ملحق الكتروني تصدره جريدة «العدالة» اليومية، يهتم بترويج الافكار والمفاهيم
لتحرير القدس واراضينا المحتلة، ومقاومة الصهيونية والهيمنة

بسم الله الرحمن الرحيم

((إنّ هذه امَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ))

((وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ * إِن تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ * وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ * وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا.))

((وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا. فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولاً . ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا.))

ملحق العدالة

وحدة الساحات | أصالة الوعي | تكامل المسؤوليات

العدد 23 -الخميس 01 تشرين الأول 2026

ان ما يتم نشره في الملحق يمثل رأي الكاتب ولا يعبر بالضرورة عن رأي (العدالة)



اليمن: 24 ساعة ونبدأ الهجوم
حسين البخيتي

الحسابات الختامية لموازين القوى بعد طوفان الأقصى في غرب آسيا
عادل عبد المهدي

إيران تستدرج الولايات المتحدة وتستنزفها حتى الرمق الأخير
المقدم الأمريكي المتقاعد أنتوني أغيلار

إعلان نيودلهي لبريكس: البناء من أجل الصمود والابتكار والتعاون والاستدامة
بيان رسمي

إعلان «بيشكيك» بمناسبة الذكرى الـ25 لمنظمة شنغهاي للتعاون
بيان رسمي

رؤية

ارتأت هيئة تحرير جريدة «العدالة» إصدار ملحق دوري يتناول القضايا الفكرية ذات الأبعاد المعرفية والتأسيسية والتحليلية المعمقة. فهناك حقيقة واضحة وهي ان تطور الاعلام وسرعة انتشاره، وتعدد وسائله قد راكم مفاهيم تعتمد الكم على حساب النوع. وتعتمد التبسيط والتعابير الشعبوية وسعة النشر والترويج على حساب سلامة المفاهيم وصحة بناءاتها ودقة معلوماتها. ولاشك ان ذلك قد اثر ويؤثر في مختلف مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والحقوقية والوطنية. بل هو يؤثر على الحصانات الفردية والجماعية والمجتمعية. فيسهل على قوى الاستغلال والشر والاستعمار التلاعب والاختراق بمشاعر الناس وعواطفهم لتمرير مخططاتهم وتحقيق اهدافهم.

لقد كشف «طوفان الأقصى» حقيقة لم تكن خافية لكنها لم تظهر بالوضوح الذي ظهرت عليه بعد السابع من تشرين اول (اكتوبر) ٢٠٢٣. كشفت ان قضية فلسطين هي ليست قضية تحرير ارض سليبة عربية او إسلامية فحسب. بل هي قضية تحرير فكر وتاريخ وعلاقات ووعي على صعيد عالمي، وليس على صعيد محلي فقط. فالصهيونية والاستعمار والهيمنة والمعايير المزدوجة والاستغلال والليبرالية والجندرية والفصل العنصري والإبادة الجماعية وانتهاك حقوق الأفراد والشعوب كل مترابط. فهناك وعي مغرض سقيم يسعى الطغاة والمستغلين نشره وترويجه. وهناك وعي هادف سليم يسعى المخلصون ترسيخه وحمايته. ونحن سنبذل جهدنا لان نؤدي ولو بمساهمة بسيطة في خدمة الوعي الجاد والسليم بنقل الكثير من الكتابات والمقالات الواعية المفيدة التي ينتفع بها الجميع وليس جهة او بلد واحد. فوحدة الساحات وتعميق الوعي وتحمل المسؤليات لا تخص ساحة واحدة بل تخص البشرية كلها.

هيئة تحرير العدالة

فهرست

اليمن: ٢٤ ساعة ونبدأ الهجوم ٥
حسين البخيتي

الحسابات الختامية لموازين القوى
بعد طوفان الاقصى في غرب آسيا ١٣
السيد عادل عبد المهدي

إيران تستدرج الولايات المتحدة وتستنزفها حتى الرمق الأخير ٢٧
المقدم المتقاعد الامريكي أنتوني أغيلار

إعلان «بيشكيك» بمناسبة الذكرى الـ٢٥
لمنظمة شنغهاي للتعاون ٣٧

إعلان نيودلهي لبريكس: البناء من أجل الصمود
والابتكار والتعاون والاستدامة ٤٥

ملحق
العدالة

ملحق الكتروني تصدره جريدة «العدالة» اليومية، يهتم بترويج الافكار والمفاهيم لتحرير القدس واراضينا المحتلة، ومقاومة الصهيونية والهيمنة

صاحب الامتياز: السيد عادل عبد المهدي

مدير التحرير: د.علي الشاطي

التصميم: العدالة

ALADALAEDITOR@YAHOO.COM

ALADALANEWS.NET

الوان المقالات:

- مكتوبة
- محكية
- مترجمة

لفتح المكتبة الرقمية، كتب مختارة (PDF) اضغط على الرابط الاتي.

https://aladalanews.net/adala-books/





اليمن: ٢٤ساعة ونبدأ الهجوم



حسين البخيتي

٢٠٢٦/٩/٢٩

المصادر

Maroun Yammine
مارون يمّين

في الحقيقة، هذا أمر متوقع. كان لدي لقاء قبل ثلاثة أو أربعة أيام على قناة الجزيرة، وتوقعت أن تكون هناك ترتيبات لهجوم كبير على اليمن. وما أثار تلك الشكوك هو أن ما يسمى بحكومة العليمي، أو «حكومة الفنادق» كما نسميها، التابعة للسعودية، أو كما يسمونها «الشرعية»، طلبت بصورة رسمية من ترامب التدخل العسكري في اليمن.

السعودية، في الحقيقة، تقول إنه ليست لها أي علاقة بما يدور في اليمن. وكانت قد طلبت من ترامب التدخل، إلا أن وسائل الإعلام والجهات التابعة للبيت الأبيض حاولت الإيحاء بأن ترامب رفض، وأنه لا يريد التدخل. وأعتقد أن السبب هو أن السعودية تقول إنه لا علاقة لها بما يدور في اليمن، وإنها حرب أهلية، ولذلك لا تريد أن يكون الحضور الأميركي بطلب سعودي أو بطلب رسمي سعودي. ولهذا جاء الطلب من الحكومة اليمنية لإضافة نوع من الشرعية إلى أي هجوم على اليمن.

وأتوقع أن هناك مخاوف أميركية أيضًا. بسبب أن قوات الجيش اليمني هنا في صنعاء تتقدم في الجبال، وكادت أن تسيطر على منطقة جبال كهبوب، وهي الجبال التي تطل على باب المندب، سواء الجزء الواقع في البحر الأحمر أو الجزء الواقع في خليج عدن. لأن السيطرة على تلك الجبال ستؤدي إلى تأمين كامل المناطق الساحلية في باب المندب، وسيكون من الصعب على الولايات المتحدة أن تقوم بأي عملية أو أي هجوم.

لكنني أعتقد أنه قد يكون هناك هجوم، على سبيل المثال، على جزيرة ميون في باب المندب، أو جزيرة زُقر وحنيش، وهما في جنوب البحر الأحمر، مقابل المخا وشواطئ مدينة المخا في البحر الأحمر. وأعتقد أن الهدف سيكون تحقيق انتصار معنوي فقط، أي لحفظ ماء الوجه.

الهجمة التي قام بها الجيش وتحرير تلك المناطق كانت، في الحقيقة، مفاجئة، وكانت عمليات استباقية لما كان يُخطط لليمن من قبل السعودية وأميركا.

لكن سبب تأخر المخطط ضد اليمن، والهجوم على المناطق التي تسيطر عليها صنعاء، هو تأخر الحرب الأميركية مع إيران، وعدم وجود أي حل، والصمود الذي أظهرته إيران.

فالسعودية كانت تنتظر أن يتفرغ ترامب. أو أن تنتهي الحرب مع إيران. إما باتفاق أو هدنة أو أي صيغة أخرى، لكي تتفرغ أميركا لليمن.

لكن السعودية هي التي ارتكبت ذلك الخطأ بالهجوم على مطار صنعاء واستهدافه، وأدى ذلك إلى خرق أو إنهاء الهدنة التي كانت قائمة منذ عام ألفين واثنين وعشرين.

وهذا ما أدى إلى أن تقوم اليمن بعمليات استباقية، خصوصًا على شواطئ باب المندب، التي كانت تُعد فيها تجهيزات عسكرية لا يمكن أن تتخيل حجمها.

كان هناك ما يقارب أربعين لواءً ومئات الآلاف من الجنود. حتى إن الإمارات والسعودية قامتا ببناء أربعة مطارات في مساحة لا تتجاوز ألف كيلومتر مربع، أو نحو ألف وخمسمئة كيلومتر مربع.

أربعة مطارات وقواعد عسكرية؛ إحداها في ميناء المخا، ثم جنوب المخا بنحو عشرين كيلومترًا في منطقة ذباب، وهي بين المخا وباب المندب، ومطار ثالث في جزيرة ميون وسط باب المندب، ومطار رابع وقاعدة عسكرية كبيرة في جزيرة زُقر، وهي جزيرة غير مأهولة بالسكان.

وفي الوقت الذي كانوا يغلقون فيه المطارات اليمنية الرسمية، كانوا يقومون بإعداد تلك القواعد.

وأعتقد أن تلك القواعد كان يُراد لها أن تكون نقطة انطلاق للهجوم، ونقطة تمركز للقوات الأميركية والإسرائيلية، وكل ذلك، بالطبع، بأموال الخليج.

وكما بنوا القواعد في الخليج الفارسي لأميركا، كانوا يحاولون بناء تلك القواعد لكي تسيطر أميركا وإسرائيل على مضيق باب المندب وعلى البحر الأحمر.

ومن تلك القواعد كان سيتم تهديد اليمن وتهديد دول الجوار، واستخدامها في أي عمليات مستقبلية ضد أي دولة من دول المنطقة.

باب المندب: والسعي لسحب السيطرة من أنصار الله؟

في النهاية، هناك مغالطة كبيرة في وسائل الإعلام، إذ يقولون إن سبب سيطرة الجيش اليمني في صنعاء على منطقة باب المندب وتحريرها هو السيطرة على باب المندب.

ويتناسون أن اليمن كانت تسيطر على البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن والبحر العربي خلال العدوان على غزة

في عام ألفين وثلاثة وعشرين، عندما كانت تضرب السفن الإسرائيلية والأميركية والبريطانية وتغرقها، سواء في البحر الأحمر أو خليج عدن أو البحر العربي.

وكان ذلك قبل أن تكون لدى صنعاء أي سيطرة على شواطئ باب المندب أو شواطئ جنوب البحر الأحمر.

فاليمن كانت لديها صواريخ تطلقها من المناطق الوسطى في اليمن والمناطق الجبلية. إما من صنعاء أو ذمار أو تعز، وهي مناطق بعيدة كل البعد عن شواطئ البحر الأحمر.

لكن هدف اليمن من السيطرة على تلك المنطقة هو أنها جزء من اليمن. وكان يجب أن يتم تحريرها، خصوصًا بعد أن استغلت السعودية والإمارات هدنة عام ألفين واثنين وعشرين لبناء القواعد وحشد التجهيزات في تلك المناطق.

المخاوف الأميركية من استخدام باب المندب في مواجهة إيران

المخاوف الأميركية من أنصار الله ومن الجيش اليمني في صنعاء موجودة منذ بداية العمليات أو الهجمات التي قامت بها اليمن في البحر الأحمر منذ بداية عام ألفين وثلاثة وعشرين، تضامنًا مع إخواننا وأخواتنا في غزة، ولوقف الإبادة الجماعية التي كان يرتكبها الكيان الإسرائيلي.

ودائمًا ما يحاول الجميع ربط اليمن بما يدور في إيران.

لو كانت اليمن تنوي القيام بأي عمليات لمصلحة إيران لكانت قامت بها خلال العدوان الذي استمر اثني عشر يومًا، والذي قام به الكيان الإسرائيلي وأدى إلى ضربات قوية ضد إيران، وكذلك خلال حرب الأربعين يومًا التي شنتها أميركا والكيان الإسرائيلي.

كانت إيران في أمسّ الحاجة إلى اليمن في تلك الأثناء.

لكنني أعتقد أن ما يتعلق بالبحر الأحمر يرتبط بأي شيء يتعلق باليمن؛ أي إن اليمن ستغلق البحر الأحمر أمام أي دولة تقوم بالاعتداء على اليمن أو تشارك في الاعتداء عليها.

على سبيل المثال، تركيا وباكستان: إذا كان هناك أي تدخل مباشر وعسكري لمعاونة السعودية في هجماتها على اليمن، فإن اليمن ستغلق البحر الأحمر أمام هاتين الدولتين، وستقوم باستهداف وإغراق جميع السفن التابعة لهما.

ونعرف أن تركيا تعتمد بشكل كبير في تجارتها الخارجية على البحر الأحمر، ولذلك ستكون من أكبر الخاسرين.

أما بخصوص إيران، فإن إيران دولة. وإذا كانوا يقولون إن أنصار الله «ذراع لإيران»، فهل يُعقل أن إيران نفسها تحتاج إلى ما يسمونه «الذراع» لإعانتها؟

لكن يجب أيضًا أن نوضح أنه ليس من العيب، وليس من المخجل، أن تقف اليمن مع إيران أو مع أي دولة من دول المحور، أو أي دولة عربية، أو أي دولة صديقة تتعرض لهجوم كبير أو لتحالف دولي إسرائيلي أميركي عربي سعودي خليجي.

هذا أمر لا نخجل منه.

لكن اليمن تتخذ قراراتها بناء على ما يدور على أرض الواقع، ولا تتخذها بناء على تصريحات أو توقعات مستقبلية.

وأريد أن أضيف، أنه في إحدى المرات، بل في مرات كثيرة، كان السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي، زعيم جماعة أنصار الله، يطالب السعودية بأن تخرج من المظلة الأميركية، ويقول إنها لا تحتاج إلى الحماية الأميركية، لأنه، كما كان يقول: «**المتغطي بأميركا عريان**».

وطالبهم بالخروج من هذه المظلة، وقال إنه في حال وجود مخطط أميركي إسرائيلي لتدمير المنطقة، فإن السعودية مهددة، وتركيا مهددة، ومصر مهددة، وكل الدول مهددة، حتى باكستان.

ونتنياهو كان يحذر من خطورة باكستان، ومن أن باكستان دولة نووية تهدد إسرائيل.

وقد عرض السيد عبد الملك على السعودية أن تخرج من هذه المظلة، وقال إن اليمن مستعدة، في حال وجود مؤامرة أو حرب أو أي شيء من قبل الإسرائيليين أو أميركا ضد السعودية، أن تكون جنودًا تحت قيادتهم للدفاع عن السعودية وعن بلاد الحرمين.

لكننا نلاحظ أن السعودية، في الحقيقة، تعمل بشكل كبير لمصلحة أميركا، حتى لو كان ذلك يؤثر في اقتصادها أو يؤدي إلى تدميره.

وهذا ما نلاحظه الآن في الهجمات اليمنية على السعودية.

السعودية اعتقدت أن سماحها لطائرة إيرانية مدنية تنقل جرحى، أو تنقل وفدًا جاء من تشييع الإمام علي خامنئي، بالوصول إلى مطار صنعاء، سيكسر هيبتها ويؤثر فيها في

المنطقة.

ولـو كانوا تجاهلوا ذلـك الموضوع، فما الذي يكسـر هيبتها الآن؟

الذي يكسـر هيبتها، كما نقول، ويُمـرغ أنوفهم في الأرض، هـو الهجمات اليمنية التي أدت إلى قطع كامل الإنتاج النفطي السـعودي، والهجمـات اليمنية التي تسـتهدف كل منطقة في السعودية.

والسـعودية لا تجرؤ، حتى عندما ترد بعشرات الغارات على اليمن، على أن تقول إنها هي من يقوم بتلك الغارات.

ومـا يوضح ضعف السـعودية أنها دائمًا تحـاول البحث عن حليف أو شراكة أو تحالف.

في بداية العدوان على اليمن، شـكلوا ما يسـمى بالتحالف في العدوان السـعودي الإماراتي بدعم أميركي، وتم إعلان ذلك التحالف عبر عادل الجبير، السفير السعودي في واشنطن، في السادس والعشرين من مارس/آذار عام ألفين وخمسة عشر.

وكانت إدارة أوباما قد أصدرت بيانًا بعد ذلك بدقائق تعلن فيه تأييدها الكامل لتلك الحرب.

وحتى عندمـا كان لديهم خلاف مع قطر، حاولت السـعودية إنشاء تحالف لمواجهة قطر. رغم أن

قطر دولة صغيرة وليست بتلك الإمكانات العسكرية.

والآن أيضًا يحاولون إنشـاء تحالـف بحري لحماية الملاحة، كما يقولون، وتحالف لحماية مكة، بحجة أننا سنستهدف مكة.

بالعقل، هل يُعقل أن اليمن التي وقفت مع فلسطين ودافعت عن القدس، وثالث الحرمين الشـريفين، وبذلـت الغالي والنفيس، وتعرضنـا بسـبب ذلك للقصـف بآلاف الغارات مـن أميركا وبريطانيـا، وأدى ذلك إلى مقتـل الآلاف وجرح الآلاف من اليمنييـن والمدنيين، وأدى أيضًا إلـى اغتيال كامل حكومتنا، رئيس الوزراء وأحد عشـر وزيـرًا، هل يُعقل أن هذه اليمن، الدولة الوحيـدة التي أعلنت الحرب على الكيان الإسـرائيلي كدولة، تحاول استهداف مكة، أي الكعبة التي نصلي باتجاهها خمس مرات في اليوم؟

هـذا فقط يثبـت الضعف السـعودي والخلل الموجـود داخل السعودية، رغم أنها من أكثر دول العالم شراءً للأسلحة.

التصعيد عسكريًا وجغرافيًا؟

في البداية، توقعت قبل أكثر من شـهرين أن السعودية ستقوم بتشـكيل تحالف. تحالف سـني من دول سـنية، تحت عنوان حماية الكعبة أو حماية مكة.

وقـد بدأت بوادر هذا التوجـه، إذ يريدون تحويل الصراع أو الحرب التي يشنونها على اليمن إلى حرب طائفية. فالسعودية بـدأت منـذ فترة طويلة تقـول إن إيران أو الشـيعة في إيران يستهدفون بلاد الحرمين، وإن الشيعة في اليمن، كما يسمونهم، يستهدفون بلاد الحرمين.

حتى إنها اتهمت العراق زورًا بأنه مَن استهدف منشآت النفط في شـرق السـعودية، في حين أن اليمن كانت قد أعلنت أنها هي من نفذ ذلك الاستهداف.

وهي تريـد الإيحاء بأنها تتعرض لهجوم من ما تسـميه «الشيعة» أو «محور الشيعة»، من أجل جلب دعم وتحالف سني، وجعل الحرب طائفية.

وهـذا، في رأيي، مخطـط أميركي إسـرائيلي لجعل الحرب صراعًا طائفيًا سـنيًا شـيعيًا، ثم جلب من يسمون الإرهابيين إلى اليمن مع السعودية كما حصل في سوريا.

ثـم بعد ذلـك تأتي أميـركا وبريطانيا بوصفهمـا المظلة التي تحمـي هـذا التحالف السـني، وتقـولان إنهمـا اضطرتا إلى التدخل لحماية مكة، لكي تظهرا بمظهر من يدافع عن الإسلام والمسلمين وعن بلاد الحرمين.

ولذلـك أعتقـد أن أحد أسـاليب الهجوم على اليمـن قد يكون جلب مسـلحين من أنحاء العالم، وخصوصًا من سـوريا، إلى المناطق التي يسـيطر عليهـا التحالف السـعودي في جنوب اليمن وشرقه.

وبالتأكيد قـد تكون هناك هجمـات، وخصوصًا محاولات للسيطرة على الجزر اليمنية. لكن اليمن سترد بالتصعيد. وما أتوقعه هو أن اليمن قد تستبق هذا التصعيد بهجوم واسع على المنشآت النفطية السعودية.

وخلال الأربع والعشـرين سـاعة الماضية، بحسب ما ورد، قامـت السـعودية باسـتهداف مشـاريع مياه فـي منطقة إب، واستهداف جسور في المنطقة نفسها، وكذلك استهداف السوق المركزي في محافظة تعز، في ما يسمى مفرق ماوية، وأدى ذلـك إلى مقتل وجرح العشـرات. كما حدث اليوم اسـتهداف وتدمير لمدرسة الروض في ريف تعز.

السعودية ليست لديها، بحسـب تقديري، قدرة على استهداف القوات المسـلحة اليمنية، ولذلك أعتقد أن الهجمات السعودية ستتكثف. لكن بسبب هذه الهجمات، أتوقع أن تقوم اليمن خلال

أربع وعشرين ساعة بشن هجوم كبير على السعودية.
وقد يكون من بين الأهداف إحدى أهم المنشآت النفطية والبتروكيماوية السعودية، وهي منشأة رابغ على ساحل البحر الأحمر، التي تُعد من أكبر المنشآت النفطية والبتروكيماوية في العالم.

وأعتقد أن اليمن أدركت أن السعودية لن تتوقف. وحماية المدنيين هي مسؤولية صنعاء، ولن يتم ذلك، وفق هذا التصور، إلا بتدمير البنية التحتية السعودية.

وقد تقوم اليمن بفرض حصار جوي على السعودية، وأن الأجواء السعودية قد تصبح منطقة محظورة على وسائل الطيران.

كيف راكم أنصار الله قوتهم رغم الحصار والحرب؟

في الحقيقة، ما أفاد اليمن هو الحصار السعودي والحرب التي بدأت عام ألفين وخمسة عشر. فجماعة أنصار الله، هنا، أثبتت أنها تخرج من كل حرب أقوى.

كانت هناك حروب صعدة الست ضدهم في صعدة. وكان عددهم محدودًا جدًا، وشُنّت عليهم حرب ظالمة من النظام السابق، رغم أنهم، بحسب روايتهم، لم يرفعوا السلاح



فـي البداية، بل رفعوا فقط شـعار «المـوت لأميركا، الموت لإسرائيل».

ولذلك شـن النظام في صنعاء الحروب السـت عليهم من عام ألفين وأربعة إلى عام ألفين وعشرة.

ثـم أدى ذلك لاحقًا إلى أن يسـيطروا ويتوسـعوا من محافظة صعدة إلى عمران، ثم الوصول إلى صنعاء.

وعندما شـنت السـعودية حربًـا عليهم، توسـعوا إلى مناطق الجنوب، وبدأوا أيضًا بالسـيطرة على البحار وتنفيذ هجمات على سفن العدو، سواء الأميركي أو الإسرائيلي أو البريطاني، والآن السعودي، في أعالي البحار.

ولذلك، فإن مصدر قوتهم، أنهم استفادوا من الحرب.

وكان هناك أيضًا دعم إيراني معلوماتي كبير. إيران لديها خبرة كبيرة في إنتاج الأسـلحة. ويمكـن أن نقول إنها زودت اليمن بالمعلومات أو بما يسـمى «الكتالوغ» أو «البلو برينت»، أي المخططات التي توضح كيفية تصنيع الصواريخ والطائرات المسيّرة.

وكان لدى اليمن أيضًا مخزون كبير من الصواريخ الباليستية. وبحسـب تقارير أجنبية، كان هذا المخزون قبل سـقوط نظام صالح السابق يتراوح بين ستمئة وثمانمئة صاروخ باليستي.

وبالهندسة العكسـية، وبالدعم المعلوماتي الإيراني، تمكنت اليمن من إنتاج الصواريخ والطائرات المسـيّرة. بل إن وجود اليمن تحت العدوان والحرب جعلها تجرّب تلك الصواريخ في أرض المعركة.

أي إن التجربـة لم تكن محـاكاة أو إطلاقًا على هدف وهمي، بل كانت تُطبق على سفن حربية سعودية، وعلى أهداف داخل السعودية، وعلى سفن أميركية وإسرائيلية.

فهذا يحدث منذ عام ألفين وخمسـة عشـر. وهـذا ما أدى إلى أن تتفوق اليمن في اسـتخدام هذه الأسـلحة. وكانت اليمن من أوائل الدول في العالم، بل أول دولة وفق هذا الطرح، تستخدم الصواريخ الباليستية البحرية.

نعرف أن الصواريخ الباليسـتية تُسـتخدم عـادة ضد أهداف ثابتة، لكن اسـتهداف هدف متحرك كسفينة في أعالي البحار بصاروخ باليسـتي أمر تقول الروايـة اليمنية إن اليمن كانت أول من استخدمه، وباعتراف أميركي، حتى قبل أن تستخدمه إيران. ولم أسـمع إن كانت إيران قد استخدمت هذا النوع من السلاح.

وهذا، يثبـت أن الخبرات يمنيـة والقـدرات يمنية، وأن التصنيع يتم في اليمن.

وخـلال العـدوان علـى اليمن، الذي شـهد أكثر مـن ثلاثمئة ألـف غارة، كانت السـعودية بعد كل غارة تسـتهدف مدنيين أو مصانع أو شـركات أو مسـاجد أو قاعـات أعراس. ومع الحصـار المفـروض على اليمـن، تعلن دائمًا أنها تسـتهدف مصانع للصواريخ ومصانع للطائرات المسيّرة.

لـم تكن تقول، مثلًا، إنها تسـتهدف مخـازن أو أماكن تجميع للصواريخ، بل كانت تقول «مصانع».

وهذا يعني، أنهـا تعرف أن إنتاج هذه الصواريخ والطائرات المسيّرة يتم فعلًا في اليمن.

وقـد تكون هناك بعـض الأجزاء التي لا تملكهـا اليمن أو لا تصنعها، وربما حتى إيران لا تملكها أو لا تصنعها.

لكن السوق والعالم مفتوحان، وهناك قطع مزدوجة الاستخدام. أي يمكنـك أن تأخـذ قطعة من ماكينة أو مـن أي آلة أخرى، وتستخدمها في صاروخ أو طائرة مسيّرة.

ومـع وجود الإنترنـت والمصـادر المفتوحـة، أصبح هناك الكثير من المعلومات التي يمكن لأي طرف أو دولة أو حزب أو مجموعة أن يسـتفيد منها لجمع المعلومات حول كيفية بناء أو تطوير أي نوع من الأسلحة.

سـتمتد المواجهـة البريـة إلـى داخـل الأراضي السعودية.

أعتقد أن اسـتعانة السـعودية بباكسـتان وتركيا قد لا يكون الهدف منها استخدامهما للهجوم على اليمن، بل للدفاع عن حدودها.

لاحظنـا أنـه منذ العدوان علـى اليمن في عام ألفين وخمسـة عشـر، كانت السـعودية تقول إنها جاءت لحماية اليمنيين من جماعـة أنصار الله أو من «الانقـلاب» الذي تقول إنه حصل في صنعاء.

لكـن في النهايـة، عندما كانت هناك معـارك حدودية، وكان الجيـش اليمنـي يدخل ويسـيطر على مناطق داخـل الحدود السـعودية، من قرى ومدن، كانت السـعودية تجلب اليمنيين والجنـود اليمنييـن الذيـن جندتهـم أو الفاريـن مـن الجيش، وتسـتخدمهم للدفاع عن حدودها. كما جلبت السودانيين أيضًا للدفـاع عـن حدودهـا، وأدى ذلك إلى مقتل وجـرح المئات، وأسر مئات من الجنود السودانيين.

ولذلك أعتقد أن الهدف من جلب باكستان قد يكون الدفاع عن الحدود الجنوبية للسعودية.

لكن بالتأكيد، إذا تمادت السعودية في هجماتها على اليمن، فإن هدف اليمن اليوم، وهدف صنعاء، هو تحرير اليمن وقطع يد السعودية وإخراجها بشكل كامل من اليمن، ووقف أي تدخلات سعودية أو أي ضرر قد يأتي منها على الشعب اليمني. أي تحرير اليمن بالكامل من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب.

لكن قد تدخل الأمور مرحلة تتمادى فيها السعودية، وتجلب تحالفات عالمية، وتقوم بعمل مؤامرات على اليمن وشن هجمات عليه. ولذلك فإن مسألة الحدود واردة، وأعتقد أن الجيش اليمني مستعد لذلك.

وهناك أيضًا مطالب قديمة لليمن بخصوص نجران وجيزان وعسير.

فهناك رواية يمنية تعتبرها أراضي يمنية تم تسليمها للسعودية في عام ألف وتسعمئة وأربعة وثلاثين في عهد الإمام يحيى. وكانت هناك اتفاقية الطائف. وبحسب هذا الطرح، كانت هذه أراضي يمنية، مع التزامات سعودية بألا تتدخل في اليمن، وألا تهاجم اليمن، وألا تشارك في أي مؤامرة على اليمن، وأن يُعامل اليمني معاملة السعودي ويدخل إلى السعودية حتى بالبطاقة الشخصية. وأن السعودية أخلّت بكل بنود هذه الاتفاقية.

وإن ما دفع الإمام يحيى إلى ذلك الاتفاق هو أنه كان بين خيارين: إما أن يفقد الحديدة، وربما يفقد أيضًا نجران وجيزان وعسير، بسبب التدخل البريطاني المباشر. وكانت بريطانيا قد شنت هجومًا كبيرًا على الحديدة، وكادت تسيطر عليها، وكانت لديها قوات كثيرة تعمل إلى جانبها. وأن الإمام يحيى ثبّت حق اليمن بطريقة ذكية، عبر جعل السعوديين يعترفون، بأن هذه أرض يمنية.

لكن اليمن الآن يركز على تحرير اليمن.

أما مسألة نجران وجيزان وعسير فهي مسألة قد تظهر أو تطفو في المستقبل.

والتمادي السعودي واستمرار الحرب على اليمن قد يؤديان إلى دخول الحرب البرية، وقد يؤديان أيضًا إلى دخول القوات اليمنية إلى تلك المناطق. وفي حال دخولها، أعتقد أنه لن يكون هناك انسحاب منها. لأن الخروج منها، من وجهة نظره، سيعني أنك فقدت شيئًا قمت باستعادته، وهو شيء تعتبره مسلوبًا ومنهوبًا منك.

وعندها، ستتحمل صنعاء وأنصار الله مسؤولية التفريط في الأرض اليمنية، بدلًا من تحميل الإمام يحيى هذه المسؤولية.

اليمن يواجه تحالفًا واسعًا وحربًا طويلة.

في الحقيقة، اليمن، وخصوصًا المناطق التي تسمى باليمن الشمالي، أو المناطق الجبلية ومناطق الهضبة، لم تتعرض لاحتلال كامل سابق. حتى إنه لا يوجد لدينا ما يسمى بعيد استقلال في ما كان يسمى باليمن الشمالي. وكانت اثنتان من أكبر الإمبراطوريات في العالم قد فشلتا في الدخول أو احتلال ذلك الجزء من اليمن، وهما الإمبراطورية البريطانية والدولة العثمانية.

الجيش العثماني وصل بالتأكيد إلى صنعاء، لكنه دخل بما يقارب مئة ألف جندي، ولم يعد إلى تركيا إلا الآلاف. وحتى اليوم لديهم أغانٍ حزينة تذكرهم بما حصل ودار في اليمن.

ولذلك أعتقد أن الأتراك يدركون ذلك. واليمن الآن، مع القدرات الصاروخية التي لديها، غيّرت جزءًا من قواعد المواجهة.

فالأميركي والبريطاني والإسرائيلي، في أي حرب يشنونها على أي دولة في المنطقة، مثل أفغانستان والعراق وسوريا وليبيا، يحاولون أن يحصروا الضرر داخل تلك الدولة، وألا يخرج منها ليؤثر على أميركا أو على حلفائها في المنطقة.

لكن بعد الحرب والعدوان على اليمن، بدأت اليمن وبادرت بالهجوم على السعودية منذ عام ألفين وخمسة عشر، بعد أشهر من بداية الحرب.

وإيران أيضًا، كسرت تلك القاعدة عندما استهدفت قواعد أميركية في المنطقة.

وبالتأكيد هناك مخطط، لكنني متأكد أن اليمن أصبحت قادرة على الإضرار بالعدو وضربه في مصدر قوته.

كانت قوة أميركا تتمثل في حاملات طائراتها وسفنها الحربية. ولم تكن قوتها نابعة فقط من القدرات العسكرية الكبيرة لتلك السفن، بل أيضًا من أن أحدًا لم يكن يجرؤ على الهجوم عليها. وكانت قوة أميركا أيضًا أن أي حرب تشنها، سواء على أفغانستان أو سوريا أو ليبيا أو العراق، كانت تقوم بها انطلاقًا

من قواعدها المحيطة بتلك الدول.

لكـن عندما جاءت حـرب «تحالف الازدهـار» على اليمن، هددت اليمن السـعودية بأنها إذا سـمحت لأميركا باسـتخدام القواعد، فإن اليمن سـتعلن انتهـاء الهدنة التي وُقعت في عام ألفين واثنين وعشرين، رغم أن السعودية كانت تزود القوات الأميركية بالمؤن في البحر الأحمر.

وهذا، أدى، إلى كسـر هيبة أميركا وكشفها.فالسفن وحاملات الطائرات الأميركية أصبحت عرضة للاستهداف، وتعرضت لمئات الصواريخ والطائرات المسيّرة القادمة من اليمن.

وهذا أدى، كما قلت، إلى كسـر هيبـة أميركا. وأصبحت تلك السـفن، بدلًا من أن تكون سفنًا للهجوم، شـيئًا تحاول أميركا باستمرار معرفة كيف تدافع عنه.

لنتخيـل الآن أن الصين، عندما ترى ما حصل في اليمن، وما قام به الجيش اليمني، فإنها قد ترى مسألة تايوان أبسط بكثير إذا قررت التحرك. نحن لدينا بعض الصواريخ؛ فتخيلوا ماذا لدى الصين.

ولذلك، اليمن تُسـمى «مقبرة الغزاة»، وتُسمى أيضًا «مقبرة الأناضول»، ولم يتمكن أحد من السيطرة عليها سابقًا. وأعتقد أن اليمن ستكون هي من تملك زمام المبادرة.

وسـوف تقوم، باسـتهداف القواعـد العسـكرية الأميركية أو الإسـرائيلية داخل السعودية، والمنشـآت النفطية السعودية، وأي دولة خليجية تشارك في الحرب.

فاليمن سترد وتستهدفها.

لأنـه، لم يعد لدينا شـيء نخسـره، ولم تعـد لدينا إلا كرامتنا. وإذا سـمحنا للعدوان بالاسـتمرار فقد نخسر، وعندما تخسر كرامتك فقد خسرت كل شيء.



السيد عادل عبد المهدي

٢٠٢٦/٩/١٥

المصادر:

الميادين



الحسابات الختامية لموازين القوى بعد طوفان الاقصى في غرب آسيا



منطقة غرب آسيا:

لماذا هذه التسمية في تقييم نتائج المعارك والحروب منذ طوفان الأقصى وليومنا هذا؟

أ- كانت منطقة غرب آسيا عبر التاريخ أهم منطقة في العالم. ولعلها ما زالت اليوم من أهم مناطق العالم من حيث تاريخها وموقعها وثرواتها وسكانها. فيها نزلت الرسائل السماوية. ومنها نشأت اولى الحضارات. وفيها استقرت الامبراطوريات العظمى التي حكمت العالم طويلاً. بها تقاس الأمور ولا تقاس هي بالاخرين. فتسمية "الشرق الاوسط" تعبير استعماري استعلائي. يعبر عن مركزية أوروبا. ليكون الغرب المركز والمحور، الذي تدور حوله وله بقية الاجزاء.

وهذا كله جزء من مكونات مفاهيم وممارسات الهيمنة. تماماً كرسم خريطة العالم –المتداولة بيننا الان- وفق إسقاط مركاتو (Mercator Projection) التي تضخم مساحات أوروبا والغرب، وتقلص مساحات القارات الاخرى. وليس وفق المساحات الحقيقية (Equal Earth Projection) والتي صوتت لصالحها قبل أيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأييد ١٦٤ دولة. فبقية الأمم بالنسبة للغرب ونظام الهيمنة هم ليسوا شركاء أو أنداداً وقوى مستقلة قائمة بذاتها. بل ظلال له. لا وجود لهم بدونه. وهم يتم قياسهم، قرباً أو بعداً، علاقة أو انفصاماً، بمدى خدمتهم له وتحقيق مصالحه. فالشرق الأوسط أو الأدنى على حدوده، أو يتوسط بينه وبين الشرق الأقصى Far East. وغرب آسيا هي طريقه البري الى افريقيا، أي كل العالم القديم. والتسمية لا تستهدف إنتزاعها من فضاءاتها الاخرى القومية او الدينية. فهي جزء أساس في الامتين العربية والإسلامية. وجزء رئيسي من دول الجنوب والعالم الثالث وحركة التحرر الوطني العالمية. فوضوح الرؤية هو بإعادة الأمور الى اصولها وطبيعتها ليس إلا.

- **السكان:** بناءً على تقديرات الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٦، يبلغ عدد سكان منطقة غرب آسيا حوالي ٣١٧,٧ مليون نسمة.

- **المساحة:** تختلف تقديرات المساحة حسب الجهة المصنفة للحدود، ولكن الأرقام الأكثر شيوعاً هي:
. حوالي ٤,٨ مليون كم مربع (وفقاً للأمم المتحدة و Worldmeter)
. حوالى ٦ مليون كم مربع (وفقاً لموسوعات أخرى تشمل نطاقاً أوسع).

- **الدول:** تختلف قائمة الدول بناءً على التعريف السياسي أو الجغرافي المعتمد، لكن الدول التالية تُذكر عادةً:

- **شبه الجزيرة العربية:** السعودية، اليمن، عُمان، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت.
- **الهلال الخصيب:** العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، فلسطين وأراضيه المحتلة، واحيانا تُضاف قبرص.
- **الهضبة الإيرانية:** إيران.
- **منطقة الأناضول والقوقاز:** تركيا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان.
- **قد تضم بعض التصنيفات مصر** (شبه جزيرة سيناء) وأفغانستان، بينما تستبعدها تصنيفات أخرى.

ب- في هذا البحث سنقيّم الحرب متخذين عموم غرب آسيا ساحة واحدة مترابطة. فلا نجزئ ونتعامل مع كل بلد، او حدث بكونه حدثاً منفصلاً عن عموم المشهد. وهذا يسمح لنا بحسن وزن وقياس ما يجري. في عموم الساحة، وبالتالي تقييم التأثيرات والتوقعات ومصادر القوة والضعف في كل بلد. فلا تتمزق رؤيتنا وتضيع في الجزئيات والمتغيرات والتأثيرات اللحظية. وهناك على الاقل اعتبارين لاتباع هذا النهج.

- إن الساحة مترابطة فعلاً في أحداثها ومرتكزات المعارك الجارية فيها ووحدة ساحات وأهداف جميع الاطراف المتخاصمة فيها. فالولايات المتحدة والغرب والكيان الصهيوني وبعض الاطراف المحلية تحكمهم استراتيجية موحدة في عموم المنطقة. وإن سياساتهم في كل بلد هي جزء من تلك الاستراتيجية. وكذلك يقوم الارهاب وداعش بالأمر نفسه. فقط شعوبنا وبلداننا يجب ان تبقى محكومة بجغرافياتها ومفاهيم سيادتها وعصبياتها التي صممها الاستعمار أساساً لها. وهذا إن كان يحكمنا واقعياً، يجب أن لا يحكمنا مفاهيمياً على الأقل، ليتسنى لنا ان نتجاوز التأثيرات الخاطئة والمضللة، ليتسنى لنا رؤية الأحداث وتداعياتها ومآلاتها بواقعية أكثر.

- عند البقاء على الرؤية المجزأة، سنسقط في لعبة الإعلام والمدونين والبربوغاندا وتضخيم الاخبار الجزئية والموقعية على حساب الوقائع الكلية والشمولية. فتغيب عنا الأمواج والحقائق الكبرى الصانعة الحقيقية للواقع ومساراته، ونغرق في الحقائق الصغرى التي مهما عظمت ستبقى أمواجاً صغيرة تبتلعها الأمواج الكبيرة عندما تحين ساعتها المؤكدة. وهو ما نراه يحصل -للأسف الشديد- مع كثيرين. فيسيئون التقدير والحكم وينكرون الحقائق. وعندما تأتي الاحداث بالضد مما كانوا يبشرون به، نراهم لا يراجعون أنفسهم، بل يتشبثون بسرديات وأوهام جديدة، دون الإتعاظ مما حدث ويحدث.

- فلسطين هي قلب المنطقة. وقلب الاحداث. وماضي وحاضر ومستقبل المنطقة. وكل شيء مرتبط عضوياً بفلسطين. دون أن يعني ذلك عدم إرتباطه بأشياء اخرى. هكذا كانت. وهكذا هي الان، وهكذا ستبقى. والمسألة ليست مجرد صراع على قطعة أرض، فالتاريخ مليء بتحول مساحات اوسع واغنى من فلسطين من مالكية الى مالكية اخرى. فلسطين تمثل نقطة صراع أو لقاء بين الاديان السماوية. بسببها كانت حروب الفرنجة (الحروب الصليبية) من نهاية القرن الحادي عشر (١٠٩٦م) الى نهاية القرن الثالث عشر (١٢٩١م). فيها الأنبياء الاوائل لليهودية. وفيها مولد سيدنا المسيح عليه السلام. وهي القبلة الأولى للمسلمين وهي ثالث الحرمين. وأرض الاسراء والمعراج. وهي أرض الميعاد لليهود.

لهذا نقول أن فلسطين هي البوصلة. ففيها تجتمع الأمور كلها. فنحن لسنا أمام حروب دينية في بقعة محددة من العالم. بل أمام حركة إستعمارية صنعت الصهيونية، ورعتها وترعاها. حركة تشترك فيها ـ لها أو ضدها ـ جميع الشعوب. ولسنا أمام تاريخ وزمن قديم أو جديد. بل أمام التاريخ كله. ولسنا أمام بقعة أرض لشعب أو أمة يراد تهجيرها. بل أمام مشروع عالمي لا حدود له. مشروع قد يكون العامل الاول لحروب نووية. وان أي تحليل يستبعد فلسطين والصهيونية وتأثيراتها على الدول والحكومات والشعوب، والهيمنة الغربية والرأسمالية العالمية، يتغافل عن عامل رئيسي، أو العامل الاول الذي تقاس به الامور. وقد يكون مفيداً قبل الدخول في صلب الموضوع ذكر سردية تعتمد عليها الصهيونية اليهودية الانجيليكية ، تقول أن هذه ارض خصصها الرب لليهود ويجب ان تعطى لهم.

فمن هم اليهود. بغض النظر عن صوابية او شرعية الاستناد للسرديات الدينية لرسم حقوق الشعوب والدول اليوم، يجب التساؤل هل أن يهود فلسطين اليوم ينحدرون من انبياء اسرائيل، أو ينحدرون من سكنة فلسطين آنذاك. وهل هرتزل او بن غوريون او نتنياهو ورثة السكان الذين عاصروا تلك الفترة. أم ان ابناء كنعان الذين يسبقون فترة التوراة والتلمود بالاف السنين والذين كانوا دائما سكان تلك البقاع ولم يأتوا اليها من الخارج هم ورثتها. ولعل أبرز الدراسات حول هذا الموضوع هو دراسة مجلة "سيل" عام ٢٠٢٠ وهي الدراسة الاكبر والأدق بإعتراف الجميع. حيث قام فريق دولي من العلماء بالتعاون بين جامعة هارفارد والجامعة العبرية وغيرها بتحليل جينومات ٩٣ هيكلا عظمياً من بقايا المواقع الكنعانية (مجدو، وصيدون وعسقلان) وخلصت الى ان الفلسطينيين والمجموعات الناطقة بالعربية في المنطقة الى جانب مجموعات يهودية يرثون ما لا يقل عن ٥٠ـ٨٠٪ من تركيبتهم الجينية مباشرة من الكنعانيين وسكان بلاد الشام في العصر البرونزي. بالمقابل لا تمتلك أي عائلة يهودية معاصرة (لا نتنياهو ولا بن غفير وغيرهما من مؤسسي الدولة) شجرة عائلية أو وثائق نسب أو فحوصات DNA تعود الى ما قبل فترة السبي البابلي أو العصر الروماني، ناهيك عن عصر أنبياء بني إسرائيل

سيتناول هذا البحث إنطلاقاً من وحدة المعركة، ووحدة المنطقة، وواقع ومستقبل القوى الثلاث الفاعلة في هذه الساحة. ونقصد بها:

- **قوى الهيمنة متمثلة بالولايات المتحدة والكيان الصهيوني ومن يتحالف معهما.**
- **قوى المقاومة من إيران واليمن وفلسطين ولبنان والعراق ومن يتحالف معهم.**
- **القوى المتأرجحة والوسطية.**

سنقسم هذا البحث الى قسمين:

١ - إعتماد المعيار والمنهج والطريقة لتقييم ما حصل ويحصل.

٢ - ميزان القوى بين القوى الثلاثة الرئيسية قبل وبعد طوفان الاقصى

القسم الاول
المعيار والمنهج

١ - المعايير المعتمدة لحساب النصر والهزيمة، والقوى الصاعدة والهابطة.

أ ـ المعيار الاكاديمي: اعتمدت الاكاديميات العسكرية، كالمدرسة البروسية والفرنسية حتى الحرب العالمية الثانية على معايير مستمدة من نظريات منظرين أساسيين مثل "كارل فون كلاوزفيتز" و" أنطوان هنري جوميني" لتقييم النصر أو الهزيمة بناء على حسم الميدان، وتدمير جيش العدو وتحقيق الاهداف السياسية.

- تحييد مركز الثقل وتدمير القوة العسكرية:

- **تدمير الجيش الرئيسي:** اعتبار تدمير "مركز الثقل" للخصم والمتمثل في قواته الميدانية الأساسية المعيار الأبرز للحسم.
- **فقدان القدرة القتالية:** عجز الجيش المهزوم عن إعادة التجمع أو المتابعة الميدانية.
- **إجبار الخصم على التراجع:** السيطرة على مسرح العمليات وإجبار العدو على الانسحاب الإجباري من مواقعه الحصينة.

- السيطرة المكانية والميدانية:

- **الإحتفاظ بالأرض:** كسب أو حماية المساحات الاستراتيجية والحيوية للعمليات.
- **شل خطوط الإمداد:** قطع خطوط المواصلات والتموين والاتصالات الخلفية للعدو.
- **سقوط القلاع والحصون:** السيطرة على المراكز الحضرية والعسكرية الأساسية للخصم.

- الارادة السياسية والمعنوية

- **خضوع الإرادة السياسية:** استسلام الحكومة المتحاربة أو قبولها بشروط المنتصر القسرية.
- **إنهيار الروح المعنوية:** تفكك الانضباط العسكري والشعور بالهزيمة داخل صفوف الجيش.
- **تحقيق الغاية السياسية:** كون الحرب امتداداً للسياسة، فإن النصر يُقاس بمدى تحقيق الاهداف السياسية المرسومة قبل الحرب.

ب ـ معيار "ويست بوينت": تعتمد الاكاديمية العسكرية الأمريكية "ويست بوينت" في تعريف النصر والهزيمة استناداً الى العقيدة العسكرية للجيش الامريكي وفلسفة المفكر الاستراتيجي كارل فون كلاوزفيتز حيث لا تقاس المعايير بالسيطرة على الارض وحدها بل بتحقيق الغايات السياسية وتحطيم إرادة العدو. وبالتالي تكون معايير الهزيمة والنصر كالاتي وهي تقسيمات ونصوص مستقاة من مراكز ابحاث الـ"ويست بوينت" كـ "معهد الحرب الحديثة ومراكز العقيدة العسكرية":

- معايير الهزيمة: تعتبر القوة قد هُزمت إذا فقدت القدرة أو الرغبة في القتال.

- **الهزيمة المادية:** فقدان القدرة العسكرية بشكل مؤقت أو دائم على خوض العمليات، وتجريد القوة العدوة من وسائل القتال وتدمير بنيتها التحتية التعبوية.
- **الهزيمة النفسية:** إنهيار الروح المعنوية والانهاك الذهني وفقدان الإرادة والدافع لدى القيادة والأفراد للأستمرار في الحرب.



• **العجـز عن تحقيق الأهداف:** العجـز عن حماية غاياته الأساسية أو منع خصمه من فرض شروطه الميدانية.

ـ معايير النصر

• **تحقيـق الغايـة السياسـية:** النصر الحقيقـي هو الذي يترجم النجاح العسـكري إلى إنجاز سياسي دائم يحقق أهداف الدولة وينهي الصراع بالشكل المطلوب.

• **نقطة التتويج Culminating Point :** الوصول الى المرحلة التي يتم فيها تحقيق أقصى تفوق اسـتراتيجي ممكن مقارنة بالموارد المتاحة.

• **إخضاع الإرادة:** كسر إرادة الخصم السياسي والعسكري واجباره على القبول بالاملاءات أو شروط إنهاء القتال

تـ ـ معيار تمحيص المرتكزات الأساسية التي تقف عليها المنظومات : فالمعياران السـابقان ـ رغم وضوحهما ـ يصحان أكثر في حروب بين الدول. أما في الحرب الحالية فنحن أمام حرب تحرير شاملة. ونستطيع أن نقول عالمية. إنها حرب وجودية بالنسـبة للجميع. البقاء أو الفناء. لهذا لا تكفي معايير "المدرسة الاكاديمية" أو "ويست بوينت" عن فهم الحقائق. فلابـد ان الذهاب أعمق لنرى المرتكزات الوجودية لمختلف الاطـراف. نقول هذا رغم إنه حتى وفق المعيارين الاخرين فان الولايات المتحدة وإسرائيل فشلتا في تحقيق النصر على قوى المقاومة وإيران واليمن وجبهة عالمية واسعة. وفي حروب التحرير يكون صمود المقاومة إنتصـاراً، ناهيك عن الـردع، والدفـاع الهجومي. بينما يعتبر إستنزاف الطرف الاخر وارتباكه وتخبطه هزيمة، أو بداية هزيمة.

ثـ ـ الخلاصة :

أ- تبيـن جميـع المعايير أعـلاه بوضوح تام بـان العدوان -رغـم الاغتيالات والدمـار وتفوقه الجوي والنـار- قد هُزم فـي هذه الحرب، أو يسـير نحو الهزيمـة. فهو لم يحقق أي مـن الاهداف التي اعلنها في بداية الحرب. ويمكن تلخيصها باربعة أهداف:

١- اسـقاط واستسـلام النظـام الايرانـي أو اليمني أو نزع سلاح المقاومة.
٢- تفكيك الملف النووي الإيراني.
٣- تقييد الملف الصاروخي.
٤- وقـف تأييد قـوى المقاومة في فلسـطين ولبنان واليمن والعراق.

العيوب الثلاثة في البقاء عند نمط التحليل الجاري (نظرية المعرفة، أمام استهلاك المعلومات)

نحن أمام سياقين.

الأول هو اسـتهلاك الاخبـار والمعلومات دون وضعها في إطارات شمولية تراكمية يمكن محاكمتها.

والثانـي الاعتمـاد علـى "نظريـة معرفـة" حقيقية، ترى التفاصيـل فـي إطـار رؤيـة شـمولية تراكميـة. لا يكتفـي بالحـدث بل يدققه ان كان سـيتنامى ويصمـد ويكبر ويصبح حقيقـة نهائية، أم على العكس سـيكون حدثاً طارئاً يتلاشـى بسرعة. المنهج الاول تستهلكه الاخبار والمعلومات السريعة المتناثرة. فيفقـد الرؤية والحقيقة وبالتالي استشـراف مآلات المسـتقبل. أما الرؤية الثانية فتقـوم على طرح الحقائق الكلية وارتبـاط المكونات بعضها بالبعض الاخر، وتدقيق المآلات. فبـدل الخبر السـريع الذي يغلق الرؤية سـيتم الاسـتناد الى خطوط بيانيـة تضع اولاً الحقائق الكاملـة والثوابت كما هي على الارض، لتوضح بعدهـا الاتجاهات الصاعدة والهابطة للمتغيرات والقوى المختلفة.



وباختصار هناك ثلاثة عيوب رئيسية عند اعتماد منطق الغرق في استهلاك المعلومات المفبركة، والاخبار اليومية، او حتى المعلومات المجتزأة:

١ ـ العيب الأول:

"الإدمان على المصادر الرسمية" (فخ رويترز والفضائيات): نعم، فهذه لديها تفوق وكم هائل من الأخبار والتقارير الصادرة عن الوكالات الكبرى (رويترز، أسوشيتد برس، بلومبيرغ). هذه المصادر تتعامل مع الحقيقة كـ "حدث" يُغطي (اغتيال قائد، سقوط تلة، تصريح وزير). لكنها لا تتعامل مع الحقيقة كـ "منحنى" أو "زخم"، أو كخطوط بيانية. هي تمنحك صورة فورية (١١٠٠ طن متفجرات على تلة علي الطاهر)، لكنها تخفي عنك الصورة المركبة (خسارة إسرائيل لكل قواعد الردع في المنطقة). هنا يقع ـ كما يحدث للاغلبية ـ السقوط في فخ "الحدث" ولا تتم قراءة "الاتجاه". و"المنحى".

٢ ـ العيب الثاني:

"الافتقار إلى الخيال التصوري": فالسياسة، ليس تقييم وقائع اللحظة، أو ما يقال "فن الممكن"، بل السياسة هي أيضاً "خيال"، أو الأصح "علم الخيال والتصور". الذي يعتمد رصد الاتجاهات ليرسم أكثر التصورات واقعية لاستشراف المستقبل. فالمنهج الاول جامد "استاتيكي" و"رجعي". والمنهج الثاني حيوي "ديناميكي" و"تقدمي" و"ثوري". فالسياسة والتاريخ يعتمدان معادلة "الاستمرارية والانقطاع". فالبعض يغلق رؤاه على استمرارية الماضي، فيستمر بالتشبث بموازين القوى القديمة. ولا يرى أن هناك تحولات كبرى تنقطع عنه لتبني الجديد وتضع أمامه موازين قوى جديدة. فقصف ٢٧ قاعدة ومنشأة لاقوى قوة في العالم ليس مجرد ضربة عسكرية، بل إعلان أن لهذه القوة حدود. وإنه تم اكتشاف طريق لردعها. إن لم يكن متكاملاً الان، فإن المستقبل سيحمل تطويرات اعظم بكثير مما نراه أمام اعيننا الان. فنقطة القياس هي مدى التطور الذي حصل لطرف في جانب، ومدى التراجع الذي حصل للطرف الآخر.

والأمر نفسه بالنسبة لمضيق هرمز أو باب المندب. فهما ليسا ممرين مائيين فقط، بل شريان النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. وأن السيطرة عليهما تعادل إمتلاك قنبلة ذرية إقتصادية. فالاعلام وقف طويلاً أمام قطع طرق الامداد لحزب الله بعد سقوط النظام السوري السابق. لكنه لا يعطي التقييم الاستراتيجي الكبير لهذا الانجاز الذي أنجزته وتنجزه المقاومة. وغني عن البيان أن النظام الرأسمالي العالمي في صعوده وهبوطه لا يمس القوى المحلية فقط، بل له علاقة بدول وحركات وتيارات كبيرة للعالم. مما يعني توسع التحالفات التي تقيمها المقاومة مع قوى قوية وصاعدة عالمياً وتاريخياً كـ"بريكس" و "شنغهاي". متجاوزة مجرد الولاءات الدينية او المذهبية او القومية. لتدخل في دوائر الحراك البشري كله.

٣ ـ العيب الثالث:

التركيز على اللاعبين الرسميين، وتجاهل اللاعبين الميدانيين: فالانظمة والحكومات ليسوا هم فقط من يصنع الحاضر والمستقبل. فهذه قد تمتلك جيوشاً نظامية واقتصاديات رسمية. لكن تجاهل القوى المجتمعية وخيارات الشعوب وثوابتها والقوى التي تحتضنها هو تجاهل كامل لمعطيات الميدان وقواه الفاعلة حقيقة، والتي قد تكون هي القوى البديلة، كما برهنت تجارب التاريخ دائماً.

القسم الثاني:
ميزان القوى للأطراف الثلاثة الرئيسية

والمرتكزات والوقائع لتحديد النصر والهزيمة، أو منحنى الصعود والهبوط

أولاً: الوضع قبل ٧ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢٣

لنقف باختصار عند تقدير موازين القوى بين الأطراف الثلاثة قبل طوفان الأقصى، أي الولايات المتحدة واسرائيل ومن معهما، والمقاومة ومن معها، والقوى المتأرجحة والوسطية في ثلاثة أمور هي:

١- الجيوسياسية/العسكرية.

٢- الاقتصادية

٣- الشعبية/الشرعية.

أولاً: الموازين قبل طوفان الاقصى.

١- الوضع الفلسطيني:

• **محدودية المقاومة**، وضيق مساحات الاشتباك. وعمليات محدودة واطلاق صواريخ من غزة التي رغم أثرها العظيم وقتها في الداخل الاسرائيلي، لكنها لا تقارن بما سيحصل لاحقاً. واستمرار الانقسامات الداخلية، وتعطل العملية السياسية. وتصاعد الاقتحامات الاسرائيلية في القدس والضفة الغربية. وظهور مجموعات مسلحة فلسطينية محلية جديدة مثل "عرين الأسد" و"كتيبة جنين"

• **الوضع المعاشي:** حصار خانق على قطاع غزة. ومعدلات بطالة مرتفعة للغاية، والذي إزداد ولاشك بعد تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢٣.

• **الجمود السياسي** والطعن بشرعية القيادات. سواء قيادات السلطة الفلسطينية او المقاومة. وتوقف مفاوضات السلام تماماً. وانعدام اي افق سياسي لاقامة دولة فلسطينية.

٢- الوضع الاسرائيلي:

• **الجيوسياسي والأمني:** تصورات في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بأن حركة حماس "مردوعة" ومنشغلة بادارة الشؤون الاقتصادية في غزة، وان الجبهة مستقرة نسبياً. وتشكيل الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ اسرائيل برئاسة بنيامين نتنياهو، والتي ضمت احزاباً تدعم ضم الضفة الغربية.

ونقل سفارة الولايات المتحدة الى القدس (٢٠١٧-٢٠١٨). وإعتراف الولايات المتحدة رسمياً (٢٠١٩) بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، الخ. فتلك الفترة كانت ذروة مرحلة "الهدوء الاستراتيجي" و"الانفراجات الدبلوماسية" (اتفاق السعودية-إيران، ومساعي التطبيع مع إسرائيل).

• **الاقتصادي:** كان معدل النمو الاقتصادي الاسرائيلي ٦,٥٪ عام ٢٠٢٢، وتراجع بعد اكتوبر تراجعاً خطيراً.

• **الشعبية والشرعية:** برهنت الاحتجاجات الشعبية الداخلية خصوصاً فيما يخص "التعديلات القضائية" إن المجتمع الاسرائيلي كان مطمئناً في أوضاعه. فكانت الاحتجاجات قضية صراع داخلي على الشرعية والحكم، اكثر منها اختلافاً في توجهات البلاد مع اعدائها.

٣- الوضع العربي:

• **مسار التطبيع:** استمرار وتوسع اتفاقات أبراهام، مع وجود نقاشات متقدمة برعاية امريكية نحو تطبيع بين السعودية واسرائيل.

• **تهميش القضية:** تراجع الاهتمام الرسمي العربي بالقضية الفلسطينية في خطابات الشراكات الاقليمية.

• **أزمات داخلية:** انشغال عدة دول عربية بأزماتها الاقتصادية أو الداخلية (مثل سوريا، اليمن، ليبيا، ولبنان).

٤- الوضع الغربي:

• **الاهتمام بالتطبيع** والاتفاقات الابراهيمية ومشاريع الربط الاقتصادي الاقليمي (مثل ممر الهند – غرب آسيا المعلن في قمة العشرين في ايلول/سبتمبر ٢٠٢٣.

• **إدارة الصراع:** التعامل مع القضية الفلسطينية كملف إداري وأمني يحتاج الى "إدارة واحتواء" وليس الى حل نهائي.

• **سعي الناتو والتحالف الامريكي الاوروبي لتطويق روسيا** ومحاصرتها وتحشيد المزيد من دول الاتحاد السوفياتي السابقة (اوكرانيا، وبيلاروسيا مثلاً)، أو دول القوقاز (أذربيجان وأرمينيا وجورجيا مثلاً) للخروج من ارتباطاتها والانتماء للتحالف الغربي.

• **وقوف الغرب جماعياً ضد صعود الصين** وممارسة كل أنواع الضغوطات لتطويق الصين سياسياً وتجارياً لعرقلة نموها وصعودها الاقتصادي والعلمي والمعرفي.

ثانياً: الأوضاع بعد طوفان الاقصى، وحروب الاسناد والعدوان على الجمهورية الاسلامية:

إنطلاقاً من المعايير التي اعتمدناها وتبني منهج مراجعة المرتكزات. سنقدر مدى التقدم أو التراجع الذي يحققه كل طرف. بعيداً عن "البربوغاندا" وتضخيم الاحداث الجزئية. وإغفال الحقائق اللوجستيكية والاستراتيجية الكبرى ذات التأثيرات الثابتة والشمولية.

تفكك مرتكزات الكيان الصهيوني:

١ـ الاستيطان: شهدت معدلات الهجرة والهجرة المعاكسة في اسرائيل للـ السنوات العشر الماضية (٢٠١٦-٢٠٢٦) استقراراً نسبياً في البداية بمتوسط بلغ نحو ٤٠ الف إلى ٦٠ الف مغادر سنوياً. تلاه ارتفاع حاد وغير مسبوق ابتداءً من عام ٢٠٢٢، وتحديداً تصاعد قياسي بين اعوام ٢٠٢٣ و ٢٠٢٥. ليصل إجمالي المغادرين لفترات طويلة الى نحو ٢٦٨ الف إسرائيلي. وجميع الاحصاءات ادناه مستقاة من المصادر الاسرائيلية نفسها، التي لا يخفى على أحد بانها تموه الارقام، وتقلل من حجم الهجرة لخطورتها على مستقبل الكيان.

أ- تطور معدلات الهجرة العكسية (المغادرين من الكيان):

• الفترة السابقة (٢٠٠٩-٢٠٢١): بلغ معدل مغادرة المواطنين الإسرائيليين البلاد نحو ٣٦٠٠٠ الى ٤٠،٥٠٠ شخص سنوياً في المعدل العام.

• عام ٢٠٢٢: سجل ارتفاع ملحوظ بلغ نحو ٥٩٤٠٠ مغادر.

• عام ٢٠٢٣: قفز العدد بشكل حاد إلى نحو ٨٢٨٠٠ إلى ٨٦٥٠٠ مغادر، مع اندلاع الحرب في اواخر العام.

• عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥: استمرت المعدلات عند مستويات قياسية تاريخية غير مسبوقة منذ عقد ونصف. حيث غادر نحو ٩١،٤٩٩ شخصاً في ٢٠٢٤، ونحو ٩٠،٩٢٢ شخصاً في ٢٠٢٥ لفترات طويلة تجاوزت ثلاثة أشهر متتالية أو أكثر.

ب- طبيعة ونوعية الهجرة المعاكسة:

• هجرة الكفاءات والأدمغة: أظهرت دراسات صادرة عن جامعة تل أبيب، وسلطة الضرائب الاسرائيلية تركز النسبة الأكبر من موجة المغادرين الأخيرة بين الفئات المنتجة وذات التأهيل العالي، كالمهندسين والأكاديميين، وحملة شهادات الدكتوراه.

• الأطباء وأصحاب الدخل المرتفع: ارتفعت نسبة المغادرين من اصحاب الدخل المرتفع والشرائح الضريبية العليا بنحو ٨٠٪، اضافة الى تضاعف اعداد المغادرين من قطاعي التكنولوجيا المتقدمة (الهايتك) والصحة.

ت- ميزان الهجرة (المقارنة بين القادمين والمغادرين):

• في المقابل، تراجعت أعداد اليهود العائدين أو الوافدين الجدد مقارنة بحجم النزيف الديمغرافي للمقيمين المغادرين، مما جعل ميزان الهجرة الصافي للمواطنين الاسرائيليين يسجل توازناً سلبياً واضحاً (المغادرون يفوقون العائدين والقادمين الجدد بفوارق كبيرة) خصوصاً في الأعوام الاخيرة.

٢ـ الثقة بالجيش: قدرة الردع، الحريديم، الانهاك، الانتحار، سعة الانتشار: يمر الجيش الاسرائيلي بأزمة استراتيجية وعملياتية غير مسبوقة منذ اندلاع حرب غزة في أواخر عام ٢٠٢٣ وطول أمد المواجهات على جبهات متعددة، متكشفة عبر مؤشرات واضح لتآكل الردع، ونقص حاد في القوى البشرية والذخائر، فضلاً عن إنهاك واسع وأختلافات سياسية واجتماعية حادة حول مسألة التجنيد.

أ- مؤشرات تراجع قدرة الردع الإسرائيلية

• فشل منع الهجمات الاستباقية: عجز المنظومة الاستخباراتية والتقنية عن توفير إنذار مبكر كافٍ أو منع الهجمات الكبرى.

• تعدد الجبهات واستمرار استنزاف الجبهة الداخلية: عدم القدرة على حسم المعارك بسرعة، وتعرض المدن الإسرائيلية للقصف المستمر بالصواريخ والمسيرات لفترات طويلة.

• تراجع الأهداف الاستراتيجية: إنحسار سقف الأهداف العسكرية المعلنة من "القضاء الكلي على الخصوم" إلى أدارة صراع واستنزاف طويل الأمد.

ب- حالة نقص العديد وأزمة التجنيد والتطويع

• العجز البشري: أقرت القيادة العسكرية بوجود عجز يناهز ١٢-١٥ ألف جندي، من بينهم آلاف المقاتلين في الوحدات القتالية الفعلية.

•أزمة تجنيد الحريديم: تصاعد الخلاف السياسي والاجتماعي الحاد حول إعفاء طلاب المعاهد الدينية التجنيد.

• العبء على الاحتياط: إرتفاع أيام الخدمة المطلوبة لجنود الاحتياط لتصل الى مستويات قياسية (بين ٨٠ إلى ١٠٠ يوم/جندي سنوياً)، مما يهدد منظومة الاحتياط بالانهيار. وهو ما يدلل حجم الصدمات النفسية وعمليات الانتحار المتزايدة في صفوف افراد الجيش الاسرائيلي. ويعترف قسم إعادة التأهيل بوزارة الدفاع بتسجيل نحو ٩٠٠٠-١١٠٠٠ جندي مصاب باعاقات واضطرابات نفسية واضطراب ما بعد الصدمة PTSD مباشرة بسبب الحرب الحالية. وتشير التقديرات الحديثة بان نحو ١٧٠٠٠ جريح جديد ممن أصيبوا في هذه الحرب يعانون من درجات متفاوتة من الصدمات النفسية. وبلغت طلبات الدعم ما يقارب ١٧٠ ألف جندي. ووثقت التقارير استناداً الى معطيات عسكرية وقوع نحو ٦٦ حالة إنتحار في صفوف الجنود والضباط منذ بدء الحرب في تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٢٣ وحتى منتصف عام ٢٠٢٦.

ت- الإرهاق والتعب في الجيش الاسرائيلي

• الاستنزاف البدني والنفسي: خوض أطول حرب متواصلة في تاريخ الجيش الاسرائيلي أدى الى إنهاك عميق للجنود والضباط النظاميين وقوات الاحتياط على حد سواء.

• تمرد واحتجاجات ميدانية: ظهور حالات تمرد ورفض أوامر داخل بعض الألوية القتالية (مثل حوادث لواء غفعاتي) التي عزاها الخبراء إلى أزمة قيادة وإنعدام الثقة والإنهاك التام.

ث- نقص الذخائر والموارد

• شح المخزونات الاستراتيجية: مواجهة أزمة حادة في إمدادات الذخائر الأساسية والصواريخ الاعتراضية وقطع غيار الأليات العسكرية.

• القيود الخارجية والإنتاج: الاعتماد المكلف على مخزونات حلفاء غربيين كالولايات المتحدة وألمانيا مع وجود قيود وضغوط دولية وبطء في خطوط الإنتاج المحلي لسد الفجوة.



٣- الدعم الخارجي: وعي العالم، وخصوصاً الشباب وبالذات اليهود منهم لأزمة الكيان. فنشهد تفكك العلاقة بين اسرائيل والولايات المتحدة من جهة، واسرائيل والغرب عموماً من جهة اخرى. كما تتجلى أوجه التوتر والتراجع في التحالف التقليدي بين اسرائيل وكل من الولايات المتحدة والدول الغربية في تآكل الاجماع الحزبي والشعبي الغربي، والتباين في إدارة الملفات الاقليمية كالملف الايراني وترتيبات غزة. وتزايد اعتبار سياسات الحكومة الاسرائيلية عبئاً سياسياً واخلاقياً واستراتيجياً على مصالح تلك العواصم.

أ- أوجه التوتر بين اسرائيل والولايات المتحدة.

• تراجع الاجماع الحزبي: إنتقال دعم إسرائيل من كونه محل توافق مطلق بين الديمقراطيين والجمهوريين إلى مادة للاستقطاب والانقسام داخل المشهد السياسي الاميركي.

• التباين في هندسة المنطقة: إعتراض واشنطن على التكتيكات الإسرائيلية المتشددة في غزة والضفة الغربية، وسعي الإدارة الأميركية لتسويات إقليمية وترتيبات أمنية لا تتطابق بالضرورة مع رغبات حكومة تل أبيب.

• أزمة الثقة والضغط المباشر: تحول الإدارة الأميركية – في محطات عديدة- من مانح مطلق للغطاء إلى مصدر ضغط ولجم للحركة العسكرية الاسرائيلية حفاظاً على الاستقرار الاقليمي والمصالح العليا.

ب- أوجه التوتر بين اسرائيل والغربي (الدول الاوروبية)

• العزلة الدولية والاخلاقية: تصاعد الانتقادات الشعبية ولارسمية في العواصم الأوروبية للسياسات الاسرائيلية والعمليات العسكرية، مما جعل الحكومات الغربية تواجه ضغوطاً أعمق لإعادة تقييم علاقاتها.

• التحلل من القيم المشتركة: شعور النخب الغربية بتنصل إسرائيل من منظومة الحداثة والديمقراطية الغربية.

• التكلفة الاقتصادية والسياسية: نظرة أجزاء واسعة من الرأي العام ودوائر القرار في أوروبا لإسرائيل كطرف يضر بالعلاقات الخارجية الغربية ويشكل عبئاً استراتيجياً وأمنياً.



٤- الإدانات الدولية والاخلاقية وحروب الابادة الصادرة بحق اسرائيل: صدرت بعد طوفان الاقصى وحرب الابادة في غزة عدة إدانات وقرارات بارزة بحق اسرائيل من المحافل الدولية.

أ- أوامر وقرارات القضاء الدولي.

• المحكمة الجنائية الدولية: أصدرت مذكرات توقيف بحق مسؤولين إسرائيليين بارزين (نتنياهو وغالانت) بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، مع رفض طعون إسرائيل في اختصاص المحكمة.

• محكمة العدل الدولية: أصدرت فتاوى وأحكاماً قضائية تؤكد عدم شرعية الوجود الإسرائيلي، والاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وألزمت إسرائيل باتخاذ تدابير لمنع الإبادة الجماعية وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة مثل الأونروا.

ب- الإدانات والتقارير الأممية.

• تقارير لجان التحقيق الأممية: أدانت لجان تحقيق مستقلة تابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة السياسات الاسرائيلية، مشيرة الى وجود أدلة على ارتكاب أفعال ترقى الى جرائم خطيرة وإبادة جماعية بحق الفلسطينيين.

• قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة: اعتمدت الجمعية العامة قرارات ترفض سياسات الضم والتسويف المستمر لحق الشعب اللفلسطيني في تقرير المصير وتأسيس دولته المستقلة، وطالبت بانهاء الاحتلال الإسرائيلي وفرض ضغوط دولية وخطوات للحد من إفلات إسرائيل من العقاب.

٥- الوحدة الوطنية: الليبرالية مقابل الدينية. الشرقية مقابل الغربية. فقد قادت حرب غزة والحروب الإقليمية المتتالية إلى تحولات جذرية في المجتمع الإسرائيلي. من "وحدة مؤقتة" لحظة إندلاع الأحداث إلى واقع عميق من التشرذم والإنقسامات. والتي تفاقمت بين معسكر اليمين القومي الديني والشرائح العلمانية. وتزايدت الصدامات بين المستويين السياسي والعسكري. واصطدمت القيم الديمقراطية الشكلية بطموحات التيارات المتطرفة.

أ- الإنقسام السياسي والمؤسسي

• أزمة القيادة والمسؤولية: صراع محتدم حول تحمل مسؤولية اخفاقات ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣.

• الخلاف بين الساسة والعسكر: علنية الانتقادات المتبادلة بين القيادات السياسية ورؤساء الأجهزة الأمنية بشأن إدارة المعارك وأفقها.

• أزمة التجنيد: استمرار الجدل الحاد حول إعفاء اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية وسط رفض واسع للتجنيد من قبلهم.

ب- الإنقسام المجتمعي والإثني

• العلمانيون مقابل الحريديم: إتساع الهوة الفكرية والمعيشية بشأن تقاسم أعباء الدولة والخدمة العسكرية والتوجهات المستقبلية للبلاد.

• الشرخ الطبقي والإثني: تباين مستويات الصدمة النفسية والضغط الاجتماعي بين اليهود الأشكناز (يهود اوروبا الوسطى والشرقية)، والمزراحيين (يهود من الدول العربية والاسلامية) تبعاً للخلفيات التاريخية والاجتماعية.

ت- الإنقسام القيمي والأيديولوجي

• تراجع الخطاب الديمقراطي: تصاعد التيارات اليمينية المتطرفة والمؤمنة بتفوق الهوية اليهودية على حساب قواعد النظام القضائي والديمقراطي.

• أولوية البقاء مقابل الاستقطاب: شعور متزايد داخل النخب الإسرائيلية بأن الاستقطاب الداخلي والانقسام القيمي باتا يشكلان التهديد الأخطر على استمرار الكيان مقارنة بالتهديدات الخارجية.

٦- تراجع أحلام النموذج المثال: الديمقراطية، القضاء والعدالة (الاعدام)، الاخلاق، العلم والابتكار، وتحويل الصحراء الى جنان.

٧- تراجع التبريرات من المحيط حول الكيان الاسرائيلي، وتصاعد حركة المقاومة سواء المسلحة أو المدنية، وازدياد معارضة سلوكيات اسرائيل بما في ذلك من الدول المعترفة بها.

مرتكزات نظام الهيمنة العالمي

١ـ تراجع قوة الردع المفرط

٢ـ تفكك المرتكزات الاقتصادية لنظام الهيمنة: يشهد النظام الاقتصادي العالمي تحولاً جذرياً وتفككاً تدريجياً في قواعد العولمة التقليدية التي سادت لفترة طويلة. ليحل محلها منطق الانكفاء والأمن الوطني والتحوط الاستراتيجي والتنافس. ودون الدخول في تفاصيل تجاوز الدين الامريكي حدود ٤٠ ترليون دولار، وهو في تصاعد مستمر. كذلك أرتفاع ديون بقية الدول الرأسمالية. وأزمة سندات الخزينة الأمريكية. وتراجع دور الدولار في احتياطات البنوك المركزية، وتراجع نسب النمو الاقتصادي للدول الغربية. وتهرىء البنى التحتية للاقتصاديات الغربية. وتقدم إقتصاديات المستعمرات القديمة وحرمان المراكز المتربولية من ثروات وقدرات كانت تسمح لها بفائض قوة تسمح لها بالهيمنة على العالم.

أ- سلاسل الإمداد المفتوحة والكفاءة المطلقة.

• التحول نحو الحمائية: الانتقال من البحث عن أدنى تكلفة إنتاج عبر القارات الى توطين الصناعات أو نقلها للدول الحليفة Friend-shoring

• أولوية المرونة والأمن: أصبحت استمرارية تدفق السلع أهم لدى الدول من مجرد تقليل التكاليف التشغيلية.

ب- حرية التجارة المتعددة الأطراف

• تراجع دور المنظمات الدولية: إنحسار فاعلية وقواعد مجلس الأمن ومنظمة التجارة العالمية في فض النزاعات العادلة.

• صعود الرسوم والسياسات الموجهة: لجوء القوى الكبرى لفرض الحواجز الجمركية والدعم الحكومي الضخم للتصنيع المحلي والاقتصاد الأخضر.

ت- النظام المالي والنقدي الموحد

• تسييس البنية المالية: تزايد استخدام العقوبات الاقتصادية والمالية والأصول العابرة للحدود كأدوات ضغط سياسي.

• التعددية النقدية والبدائل: تراجع الهيمنة المطلقة والمنفردة لشبكات الدفع والعملات التقليدية لصالح ترتيبات نقدية وجهود تكتلية بديلة.

ث- التعاون التقني والرقمي العالمي

• التشظي التكنولوجي: الانفصال التقني وتبادل القيود على الاستثمارات التقنية الموجهة لدول محددة. تأثير هذا التفكك على الاقتصادات الوطنية (النامية والناشئة)

• عرقلة الابتكار المشترك: تباطؤ التعاون البحثي والصناعي العابر للحدود بسبب الشكوك الاستراتيجية المتبادلة.

• الفرص المتاحة لتلعب التكتلات الاقليمية دوراً بديلاً.

٣ـ فشل تطويق روسيا ومحاصرة الصين والقضاء على النظام الإيراني. على العكس بروز الخلافات والتناقضات بين كافة الاطراف الغربية. سواء فيما بينها أو بين الولايات المتحدة وإسرائيل. أو بين الغرب وإسرائيل، أو حتى الولايات المتحدة وإسرائيل. أو بين الدول المطبعة وإسرائيل، او الدول المتأرجحة والولايات المتحدة وإسرائيل. وتصاعد دور شنغهاي وبركس. وتحوله الى التحدي والمواجهة بدل السياسات المبطنة والمسايسة.

٤ـ تفكك وحدة دول منظومة الهيمنة مع زعيم وقيادة العالم (الولايات المتحدة). وبروز صراعات حادة كما هو حال الولايات المتحدة وكندا. وقس على ذلك.

أ- تباين السياسات الخارجية والأمنية: تتمثل أبرز مؤشرات تفكك أو تصدع المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة في تباين الرؤى الاستراتيجية بين واشنطن والحلفاء الاوروبيين، وأبرزها الخلافات حول إدارة الأزمات الإقليمية كالملف الأوكراني أو الايراني، ورفض أوروبا الانخراط في بعض العمليات العسكرية الأمريكية، فضلاً عن التوجه الأمريكي نحو مراجعة الوجود العسكري في منطقة غرب آسيا، وتقليص الدعم في حلف الناتو للضغط على أوروبا كي تتولى اعباء دفاعها بنفسها.

• الرفض الأوروبي للعمليات الاحادية: امتناع دول اوروبية رئيسية عن المشاركة في العمليات أو الضغوط العسكرية الامريكية الاحادية تجاه ايران ومنطقة الخليج.

• أزمة الالتزام بالأمن الجماعي: تلويح الادارة الامريكية مراراً باعادة النظر في التزاماتها التقليدية ضمن حلف شمال الاطلسي.

•المراجعة العسكرية الامريكية: اعلان وزارة الدفاع الامريكية بدء مراجعة شاملة للوجود والقوات العسكرية في اوروبا لدفع الحلفاء الاوروبيين لتحمل التكلفة الكاملة لدفاعهم.

ب- التصدع الاقتصادي والسياسي الداخلي

• النزاعات التجارية: فرض تعرفات جمركية وسياسات حمائية أثرت على ثقة الشركاء التجاريين على ضفتي الاطلسي.

• صعود النزعات الشعبوية: نمو التيارات السياسية واليمينية في الدول الاوروبية المطالبة بتقليص التبعية للقرار الأمريكي والبحث عن استقلالية استراتيجية

ثالثاً: كيف أصبح ميزان القوى الآن.

الجيشان الأمريكي والإسرائيلي يقصفان اعدائهم. ومنظومتهما عاجزة عن إيقاف الصواريخ والمسيرات المعادية لهم. وأعداد مهمة من الاسرائيليين يهاجرون. والاوضاع الامريكية والعالمية تواجه انقسامات وصعوبات جمة. بينما أنظمة الخليج تواجه صعوبات أمنية وأقتصادية صعبة. كل هذه المؤشرات حقائق لا جدال حولها. رغم ذلك يبقى النموذج الذهني لدى كثيرين عالقاً بحقائق ما قبل أيلول/اكتوبر عام ٢٠٢٣. حيث كان "التطبيع" و"الاقتصاد الخليجي" والقوة الاسرائيلية والامريكية هي المسارات الرئيسية. وكثيرون ما زالوا يضعون نظارات ما قبل ٢٠٢٣ على إعينهم. الأحداث من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٦ كسرت هذا النموذج. ولتصحيح ذلك في المنهج المعتمد لابد من "وزن الاحداث" بدلاً من "عدد الأحداث"، وكأمثلة:

- قصف ٢٧ قاعدة أمريكية يزن ١٠٠ ضعف العمليات الاسرائيلية في لبنان وفلسطين وسوريا، لأنه يغير معادلة الردع.

- هجرة ربع مليون إسرائيلي يزن ١٠٠ ضعف أي بيان دبلوماسي، لأنه يُغير التركيبة السكانية للكيان، وجوهر المشروع الذي قامت عليها الصهيونية أساساً.

- سيطرة صنعاء على باب المندب وإغلاق مضيق هرمز يزن ١٠٠ ضعف أي تقدم إسرائيلي في سوريا، لأنه يُغير خريطة الملاحة العالمية.

- تشييع ١٠ مليون عراقي لجثمان السيد الخامنئي يزن ١٠٠ ضعف عن المطالبة بنزع سلاح المقاومة.

- إرتفاع أسعار الطاقة وتصاعد الأزمة الاقتصادية في العالم يزن ١٠٠ ضعف عن إزدياد صعوبات إيران الاقتصادية.

وقس على ذلك...

فلابد من ترك "سردية اللحظة" والتصورات. التي رسختها الاستمرارية التاريخية. والتي تبيعها الوكالات والفضائيات والنقاشات اليومية ومنطق الأنظمة. التي تستولي على العقول. بمخاطبة شؤون يومياتها ومحسوساتها المباشرة. والانتقال الى "الفهم الميداني الشمولي" والاهتمام بكل ما يمس المرتكزات الوجودية الحقيقية. التي تُحدث إنقطاعات جذرية حاسمة، و تأثيرات عالمية وإقليمية ووطنية كبرى.

بهذا المنظار يجب أن نرى تغير موازين القوى من خلال الأزمة الاقتصادية لدول الخليج مثلاً، وتراجع صادراتهم النفطية، التي هي مصدر قوتهم. وما اشارت اليه "بلومبيرغ" عن محادثات اجرتها وزارة المالية السعودية مع بنوك دولية لترتيب قرض سيادي تصل قيمته الى ١٠ مليارات دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦. وطلب الامارات لقروض للكيانات المرتبطة بالحكومة والشركات شبه الحكومية لتمويل نشاطاتها التجارية. وما أعلنته قطر للمرة الأولى في تاريخها من عجز في موازنتها بلغ (٥,٨٢) مليار دولار خلال الربع الثاني من ٢٠٢٦. وما وصله إجمالي الدين العام للحكومة السعودية بلغ (٤٤٤,٦) مليار دولار امريكي وهو ما يعادل نسبة (٣١,٧٪ـ٣٣٪) من الناتج الوطني الاجمالي. ويبلغ الدين الحكومي العام للامارت نحو (١٩٢ـ٢٥٧) مليار دولار (حسب شمولية بعض ديون الشركات الحكومية) ويمثل حوالي (٣٢,٨٪) من الناتج الوطني الاجمالي.

وبهذا المنظار يجب رؤية العزلة الدولية غير المسبوقة لاسرائيل والولايات المتحدة. خصوصاً في أوساط الشباب العالمي. والصعود الجماهيري حيث أجساد القادة تُغتال، لكن الشارع العربي والإسلامي يزداد تعاطفاً. ويتحول محور المقاومة من "مسألة إيرانية" إلى "مشروع تحرر إقليمي"، بل "عالمي". فالشعوب ترى أن أنظمتها عاجزة عن حماية غزة والقدس. بينما ترى إيران وحزب الله وأنصار الله يقاتلون. مما يضع أنظمة الخليج والدول المتأرجحة في موقف "المسائلة أو العاجز" في عيون شعوبها.

وأن مذكرة ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٦ الموقعة بين الرئيسين "ترامب" و"بزشكيان" ليست مجرد اتفاق، بل هي اعتراف أمريكي بالهزيمة. لا يغير ذلك ان الولايات المتحدة حاولت لاحقاً -وتحاول الان- الالتفاف عليه. فهي وافقت على التفاوض مع إيران من موقع ضعف، وأن هذا الضعف تزايد ولم يتراجع. وأن محور المقاومة يشعر بان قوته ازدادت ولم تضعف من حزيران/يونيو ٢٠٢٦ وليومنا.

ويتعزز ذلك كله بمواقف دول شنغهاي وبريكس، سواء من القضية الفلسطينية، أو من الحرب على إيران. فمنظمة "شنغهاي" تمثل ٤٢ من سكان العالم، و٣٦٪ من اقتصاده وفق PPP. بينما تمثل "بريكس" نصف سكان العالم و ٤١٪ من إقتصاده وفق مقياس PPP. مما يجعل محور المقاومة متناغماً مع كتلة كونية صاعدة لها كل المقومات العلمية والأمنية والاقتصادية والسياسية والأممية لمواجهة الهيمنة الغربية المأزومة والهابطة.

الخلاصة المركزية: من يتقدم ومن يتراجع؟

في الساحة الكلية المتكاملة لغرب آسيا، الإجابة القاطعة هي:
محور المقاومة (إيران - حزب الله - حماس - أنصار الله - الحشد الشعبي + سند روسي - صيني) هو الطرف الصاعد بلا منازع

التقييم النهائي بواقع ١٠٠٪ على الساحة الكلية: عند وضع كل الوقائع أعلاه، نستطيع ان نتصور اوزاناً مئوية لكل طرف. وبالطبع هذه أوزان تصورية وليست حقيقية. وهي قابلة للدحض والنقاش. فهي قد تكون أكثر أو أقل لكل طرف. فالحرب الكبرى قد تقرر مصيرها - في نظرنا - منذ حرب الأيام الأثنا عشر في صيف ٢٠٢٥. إذ بينت حدود الردع الاسرائيلي الأمريكي، وأبعاد وإمكانيات محور المقاومة وإيران في الصمود والرد، بل حتى التوسع، كما حصل مؤخراً في اليمن.

وقد نظمنا اربعة جداول ستبين الجداول الثلاث الأولى النسب المئوية إقتصادياً وعسكرياً للاطراف التي تناولناها في بحثنا. ويمثل الجدول الرابع آثار الحرب منذ طوفان الاقصى وليومنا على ميزان القوى ونسبة كل طرف فيه. وقد اعتمدنا في الجداول الاربعة على المصادر الغربية حصراً، وعلى الذكاء الاصطناعي لحساب النسب. مع ملاحظة إننا اخرجنا الهند من "شنغهاي" ووضعناها مع القوى الوسطية والمتأرجحة.

الجدول الأول: مقارنة القدرة الاقتصادية الشرائية (تقديرات ٢٠٢٦)

المجموعة	المكونات الرئيسية	الحجم المالي حسب القدرة	الحصة من الاقتصاد PPP
الولايات المتحدة والدول الغربية	الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا واستراليا	٥٤-٥٦ ترليون دولار	٢٤-٢٥٪
منظمة شنغهاي بدون الهند	الصين، روسيا، باكستان، ايران ودول وسط اسيا	٦٠-٦٢ ترليون دولار	٢٧-٢٨٪
الهند + الخليج+ تركيا	الهند، دول مجلس التعاون، وتركيا	٢٦ ترليون	١١,٥-١٢٪

الجدول الثاني: مقارنة القدرات العسكرية واللوجستية (تقديرات ٢٠٢٦)

الكتلة الغربية+ إسرائيل	منظمة شنغهاي بدون الهند	محور الهند + الخليج وتركيا	مؤشر المقارنة
١,١ تريليون دولار (أمريكا وحدها تقترب من ٩٩٧ مليار دولار) وطلب ترامب رفعهاالى ١,٥ مليار دولار في ٢٠٢٧. وأقر مجلس النواب مشروع قانون دفاعي بقيمة ١,١٥ مليار دولار.	تقترب من ٤٥٠-٥٠٠ مليار دولار (٣٣٦ مليار دولار الصين، و١٩٠ مليار روسيا.	١٣-١٥٠ مليار دولار ومتنامية. تقودها الهند بـ ٨٠+ مليار دولار ثم السعودية.	الميزانية الدفاعية الاجمالية
٢,٢ مليون جندي. امريكا ١,٣ مليون، اسرائيل ١٧٠ الف.	الأضخم بشرياً: تتجاوز ٣,٥ مليون جندي (للصين وروسيا وباكستان وايران)	تتجاوز ٢,١ مليون جندي (الهند وحدها ١,٤٥ مليون جندي. وتركيا الاكبر في الناتو أوروبياً.	القوة العسكرية البشرية
٥٨٠٠ رأس نووي.	الأعلى عدداً: حوالي ٦١٠٠ رأس نووي). روسيا ٥٥٠٠ رأس بالاضافة للصين وباكستان.	١٦٠-٢٠٠ رأس نووي تمتلكها الهند	السلاح النووي والردع الجيوسياسي
هيمنة مطلقة. اكثر من ١٤٥٠٠ طائرة وسيطرة تكنولوجية. بطائراتF35	حوالي ٧٥٠٠ طائرة. روسيا والصين تضيقان الفجوة تكنولوجيا بطائرات Su 57 – J20	اساطيل حديثة (رافال وسوخوي بالهند. وطائرات اف ١٦ لتركيا، ومسيرات بيرقدار لتركيا	السيادة الجوية والتكنولوجية
عالمية: قيادة القواعد البحرية عبر العالم. التحكم ب ١١ حاملة طائرات نووية،والقدرة على التدخل السريع	برية وأوراسية هائلة: عمق جغرافي متصل. تحكم بخطوط طاقة برية آمنة. والتحكم مؤخراً بمضيق هرمز وباب المندب	ممرات للتجارة العالمية: السويس، البوسفور، وسيطرة متنامية للهند	القدرات اللوجستية والممرات

الجدول الثالث: النسبة المئوية للقوة العسكرية واللوجستية الشاملة

الكتلة العسكرية اليجوسياسية	النسبة المئوية من القوة العالمية الكلية	التقييم الاستراتيجي للنسبة
امريكا والغرب واسرائيل	٤٦٪	تعتمد هذه النسبة المرتفعة على القدرات المالية، والتفوق التكنولوجي في سلاح الجو والبحرية، الى جانب شبكة القواعد العسكرية
منظمة شنغهاي بدون الهند	٣٨٪	اغانج على أضخم ترسانة نووية وصاروخية في العالم، والقدرة التصنيعية الصينية الهائلة، مع تفوق بشري ساحق وعمق جغرافي عميق عصي على الحصار.
الهند والخليج وتركيا	١٦٪	تمثل قوة إقليمية ضاربة، وممرات استراتيجية.

وعند طلب تحديد النسب الجديدة آخذين بالاعتبار حصول التطورات الاتية، جاءت النسب كما هو مذكور في الجدول الرابع:

١- إنهيار عقيدة «الأمن المستورد» وانكشاف القواعد الأمريكية.

٢- معادلة «التكلفة مقابل الكفاءة» (الاسلحة اللامتناظرة).

٣- سلاح الممرات والمضائق والامتياز اللوجستي لشنغهاي.

٤- فشل وتجمد الأهداف الإسرائيلية والامريكية وآثارها الارتدادية.

٥- قوى الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عموماً، رغم إستمرار قوتها ومواردها، لكنها لم تعد تحدد مصير المعركة، بل تحاول تخفيف الخسائر. ولا تعرف كيف تنسحب من معركة فتحت نيرانها، دون استراتيجية او مقومات حقيقية.

٦- محور المقاومة يكتب قواعد غرب آسيا، بل يغير المعادلة العالمية من عالم أحادي القطب، إلى عالم متعدد الأقطاب.

٧- الدول والقوى المتأرجحة عليها ان تحدد خياراتها. فإن سارت مع اسرائيل والغرب فستفقد شرعيتها. وإن انحازت الى فلسطين والمقاومة فستدخل في معركة مع الطرف الأول وفي تحالف –حقيقي أو موضوعي- مع الطرف الثاني.

٨- رغم أن دول منظمة شنغهاي ليسوا كلهم جزءاً من محور المقاومة. لكن محور المقاومة يستظل بهم. وهناك تحالف مصالح في كسر أحادية النظام الدولي تؤيده بقوة الصين وروسيا. فمحور المقاومة وبلدان شنغهاي في خط طولي واحد ويخدم كل طرف الطرف الاخر، مما سمح لنا بالتعامل معهم كجبهة، ولو غير معلنة.

الجدول الرابع: النسب الجديدة عند إدخال ا لمرتكزات والحقائق الجديدة

الكتلة العسكرية الجيوسياسية	النسبة السابقة	النسبة المكيفة الجديدة	اسباب التغير الاستراتيجي
الكتلة الغربية (امريكا، اسرائيل، الغرب)	٤٦٪	٣٨٪	تراجع القدرة على حماية الملاحة، الانكشاف اللوجستي، القواعد أمام الصواريخ والمسيرات، الاستنزاف المالي ومخزونات العتاد والمقاومات مقابل سلاح غير متناظر منخفض التكلفة
شنغهاي بدون الهند	٣٨٪	٤٨٪	صعود النفوذ السياسي والردعي الفعلي لايران، ونجاحات انصار الله في اليمن وصمود المقاومة في فلسطين ولبنان وإنحياز قطاعات واسعة من الشعوب لها. ومواقف اكثر صراحة في تأييد روسيا وايران وفلسطين، والتصدي للضغوطات والسياسات الامريكية والاسرائيلية.
الهند والخليج وتركيا	١٦٪	١٦٪	يشكلون بدائل سواء للمحور الاول أو الثاني فيكتسبون أهمية سياسية ولوجستية مهمة. بدا في وقت ما -بعد احداث سوريا- أنهم يتقدمون، لكن مع استمرار الحرب والموقف المتذبذب من فلسطين، وبعد احداث اليمن وتراجع القوات الموالية للسعودية، فإن نسبتهم قد تكون بقيت على حالها او حتى تراجعت لمصلحة محور المقاومة.

وإضافة للاسباب أعلاه أن النسب ستكون كالاتي حسب تقديرنا:

١- محور المقاومة + شنغهاي وبريكس وهما ليسا جزءاً من محور المقاومة لكن يوفران مظلة لتعزيز مرتكزاتهم ومكاسبهم الجديدة : ٥٥ (تقدم بثبات).

٢- معسكر الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب: ٣٠٪ (تراجع بوضوح، مع سياسات متناقضة ومرتبكة).

٣- الدول والقوى المتأرجحة والوسطية: ١٥٪. وهي ما تزال تبدو نشطة عند السطح، لكنها تفقد المبادرة الفعلية، وتنخر في مرتكزاتها عوامل الضعف الداخلية.

- معسكر الهيمنة وإسرائيل: ٦٠٪
- إيران ومحور المقاومة + بريكس وشنغهاي كمظلة وليس كقوى متحالفة عملياً ٣٠٪
- القوى المتأرجحة والوسطية: ١٠٪

ملاحظة أخيرة: عندما نتكلم عن «حسابات ختامية» لا نتكلم عن نتائج مطلقة. بل عن نتائج للفترة بين «طوفان الأقصى» والنتائج المسجلة الآن. فقد تتغير الوقائع في المستقبل. كما يحدث لاية حسابات ختامية التي تكون رابحة في نهاية الفترة لتسجل في فترات اخرى نتائج مخالفة. كما أن هذا البحث ليس بحثاً أكاديمياً، ليعرض مختلف التقديرات. بل هذا هو تقديرنا وفق ما نعتقده معلومات موثوقة وصادقة وموضوعية. فنحن ندعي هذه الحقائق والتقديرات. ونتمسك بمقولة «على من إدعى اليمين، وعلى من أنكر البينة».



المقدم المتقاعد
الامريكي أنتوني
أغيلار
٢٠٢٦/٩/٥

شـارك في حربي
العراق وافغانستان
وغزة



إيران تستدرج الولايات المتحدة وتستنزفها حتى الرمق الأخير

فشـل الجيش الاكبر قوة في العالم امام ايران

الجانب الحاسم في فشل الولايات المتحدة في الحرب مع إيران هو أن الحرب بدأت من دون أي هدف سياسي وعسكري واضح، يمكن تحقيقه للوصول إلى نتيجة سياسية نهائية، أو مفاوضات، أو معاهدة، أو تسوية، أو نوع من السلام المتفاوض عليه.

بدأت الحرب على أساس افتراض أنه يمكن الانتصار فيها بسرعة، وأنها ستُحسم بين ليلة وضحاها، وأنها ستستغرق بضعة أيام، وأن الولايات المتحدة ستدخل وتخرج، وسيحتفل العالم، وستكون الولايات المتحدة هي المنتصرة بسبب قوتها العسكرية الساحقة.

ولا يهم مدى ضخامة الجيش أو تقدمه التكنولوجي، أو احترافيته ودقته؛ فعندما تدخل دولة حرباً من دون هدف واضح تريد تحقيقه، فإن جيشها ببساطة يقصف السياسة في الصحراء.

ونحن نرى الولايات المتحدة تقع في هذا الفخ.

وأعتقد أن الأسوأ لم يأتِ بعد في هذا الصراع من حيث الخسائر والعواقب التي ستتحملها الولايات المتحدة.

مضيق هرمز هي الشوكة في خاصرة الولايات المتحدة

إذا وضعت نفسي، داخل هيئة الأركان المشتركة أو بين المخططين في إيران، فسأنظر إلى الأمر وأسأل: ما نقاط قوتنا؟

هل لدينا مقاتلات متطورة من الجيل الخامس؟ لا.

هل لدينا قدرة بحرية متقدمة لأسطول يعمل في المياه الزرقاء؟ لا.

لكن ما لدينا هو الجغرافيا. والوقت في صالح إيران، مع اقتراب الانتخابات الأميركية.

فالانتخابات النصفية الأميركية تقترب، وهذه الحرب أصبحت قضية انتخابية.

وهي تؤثر في الاقتصاد، الذي ربما يكون أهم قضية منفردة بالنسبة إلى الناخبين. وهناك عواقب.

لذلك، إذا كنت إيران، فستنظر إلى ذلك وتسأل: كيف يمكننا تشديد الخناق دبلوماسياً، وفي المجال المعلوماتي، وعسكرياً، واقتصادياً، للوصول إلى موقع يتمتع بأفضلية نسبية؟

وبالنسبة إلى إيران، سأنظر بالتأكيد إلى مضيق هرمز بوصفه عنصراً حاسماً في ذلك.

ومن المفارقات أن هذا لم يكن عنصراً في قرار الولايات المتحدة الذهاب إلى الحرب أصلاً.

والآن أصبح الجانب الأكثر تأثيراً في هذه الحرب من حيث السيطرة: هل المضيق مفتوح؟ أم ليس مفتوحاً؟ من سيفرض الرسوم؟ ومن لن يفرضها؟ وما إلى ذلك.

لقد أصبح ذلك شوكة في خاصرة هذه الإدارة في الولايات المتحدة.

إذن، قدرة إيران على الحرب غير المتكافئة ليست، في حد ذاتها، وصفة للنجاح.

لكن عندما تجمعون القدرة غير المتكافئة التي تمتلكها إيران، بما لديها من طائرات مسيّرة، والتكنولوجيا التي تتشاركها مع الصين وروسيا، حيث نعلم أن الصين وروسيا تقدمان الآن ليس فقط المعلومات الاستخباراتية وصور الأقمار الصناعية وأشكالاً مختلفة من المساعدة، بل أيضاً مساعدات مباشرة، والآن لدى إيران صفقة نووية مع روسيا بقيمة خمسة مليارات دولار، فإن إيران تعيد تشكيل تحالفات جديدة في المنطقة.

وعندما تنظرون إلى تهديد الصواريخ الباليستية الذي أظهرت إيران قدرتها عليه، وعندما يكون لديكم صاروخ اعتراض أميركي من منظومة «باتريوت»، ومنظومة «ثاد»، أي منظومة الدفاع الجوي للارتفاعات العالية في مسرح العمليات، مدمجة مع صاروخ اعتراض من «باتريوت» أو أنواع أخرى من الصواريخ الاعتراضية، فإن هذه الصواريخ الاعتراضية تكلف ملايين الدولارات للواحد منها.

ونحن نكتشف الآن أنه من أجل مواجهة الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية، تحتاجون إلى عدد من الصواريخ الاعتراضية يفوق بكثير ما نمتلكه.

وهنا تصبح المعادلة غير قابلة للاستمرار. عندما تطلقون صواريخ اعتراضية تكلف ملايين الدولارات ضد طائرات مسيّرة مطبوعة بتقنية ثلاثية الأبعاد تكلف، كما تعلمون، ثلاثين ألف دولار، وتمتلك إيران القدرة على إنتاجها بكميات ضخمة.

وسرعان ما تصبح معادلة الاستنزاف في مصلحة إيران.

ونحن نرى ذلك الآن، حيث تعاني الولايات المتحدة نقصاً حرجاً في الصواريخ الاعتراضية الاستراتيجية وذخائر الضربات الدقيقة.

والولايات المتحدة الآن في وضع غير مؤاتٍ لأنها تواجه معضلة: ماذا نفعل؟ هل ننسحب من هذا؟

هل يحاول دونالد ترامب الانسحاب مدعياً النصر، قائلاً: لقد خفّضنا قدراتهم الصاروخية بصورة كبيرة، ويمكننا أن نبقي أعيننا على جبل بيكاكس من خلال المراقبة الشاملة بالأقمار الصناعية، وإذا حاولوا في أي وقت استخراج المواد النووية، فسنضربهم مجدداً؟

لكن إيران لن تسمح لدونالد ترامب بالانسحاب بهذه الطريقة.

لأن إيران أصبحت الآن في موقع، مع اقتراب الولايات المتحدة من الانتخابات النصفية، تستطيع فيه أن تضرب متى شاءت، وأن تجعل الولايات المتحدة وحلفاءها، أو ما تبقى من حلفائها الذين ما زالوا يستضيفون أصولاً عسكرية وجنوداً أميركيين في المنطقة، يدفعون الثمن.

ونحن نرى ذلك حتى اليوم، مع الضربات على الكويت.

الولايات المتحدة تقاتل الجانب الاخر من الكوكب

أنا على يقين إلى حد كبير من أنه قبل قرار الثامن والعشرين من شباط/فبراير، نظر المخططون العسكريون المشتركون في وزارة الدفاع الأميركية إلى هذه المعضلة وأدركوا أن الخدمات اللوجستية ستكون التحدي الأكبر.

والأمر لا يتعلق فقط بإيصال الوقود والطعام.

بل يتعلق بحماية خطوط الاتصال البحرية وخطوط الاتصال البرية وخطوط الاتصال الجوية.

وأقصد بخطوط الاتصال هنا الجهود اللوجستية التي تزود القوة العسكرية وتدعمها وتربط أجزاءها بعضها ببعض.

وكما ذكرت في بداية هذا الصراع، كانت الولايات المتحدة تعتمد بالفعل على قواعد متمركزة في مواقع أمامية.

مقر الأسطول الخامس في البحرين.

والمقر الأمامي للقيادة المركزية الأميركية موجود في قاعدة العديد الجوية في قطر.

أما القواعد الأمامية التي كانت توفر كل ما نحتاج إليه للانتشار لفترات أطول، فلم يعد بإمكاننا استخدامها لتخزين أو توفير كل ذلك داخل منطقة المسؤولية المباشرة.

ولذلك، نعتمد الآن على حلقة خارجية ثانية وثالثة لإدخال هذا الدعم، سواء من سنغافورة، أو من مناطق أبعد بكثير في المحيط الهندي وديبغو غارسيا.

أو أننا نرى ببساطة أن كثيراً من الأشياء التي تحتاج إليها هذه الأصول البحرية لم تعد متوفرة، ونرى معاناة في أعمال الصيانة.

ونرى مشكلات في الخدمات المقدمة إلى الجنود والبحارة وأفراد القوات الجوية ومشاة البحرية الموجودين في البحر أو المتمركزين في قواعد أمامية مثل الكويت.

وأستطيع أن أؤكد لكم أنه في الكويت، سواء في معسكر عريفجان أو في قواعد أخرى للولايات المتحدة، وكذلك في الأردن، لا توجد ملاجئ كافية، ولا توجد مساحة كافية، ولا يوجد وقت وإنذار كافيان لكل فرد من أفراد القوات الأميركية المتمركزين هناك كي يؤدي مهمته، ويكون في الوقت نفسه مستعداً للصواريخ الباليستية القادمة.

ولذلك فهم إما في وضع يضطرون فيه إلى التجول طوال اليوم مرتدين الدروع الواقية والخوذ، وهم ينتظرون الركض إلى أقرب ملجأ، وكأنها لعبة كراسي موسيقية شيطانية.

وإما أنهم لا يفعلون ذلك، وبالتالي لا يؤدون وظائفهم ويصبحون مجرد أهداف سهلة.

أو أنهم يؤدون وظائفهم، إلى جانب اضطرارهم إلى الاستجابة لهذه الضربات.

وقد تكبدنا خسائر أكبر بكثير مما تعترف به الحكومة الأميركية، وهذا بدأ يلقي بثقله على القوات.

ونحن نعلم أنه في مجال الخدمات اللوجستية توجد مسألة إيصال الإمدادات إلى هناك، ثم هناك مسألة أخرى، وهي ما إذا كانت هذه الإمدادات موجودة لدينا أصلاً.

وعندما تأخذون في الاعتبار كلفة الوقود، فإن هذه السفن وحاملات الطائرات والسفن القتالية والطرادات والمدمرات الموجهة بالصواريخ تحتاج جميعها إلى كميات هائلة من الوقود والمنتجات النفطية والزيوت ومواد التشحيم.

وكل ذلك أصبح الآن معرضاً للخطر بسبب مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، وقناة السويس.

إذا نظرتم إلى جغرافية الطرق البديلة التي تستطيع

الولايات المتحدة استخدامها من قواعدها في البحر المتوسط، أو من الأصول الأميركية المتمركزة في أوروبا، مثل اليونان وغيرها، لنقل الموارد عبر قناة السويس والبحر الأحمر ومضيق باب المندب وصولاً إلى خليج عُمان، فستجدون أن كل ذلك أصبح الآن معرضاً للخطر أيضاً.

وهكذا أصبحت الولايات المتحدة مضطرة إلى الاعتماد على خط إمداد لوجستي طويل جداً، حتى إن الإمدادات نفسها اللازمة لتغذية ذلك الخط أصبحت معرضة للخطر والاستنزاف.

وعندما تجمعون ذلك مع المسافة والجغرافيا اللتين يتعين على الولايات المتحدة التعامل معهما لمجرد الوصول إلى ساحة القتال، فضلاً عن خوض الحرب نفسها، فإن المسألة تتحول سريعاً إلى حسابات تجعل الأمر غير عملي.

وحتى على المدى القصير، يصبح غير قابل للاستمرار، وسيستمر في إلقاء عبء ثقيل على القوات الأميركية في منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية.

تغير في الوضع الاستراتيجي

سأقول إن مذكرة التفاهم في حزيران/يونيو، المكونة من أربع عشرة نقطة، نظرت إليها في البداية بشيء من التفاؤل. عندما بدأ الحديث عنها للمرة الأولى، وبدا أن هناك فرصة للتفاوض وفرصة للدبلوماسية في ظل هذا الصراع المروع،

لكن بمجرد أن رأيت النقاط الأربع عشرة، أصبح واضحاً جداً بالنسبة إليّ أننا سنعود مباشرة إلى حرب حركية تصعيدية.

لأن النقطة الأولى في مذكرة التفاهم أنه سيتعين على الولايات المتحدة وحلفاءها الموافقة على وقف إطلاق النار في كل الجبهات ومنها لبنان، وهو ما لم تكن إسرائيل لتوافق عليه.

وتحديداً، كان ذلك يشمل انسحاب القوات الإسرائيلية، أي الجيش الإسرائيلي، من لبنان، وأن يكون ذلك شرطاً ضمن هذه النقاط الأربع عشرة قبل أن يكون من الممكن حتى النظر في أي شروط أخرى.

وعندما قرأت مذكرة التفاهم هذه بعناية شديدة، مراراً وتكراراً، قلت: حسناً، عندما يتعلق الأمر برفع بعض العقوبات، او برفع التجميع عن الاصول أو إعادة الاصول المجمدة، فهناك مساحة للتفاوض.

وحتى في مسألة مضيق هرمز، هناك مساحة للتفاوض. هل تكون هناك رسوم أم لا؟ هل تكون هناك رسوم إدارية أم لا؟ من يسيطر عليه ومن لا يسيطر عليه؟ هناك مساحة للتفاوض.

والأمر نفسه ينطبق حتى على مسألة المواد النووية. فكان ترامب مستعداً حتى للنظر في مساحة للتفاوض وتقديم تنازلات في هذا المجال، مثل الاحتفاظ بكمية معينة، وربما حتى الاحتفاظ بما يكفي لبرنامج نووي مدني، وما إلى ذلك.

وبالنظر إلى كل ذلك، كان هذا أمراً صعباً جداً على الولايات المتحدة تقبله.

لكنه كان أفضل طريق للخروج من هذه الحرب الحركية والعودة إلى الدبلوماسية، وأفضل أمل لإنهاء هذا الصراع بنهاية سياسية قابلة للتحقيق.

لكن عندما تنظر إلى النقطة الأولى من مذكرة التفاهم، كان واضحاً جداً بالنسبة إليّ أننا سنصل إلى وضع نعيد فيه، نحن الولايات المتحدة، السيطرة إلى إسرائيل.

لأن القرار بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع تلبية مطالب مذكرة التفاهم أصبح الآن مشروطاً بامتثال إسرائيل.

وخرجت إسرائيل على الفور تقريباً وقالت: لن نغادر لبنان. ولن نلتزم بذلك. يمكن للولايات المتحدة أن تدخل في أي اتفاقات تريدها، أما نحن فلن نفعل.

وعندما رأيت ذلك، قلت: حسناً، إلى أين سيقود هذا؟

لا أرى إيران تتراجع عن هذا الشرط، ولا أرى الولايات المتحدة تجبر إسرائيل على الامتثال له.

ولذلك، سنعود قريباً إلى الصراع.

وكان تقييمي أن هذا الصراع سيعود في آب/أغسطس، وهو ما حدث بالفعل.

وأعتقد أن ما نراه الآن فيما يتعلق بخيارات العمل العسكري، أي الاستمرار في القصف من مسافة بعيدة، والاستمرار في ضرب بندر عباس وميناب وجزيرة قشم وجزيرة لارك وجزيرة كيش، والاستمرار في ضرب المواقع نفسها مراراً وتكراراً بذخائر باهظة الثمن بصورة هائلة، والتي تعاني الولايات المتحدة أصلاً نقصاً حرجاً فيها، ليس استراتيجية.

إنه لن يؤدي إلى نتيجة.

لذلك أسأل نفسي، بشأن ما ستفعله إيران والولايات المتحدة؟

ماذا كنت سأفعل لو كنت أنظر إلى الأمر من منظور مخطط عسكري مشترك في الولايات المتحدة؟

حسناً، عليّ أن أقدم خيارات لقائد القوة المشتركة لكي يقدمها إلى الرئيس. ما خياراتنا؟

يمكننا الاستمرار في فعل ما نفعله الآن، بهذا المعدل من استهلاك ذخائرنا الاستراتيجية وصواريخنا الاعتراضية، بينما تستمر قواعدنا في التعرض للضرب.

وهذا لن يؤدي إلا إلى تسريع الوصول إلى فشل واضح جداً، حتى في أعين أكثر الأميركيين متابعة لهذا الصراع، بحيث يقولون: نعم، هذا يبدو سيئاً.

أو يمكن للولايات المتحدة أن تجرب استراتيجية جديدة. ما هي هذه الاستراتيجية؟

هل هي غزو بري واسع النطاق؟

أنا متأكد من أن ذلك موجود ضمن مسارات العمل التي يجري تطويرها، لكنه ليس مسار العمل المفضل.

ثم هناك خيار توغل بري محدود في سلسلة جزر لارك وقشم للاستيلاء على مضيق هرمز وإظهار أن الولايات المتحدة هي التي تسيطر عليه. هذا خيار.

ثم هناك خيار آخر: إذا كنا سنواصل الضرب والضرب والضرب، فما الذي يوجد في ترسانة الذخائر الأميركية ويمكن للولايات المتحدة استخدامه، وقد ألمحت إلى استخدامه؟

حسناً، إنها القنبلة النووية التكتيكية «بي واحد وستون-اثنا عشر».

وأخشى أن هذا الخيار موجود فعلياً ضمن قائمة الخيارات التي قدمتها القوة المشتركة التابعة للقيادة المركزية الأميركية إلى دونالد ترامب.

والسبب الذي يجعلني أعتقد ذلك هو أن لدينا بالفعل قنابل نووية تكتيكية من طراز «بي واحد وستين» في المنطقة. ولدينا أكثر من مئتين وخمسين منها موزعة على منشآت أوروبية، ونُقل بعضها إلى مناطق أقرب إلى منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية.

ويمكن إطلاقها من طائرات «إف-ست عشرة» و«إف-خمسة وثلاثين»، وبالطبع من طائرات القصف التقليدية.

إذن، لدينا الوسائل ولدينا الطرق، ولدينا رئيس يبدو أن لديه الإرادة المحتملة للقيام بذلك.

وهذه هي الطريقة التي أرى أن ذلك قد يحدث بها: يمكن للولايات المتحدة استخدام هذه القدرة لضرب جبل بيكاكس، أو لضرب أي منشأة نووية حاسمة، ثم يقول الرئيس: انظروا، لقد فعلنا كل ما قلت إنني سأفعله. لم يعودوا يشكلون تهديداً. حكومتهم أصبحت ضعيفة. والحرس الثوري الإيراني دُمّر تقريباً. ليس لديهم بحرية. وليس لديهم قوة جوية.

نعم، سيستمرون في إنتاج الطائرات المسيّرة، لكن من يهتم؟

الحرب انتهت، وانتهت بشروطي، لأنهم لن يمتلكوا قنبلة نووية. ونحن نرى هذا الخطاب يعود مجدداً في الولايات المتحدة.

إذا استمعتم إلى جي دي فانس خلال اليومين الماضيين في الأخبار، فيقول جي دي فانس ستنتهي الحرب قريباً، نعم، رؤساء آخرون أدخلونا في حروب كهذه، لكنهم كانوا أغبياء، وقد قال حرفياً إنهم كانوا رؤساء أغبياء، أما دونالد ترامب فذكي، ولن يدخلنا في حرب أبدية.

والآن حتى جي دي فانس يقول: «لست متأكداً من أن هذه الحرب ستنتهي بحلول الانتخابات النصفية».

ولا أعرف كيف ينتهي هذا الصراع.

وعندما يكون لديك رئيس يزداد يأساً مع اقتراب الانتخابات النصفية، ولا ننسى أن السابع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر هو أيضاً موعد الانتخابات الإسرائيلية، والرئيس يبحث بيأس عن أي وسيلة يستطيع من خلالها إعلان النصر والانسحاب، فإنني لا أعتقد أن إيران ستسمح له بذلك.

ولذلك سيتعين عليه اتخاذ قرار. وأعتقد أن احتمال استخدام سلاح نووي تكتيكي من طراز «بي واحد وستين» موجود على الطاولة.

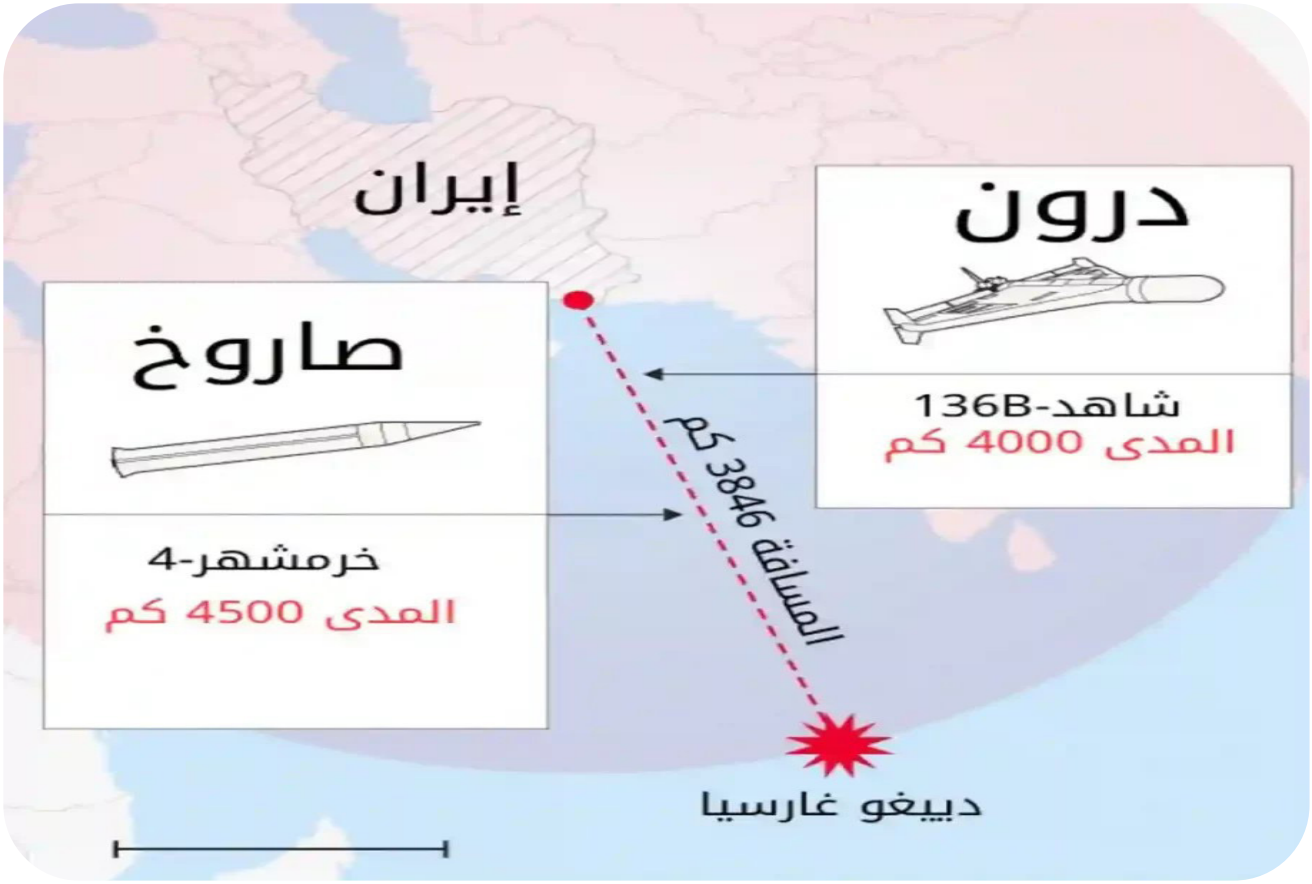
الاستنزاف التصعيدي

سلّم التصعيد، والاستنزاف التصعيدي، إذا صح التعبير، والدوران في دوامة الصرف حيث يعود كل شيء باستمرار إلى التصعيد، هو موضع القلق.

وأنا لا أعتقد بأي حال من الأحوال أن استخدام سلاح نووي تكتيكي سينجح في تحقيق نهاية للحرب.

لكن لدينا إدارة دخلت هذه الحرب من دون تحديد نهاية واضحة وقابلة للتحقيق.

عندما ترسم مساراً ولا يكون لديك بوصلة، ولا نقطة



طريق تحدد إلى أين تتجه، فإن كل شيء يبدو وكأنه مخرج.

ودونالد ترامب يجرب كل شيء بوصفه مخرجاً. لدينا الآن «عملية المنبوذ الاقتصادي». وكانت لدينا حملة التهديدات هذه. وكان لدينا قصف عشوائي. وكانت لدينا تهديدات ضد كامل البنية التحتية المدنية الإيرانية، بما في ذلك ضرب أجزاء كبيرة من بنيتها التحتية المدنية.

وشهدنا هذا الاقتراب من حرب شبه شاملة، وهي بالطبع حرب شاملة بالنسبة إلى إيران، لكنها حرب محدودة بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

ونحن نستنفد سريعاً الحلول العسكرية القابلة للتعامل معها والقابلة للتنفيذ.

ومع ذلك، لم نغير المعادلة ولم نخلق منفذاً دبلوماسياً يسمح لترامب، على الأقل، بإعلان نوع من النصر.

لم يتغير شيء في هذه المعادلة.

إنه مفهوم ما أسميه «عبء النصر الحاسم» الذي وقع فيه دونالد ترامب.

وفخ التصعيد هذا أسميه «عبء النصر»، حيث تعتقد دولة أنها تستطيع استخدام قوة ساحقة، وهذا يولد ثقة مفرطة وجموداً مؤسساتياً وعمىً استراتيجياً تجاه الآثار من الدرجة الثانية والثالثة، لأنك تقول: سننتصر في هذه الحرب بسرعة.

وعندما لا تحقق ذلك، يتحول الأمر إلى عبء يلتف حول عنقك.

وهذه هي الطريقة التي أصف بها فيتنام.

وهذه هي الطريقة التي أصف بها العراق.

وهذه هي الطريقة التي أصف بها أفغانستان.

فعندما لا تعرف كيف يبدو النصر، يبدأ أي شيء في الظهور وكأنه نصر، وتبدأ في الضرب في الظلام بحثاً عما يمكن أن يكون ذلك النصر.

وبالعودة إلى فكرة الهجوم البرمائي، أو التوغل البري المحدود في جزيرتي لارك وقشم، هل سيكون ذلك قابلاً للاستمرار؟ لا.

هل سيحقق أي طريق نحو نصر واضح؟ لا.

لكنني أعتقد أن إدارة ترامب تراه وسيلة لإنجاح ذلك هو تنفيذ ضربات هائلة، وضرب المواقع في أنحاء قشم ولارك وكيش، وقصف بندر عباس وميناب بكثافة، ثم إرسال مجموعة هجومية برمائية أو مجموعة استجابة برمائية.

ولدينا بالفعل مجموعة الاستجابة البرمائية الخامسة التابعة لمشاة البحرية الأميركية هناك، انطلاقاً من السفينة «يو إس إس بوكسر»، وهي حاملة طائرات تابعة لمشاة البحرية.

إذن، القوات موجودة. وقد أُبلغت الفرقة الثانية والثمانون المحمولة جواً للتو بأن انتشارها في المنطقة، الذي كان من المقرر أن يستمر ستة أشهر، سيمتد الآن إلى عام كامل.

إذن، سيبقون هناك مدة أطول. وكل هذه أصول عسكرية متخصصة في الاستيلاء على المطارات، والتطويق العمودي، والهجمات البرمائية.

لذلك، فهذا خيار موجود على الطاولة. لكن سيتسبب ذلك في خسائر وكلفة هائلتين.

وأعتقادي أن دونالد ترامب ينظر إلى الأمر على أساس أنه إذا نُفذ بسرعة وبدقة وبطريقة جراحية، دخول وخروج، فيمكنه أن يقول: انظروا، يمكننا السيطرة على مضيق هرمز متى شئنا. يمكنني أن آمر الولايات المتحدة بالاستيلاء عليه. أو يمكنني إعادة قواتنا. وأنا أسيطر على مضيق هرمز، وكل ما فعلته هو أنني سمحت لإيران بالسيطرة عليه.

دونالد ترامب يبحث عن أي مخرج من هذا الوضع.

لكن سواء كان ذلك باستخدام سلاح نووي تكتيكي، أو بخيار توغل محدود وهجوم برمائي، فلن ينجح أي منهما. لكن هذا لا يعني أن هذه الخيارات لا تُعرض على الرئيس. لا أستطيع أن أتخيل واقعاً يجلس فيه رئيس هيئة الأركان المشتركة وقائد القيادة المركزية أمام الرئيس في هذا الوضع ويقولان: «يا سيدي، ليس لدينا شيء. ليس لدينا أي خيارات لك. آسفون».

هناك خيارات يجري تطويرها، ولا أستطيع أن أتخيل أن هذه الخيارات ليست على الطاولة.

المخرج الذي تراه للولايات المتحدة

أن هناك حلاً دبلوماسياً، لكن هذا الحل الدبلوماسي لن يأتي ما دام هذا الرئيس، وهذه الإدارة في السلطة.

لقد سمعنا ماركو روبيو في وقت سابق من هذا الأسبوع، وجي دي فانس أيضاً، وحتى دونالد ترامب، وجميعهم قالوا عبر منصات مختلفة وبطرق مختلفة إن المفاوضات لم تعد مطروحة على الطاولة. نحن لا نتفاوض مع إيران.

وحتى تتوقف عن ضرب السفن في مضيق هرمز، وهو ما يعني أساساً أن الولايات المتحدة تقول: ما لم تتخل إيران عن السيطرة على مضيق هرمز، فلن نتفاوض ولن نعود إلى طاولة الحوار.

أما إيران فقد كانت واضحة تماماً، وقالت: لن نتفاوض مع هذه الإدارة.

سننتظر حتى الإدارة المقبلة. وأعتقد أنهم يعتزمون الالتزام بذلك. وأعتقد أنهم يهيئون مجتمعهم لذلك. ولا أقول بأي حال إن هذا ليس صعباً وقاسياً على إيران.

هل تكبدت إيران خسائر؟ نعم، خسائر هائلة في قواتها العسكرية وبنيتها التحتية ومجتمعها المدني.

إنها لا تمر من هذا الصراع من دون أضرار. لكنني **أعتقد أن إيران تعتزم الصمود، وتمتلك الوسائل التي تسمح لها بالصمود حتى نهاية هذه الإدارة، إلى أن يأتي رئيس جديد إلى البيت الأبيض وإدارة جديدة.**

وخلال ذلك الوقت، أي خلال العامين ونحو ثلاثة أشهر المتبقية، تعتقد إيران أنها تستطيع إعادة تشكيل ميزان القوى في غرب آسيا.

ونحن نرى ذلك بالفعل مع تحالف مكة الدفاعي بين السعودية وباكستان وتركيا، وفكرة دعوة إيران إلى ذلك الاتفاق.

وكذلك فكرة دعوة دول أخرى من الخليج ودول أخرى في المنطقة إلى ذلك الاتفاق.

هذا يعيد تشكيل ديناميكية القوة في المنطقة، بحيث تصبح الولايات المتحدة نوعاً ما الدولة الجالسة في الخارج، المنبوذة.

ومن المفارقات أن «عملية المنبوذ الاقتصادي» ستجعل الولايات المتحدة هي المنبوذة فعلياً بدلاً من إيران.

لذلك أعتقد أن إيران تدرك أن عامل الوقت في صالحها خلال هذه الفترة، وأنها ستجعل هذه الإدارة تدفع الثمن.

وإذا أرادت هذه الإدارة الخروج من الحرب التي بدأتها الولايات المتحدة، فسيتعين عليها أن تتنازل عملياً عن كل شيء، أو أن تستمر في الحرب.

وهذه الحرب ستستمر سنوات عدة.

سواء كان ذلك عامين آخرين أو ثلاثة أعوام أخرى، فإن هذا الصراع، كما نعيشه الآن، سيستمر إلى ما بعد هذا الرئيس وإلى الإدارة التالية.

وأياً كان الرئيس المقبل للولايات المتحدة الأميركية، فسيرث هذا الصراع.

إلى متى تستطيع الولايات المتحدة الاستمرار بهذه الطريقة

في خوض هذا الصراع بصورته الحالية، أقول إن الولايات المتحدة تستطيع الاستمرار فيما تفعله الآن، أي الضرب من مسافة بعيدة، ثم الدفاع، ثم الضرب، ثم الدفاع، لمدة أقصاها نحو تسعين يوماً من حيث القدرة العسكرية.

إذن، كيف ستتغير الاستراتيجية العسكرية الأميركية؟ ما الذي سيتغير في الطريقة التي نفعل بها الأشياء؟ هل سيكون هناك تركيز أكبر على حرب غير متكافئة من جانبنا، من خلال نوع من حرب التمرد باستخدام القوات الخاصة وقوات العمليات الخاصة من العراق إلى داخل إيران؟

هل سيكون هناك دفع أكبر نحو اشتباك بحري مباشر، بحيث نقول:

حسناً، لم تعد لدينا الوسائل للجلوس في المحيط الهندي وخليج عُمان وإطلاق الصواريخ.

علينا أن ندخل في اشتباك بحري مباشر. وهذه حرب. وإذا خسرنا بعض السفن وبعض البحارة، فهذه هي الحرب.

هذه هي الطريقة التي أرى أن دونالد ترامب يفكر بها في حساب الخسائر المقبولة.

إذن، إلى متى تستطيع الولايات المتحدة مواصلة الحرب بصورتها الحالية؟

أقول: تسعون يوماً على الأكثر.

وخلال ذلك الوقت، ما الاستراتيجية الجديدة؟ وما الأسلوب الجديد؟ وما الشكل الجديد الذي سيتخذه هذا الصراع من حيث الطريقة التي تخوضه بها الولايات المتحدة؟

أعتقد أن الولايات المتحدة ستضطر إلى إدخال المزيد من الأصول العسكرية المباشرة في المواجهة من أجل تغيير شكل الحرب ومسارها.

وهذا سيؤدي في نهاية المطاف إلى كلفة أكبر على القوات الأميركية.

وأرى أن هذا الصراع سيصبح أكثر خطورة ودموية ودماراً بالنسبة إلى الولايات المتحدة خلال الأشهر المقبلة، وصولاً إلى عام ألفين وسبعة وعشرين.

هل تمتلك إيران القدرة والصلاحية لضرب السفن الأميركية

لا أعتقد أن الأصول البحرية الأميركية بعيدة إلى درجة تمنع إيران من استهدافها حتى الآن.

لكنها بعيدة بما يكفي لجعل الأمر مسألة تتعلق بما أنت مستعد لاستهلاكه في تلك الضربة البعيدة مقارنة بالضربة القريبة.

إذا كنت، مثلاً، في ميدان الرماية التأهيلي كجندي في الجيش، فأنا أعرف أن عليّ تحقيق نتيجة معينة للنجاح.

وأعرف أن أهدافاً ستظهر على مسافات خمسة وعشرين متراً، وخمسين متراً، ومئتي متر، وثلاثمئة متر.

والأهداف الموجودة على مسافة ثلاثمئة متر صعبة جداً.

وأعرف أنه إذا كانت هذه الأهداف ستظهر، فلا يمكنني أن أخطئ أهداف الخمسة والعشرين والخمسين متراً.

لذلك سأركز عليها أولاً.

لديّ القدرة على الضرب لمسافة أبعد، لكن عليّ النظر أولاً إلى التهديد الأقرب.

لذلك أعتقد أن إيران تمتلك القدرة على الوصول إلى السفن الأميركية وضربها على مسافات أبعد.

لكن لأن الولايات المتحدة تحافظ على هذا الحصار البعيد، ومن المهم أن يفهم أي شخص يستمع إلينا أن الولايات المتحدة لا تمتلك أصولاً بحرية داخل مضيق هرمز. وليست لدينا أصول بحرية تقاتل داخل الخليج الفارسي.

إنها موجودة في خليج عُمان وبحر العرب والمحيط الهندي، موزعة بين دييغو غارسيا وخليج عُمان ضمن حصار بعيد ومتعدد الطبقات.

وأعتقد أن إيران تدرك الآن أن نمط: ضربة، ثم رد، ثم ضربة، ثم رد، وأن توقيت التصعيد ووتيرته اللذين كانت الولايات المتحدة تتحكم بهما إلى حد كبير، بدءا يتغيران.

وإيران تدرك أن هذا ليس مستداماً بالنسبة إليها، وأن عليها الانتقال إلى الهجوم حتى تصبح الولايات المتحدة هي التي تخمّن متى ستأتي الضربة.

وما رأيناه في جزيرة لارك خلال عطلة نهاية الأسبوع، والذي أعاد إطلاق هذه الجولة الجديدة من التصعيد، هو أن الولايات المتحدة ضربت منصات لزرع الألغام في جزيرة لارك.

وكانت تلك منظومة «فجر خمسة» لإطلاق الألغام الصاروخية.



إنها قديمة ومتقادمة، ولا تشكل بالضرورة تهديداً حاسماً للمضيق بأكمله، لكنها تمثل تهديداً لا تستطيع الولايات المتحدة تجاهله.

وأعتقد أن إيران نقلت هذه المنصات من جزيرة قشم إلى جزيرة لارك باعتبار ذلك وسيلة لاستدراج البحرية الأميركية إلى استهلاك المزيد من ذخائرها الدقيقة الثمينة والمحدودة والمتبقية، ولمعرفة كيف سترد الولايات المتحدة وكيف ستنفذ الضربة.

ونعلم أن الولايات المتحدة، من أجل ضرب هذه المواقع، استخدمت الطائرات التي انطلقت من الأردن، ومن هنا جاء الرد على الأردن.

لكن ذلك كان أيضاً اختباراً لمعرفة ما الذي لا يزال لدى البحرية الأميركية من صواريخ أو قدرات قريبة منا.

وقد أظهر ذلك أنه لكي تتمكن البحرية من ضرب أهداف في لارك أو قشم، فعليها الاقتراب كثيراً.

وأعتقد أن هذا هو ما تراهن عليه إيران: استدراج الطائرات والأصول البحرية الأميركية إلى الاقتراب أكثر من المضيق، وإجبارها على الدخول في اشتباك مباشر، بحيث يصبح ذلك الهدف البعيد أقرب.

إذن، هل تمتلك إيران القدرة والصلاحية لضرب السفن الأميركية؟ نعم، بالتأكيد.

هل ستفعل ذلك؟ نعم، أعتقد أن ذلك قادم.

لكن إيران تعمل حالياً على استدراج البحرية الأميركية إلى الاقتراب من مضيق هرمز، بحيث لا يمكن بسهولة تجاهل أو إنكار ضربة ضد سفينة حربية أميركية.

فعلى سبيل المثال، عندما تعرضت حاملة الطائرات «يو إس إس جيرالد فورد» لما قيل إنه حريق في غرفة الغسيل، أنا واثق تماماً من أن ذلك لم يكن حريقاً في غرفة الغسيل.

أعتقد أن إيران نجحت في ضرب «جيرالد فورد»، لكن الولايات المتحدة استطاعت إخفاء الأمر لأن «جيرالد فورد» كانت بعيدة في المحيط الهندي.

من رآها؟ أليس كذلك؟ إذا سقطت شجرة في الغابة ولم يكن هناك أحد ليسمعها، فهل تُصدر صوتاً؟

وبالطريقة نفسها، إذا ضُربت حاملة طائرات في المحيط الهندي ولم يكن هناك أحد ليراها، فهل ضُربت فعلاً، أم كان مجرد حريق في غرفة الغسيل؟

لذلك أعتقد أن إيران تستدرج البحرية الأميركية إلى الاقتراب من مضيق هرمز لكي تنفذ ضربة مدمرة ضد طراد صاروخي أو سفينة قتالية ساحلية، من أجل إرسال رسالة تقول: لا تعبثوا معنا.

لذلك أعتقد أن إيران تقيّم هذه المعادلة، وأعتقد أننا سنرى إيران تصعّد الضربات المباشرة ضد الأصول البحرية الأميركية في خليج عُمان مع محاولتها الاقتراب أكثر من مضيق هرمز.

في الوقت الحالي، نحن لا نعرف حقاً كيف ستبدو معركة بحرية من الساحل إلى البحر، لأننا لا نملك أي سفن أميركية داخل المضيق. لكنها قادمة.

كيف يمكن أن تُجر روسيا والصين إلى هذا الصراع

هما بالفعل منخرطتان بصورة مباشرة بشكل غير مباشر، وإذا كان المقصود هو الانجرار أكثر إلى الداخل، فهذه نقطة ممتازة.

فمن مصلحة روسيا أن تستمر الولايات المتحدة في خوض حرب حركية بالذخيرة الحية مع إيران، لأن ذلك يمنعها من تقديم المزيد إلى أوكرانيا.

وهذا يصب في مصلحة روسيا على تلك الجبهة.

لذلك، فإن استمرار روسيا في تزويد إيران بالصواريخ الاعتراضية أو الذخائر أو الصواريخ أو المعلومات الاستخباراتية، لإبقاء الولايات المتحدة مستمرة في استهلاك كل تلك الصواريخ الاعتراضية المهمة والصواريخ «أتاكمز»، يصب في مصلحتها.

كنت لا أزال في الجيش عندما بدأت الولايات المتحدة للمرة الأولى التفكير في إعطاء أوكرانيا منظومة الصواريخ التكتيكية للجيش «أتاكمز».

وكانت روسيا تنظر إلى ذلك في حينه تقريباً بوصفه خطاً أحمر. وكانوا يقولون: لا، لن تعطوا أوكرانيا «أتاكمز». هذا خط أحمر. لكننا واصلنا دفع الحدود.

واصلنا دفع الحدود. واصلنا دفع الحدود. وفي النهاية فعل ترامب ذلك. وكان لذلك أثر مدمر على خطوط الجبهة.

لكن إذا استطاعت روسيا الآن إجبار الولايات المتحدة على استخدام هذه الصواريخ في إيران، وهو ما فعلناه بالفعل، فقد استهلكنا تقريباً كل صواريخ «أتاكمز» لدينا في الضربات ضد إيران.

وهذه صواريخ لن تذهب إلى أوكرانيا. لذلك، من وجهة نظر روسيا، من مصلحتها أن يستمر هذا الصراع.

لكن من مصلحتها أيضاً أن تصبح أكثر انخراطاً بصورة مباشرة، لأن إيران أهم من أن يُسمح لها بالفشل في نظر روسيا والصين.

والأمر نفسه بالنسبة إلى الصين.

أعني أن تجارة الصين مع إيران أهم بكثير من أي علاقة يمكن أن تكون للولايات المتحدة مع إيران أو يمكن أن ترغب فيها.

وعندما تنظرون إلى ديناميكيات هذه العلاقة، فإذا استمرت الولايات المتحدة في التصعيد، فسيدفع ذلك روسيا والصين إلى انخراط أكثر مباشرة.

لا أقول إننا سنرى قوات روسية أو جيش التحرير الشعبي الصيني أو قواته الجوية تدخل مباشرة في القتال بطائرات وقوات على الأرض.

لكن بالتأكيد يمكن أن نرى أصولاً بحرية، وبالتأكيد ذخائر دقيقة للضربات. وبالتأكيد هناك احتمالات أخرى.

فنحن نعرف، على سبيل المثال، أن باكستان لديها اتفاقات للحصول على مقاتلة «شنيانغ جيه-خمسة وثلاثين» من الجيل الخامس من الصين. فلماذا لا تُفتح هذه الفرصة أمام إيران؟ هل سيكون ذلك خطاً أحمر؟ بالتأكيد سيكون كذلك.

لكن إذا تجاوزت الولايات المتحدة الخط الأحمر، فإن ذلك الخط الأحمر يصبح عندئذ الخط الذي يمكن تجاوزه.

ولهذا السبب، عندما أنظر إلى هذا الصراع، أرى أنه بعيد جداً عن نهايته.

فالأطراف المتحاربة في هذا الصراع، إيران والولايات المتحدة، والآخرون الذين يمكن جرهم إليه، لم تنفد منهم بأي حال القدرة على مواصلة هذه الحرب.

لقد اعتقدنا، عندما أرسلنا القوات الأميركية إلى بولندا للمساعدة في تعزيز أوكرانيا وتقديم المشورة والمساعدة من مسافة، وأنشأنا «قوة المهام المشتركة دراغون» للمساعدة في تزويد أوكرانيا بقدرات الاستهداف، أننا ننظر إلى روسيا ونقول:

انظروا كم هي غير مستعدة.

خدماتهم اللوجستية سيئة للغاية.

لا يستطيعون الحفاظ على الجبهة.

سينتهي هذا بحلول عيد الميلاد المقبل.

ومع ذلك، لا تزال تلك الحرب مستمرة.

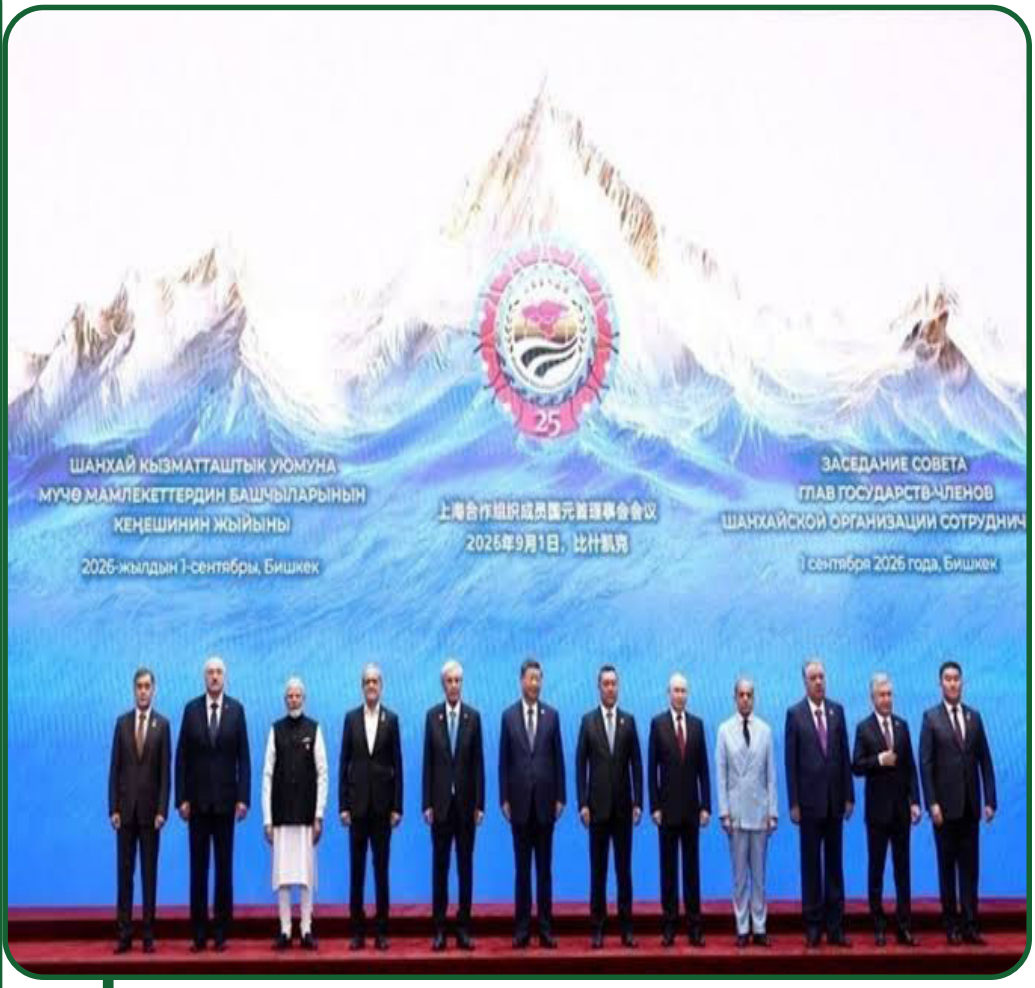
ولذلك أعتقد أن هذه الحرب ستصبح «أوكرانيا ترامب». هذه ليست فنزويلا.



٢٠٢٦/٩/١

المصادر:

الموقع الرسمي لمنظمة شنغهاي للتعاون



إعلان «بيشكيك» بمناسبة الذكرى الـ٢٥ لمنظمة شنغهاي للتعاون

بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس منظمة شنغهاي للتعاون (ويشار إليها فيما يلي بـ«منظمة شنغهاي للتعاون»)، عقد قادة الدول الأعضاء اجتماع مجلس رؤساء الدول، وأكدوا مجدداً التزامهم بأهداف ومبادئ «ميثاق منظمة شنغهاي للتعاون»، ومواصلة تعزيز علاقات حسن الجوار والصداقة، وإجراء تعاون شامل وفعّال، وأصدروا الإعلان الآتي:

منذ تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون، اجتازت المنظمة بنجاح مرحلة تاريخية تمثلت في بناء الآليات وصياغة المفاهيم، وأصبحت اليوم منظمة متعددة الأطراف معترفاً بها دولياً وسريعة التطور، يتعاظم دورها باستمرار في الشؤون الدولية والإقليمية.

وعلى مدى خمسة وعشرين عاماً، أرست منظمة شنغهاي للتعاون أساساً قانونياً متيناً، وأنشأت آليات تعاون فعّالة، وحددت التوجه الاستراتيجي للتنمية بعيدة المدى للمنظمة.

وتثمن الدول الأعضاء عالياً الإنجازات التي حققتها منظمة شنغهاي للتعاون في الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين، والتصدي لمختلف التهديدات والتحديات، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعميق التبادلات والتعاون في المجالات الإنسانية والرياضية والعلمية والتكنولوجية والتعليمية وغيرها.

وتواصل الدول الأعضاء التزامها بتعزيز وحدة المنظمة وتنفيذ مختلف المهام والأهداف المحددة في «استراتيجية تنمية منظمة شنغهاي للتعاون للسنوات العشر المقبلة (ألفان وستة وعشرون – ألفان وخمسة وثلاثون)».

وتؤكد الدول الأعضاء أن منظمة شنغهاي للتعاون ليست تكتلاً سياسياً عسكرياً، ولا تستهدف أي دولة أو منظمة دولية، وأنها تمارس أنشطتها استناداً إلى مبادئ الانفتاح، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والاحترام المتبادل.

وترحب الدول الأعضاء بتعاون جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف الراغبة في التعاون مع منظمة شنغهاي للتعاون، شريطة ألا يضر ذلك بمصالح المنظمة ودولها الأعضاء، وترى أن صيغة التعاون «منظمة شنغهاي للتعاون +» تسهم في بناء شراكة عالمية واسعة وشاملة.

وتشدد الدول الأعضاء بصورة خاصة على أهمية تعزيز الحوار بين منظمة شنغهاي للتعاون والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، من أجل صون السلام، وتعزيز التنمية المستدامة، ودفع التعاون الإنساني.

وترى الدول الأعضاء أن «روح شنغهاي»، القائمة على الثقة المتبادلة، والمنفعة المتبادلة، والمساواة، والتشاور، واحترام تنوع الحضارات، والسعي إلى التنمية المشتركة، تكتسب أهمية بالغة.

أولاً

تشير الدول الأعضاء إلى أن الجغرافيا السياسية العالمية تشهد تحولات عميقة، كما تشهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية تغيرات عميقة. ولا يزال الوضع الدولي الراهن معقداً ومتشابكاً، مع استمرار النزاعات، وبروز تحديات أمن الطاقة والغذاء، واضطراب الأسواق العالمية، وتفاقم تحديات تغير المناخ.

وتؤكد الدول الأعضاء مجدداً أنها ستلتزم دائماً بمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عموماً، والمنصوص عليها في «ميثاق الأمم المتحدة»، وستعمل على تعزيز دور الأمم المتحدة في ضمان السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية المستدامة، وبناء عالم متعدد الأقطاب أكثر تمثيلاً وديمقراطية وعدلاً. كما تلتزم الدول الأعضاء بتقديم إسهام أكبر في تحسين النظام الدولي.

وترحب الدول الأعضاء بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترة من عام ألفين وسبعة وعشرين إلى عام ألفين وستة وثلاثين «عقداً لبناء السلام من أجل الأجيال القادمة».

وستعمل الدول الأعضاء على تعميق التعاون في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، بما يرسخ الأساس لبناء أمن متساوٍ وغير قابل للتجزئة في المنطقة الأوراسية.

وتدعو الدول الأعضاء إلى إصلاح وتحسين منظومة الحوكمة العالمية، بما في ذلك وضع القواعد والمعايير المناسبة، لضمان مشاركة جميع الدول على قدم المساواة في الحوكمة العالمية، ومشاركتها المتساوية في صنع القرار، وانتفاعها المتساوي من نتائجها.

وترفض الدول الأعضاء معالجة القضايا الدولية والإقليمية بمنطق التكتلات والمواجهة، وتدعو إلى تسوية الخلافات والنزاعات بين الدول بالوسائل السلمية.

وتدعو الدول الأعضاء إلى بناء عالم ينعم بسلام دائم، وإلى اتباع نهج متكامل في مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية.

وتؤكد الدول الأعضاء مجدداً الأهمية العملية الكبيرة لتعزيز بناء نمط جديد من العلاقات الدولية يقوم على الاحترام المتبادل والعدالة والإنصاف والتعاون والمنفعة المشتركة، وبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية، وكذلك إجراء الحوار وفق مفهوم «أرض واحدة، وطن واحد، مستقبل واحد».

وتدعو الدول الأعضاء المجتمع الدولي إلى المشاركة المشتركة في «مبادرة منظمة شنغهاي للتعاون بشأن تضامن الدول من أجل تعزيز العدالة والوئام والتنمية في العالم».

وترى الدول الأعضاء أن آسيا الوسطى تمثل المنطقة الأساسية لمنظمة شنغهاي للتعاون، وترحب بالإنجازات التي حققتها دول المنطقة في ترسيخ السلام والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ترحب الدول الأعضاء بعقد جمهورية طاجيكستان مؤتمرات سنوية رفيعة المستوى حول الموضوعات ذات الصلة.

وستواصل الدول الأعضاء الدفاع بحزم عن نتائج الحرب العالمية الثانية، واستذكار التاريخ، ومعارضة محاولات تحريفه.

وتدعم الدول الأعضاء منع تسليح الفضاء الخارجي، وترى أن الالتزام الصارم بالنظام القانوني القائم بشأن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي يكتسب أهمية بالغة.

وترى الدول الأعضاء ضرورة توقيع وثيقة دولية ملزمة قانوناً، وتعزيز الشفافية، وتوفير ضمانات قوية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وتؤكد الدول الأعضاء مجدداً أن التعزيز الأحادي وغير المحدود من جانب بعض الدول أو مجموعات الدول لأنظمة الدفاع الصاروخي العالمية سيضر بالأمن والاستقرار الدوليين، وترى أنه من غير المقبول السعي إلى تحقيق أمن دولة ما على حساب أمن الدول الأخرى.

وتعرب الدول الأعضاء عن قلقها إزاء التهديدات المتزايدة في مجال أمن المعلومات، وتعارض بشدة عسكرة مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك الأعمال التي تشكل تهديداً لأمن البنى التحتية المعلوماتية الحيوية.

وترى الدول الأعضاء أن من المهم ضمان تمتع جميع الدول بحقوق متساوية في إدارة الإنترنت، وامتلاكها السيادة على فضائها السيبراني.

وترى الدول الأعضاء أن تقديم خدمات الإنترنت عبر الأقمار الاصطناعية بصورة غير مصرح بها داخل أراضي الدول الأعضاء، من دون الحصول على التراخيص اللازمة أو موافقة السلطات المختصة في الدولة المعنية، يشكل انتهاكاً للقانون الدولي في مجال الاتصالات.

وتؤكد الدول الأعضاء الدور المحوري للأمم المتحدة في مجال أمن المعلومات الدولي، وتدعم مواصلة العمل في إطار الأمم المتحدة، وعلى أساس طوعي، على وضع قواعد سلوك للأمن الدولي للمعلومات تحظى بقبول عام من جميع الأطراف. كما تدعو إلى تضافر الجهود من أجل توقيع «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم السيبرانية» والتصديق عليها، وستواصل تحسين آليات مكافحة الجرائم السيبرانية في إطار منظمة شنغهاي للتعاون.

وتشدد الدول الأعضاء على ضرورة المكافحة الحازمة لاستخدام الإنترنت في الأنشطة الإرهابية والانفصالية والمتطرفة، وستعزز التعاون في مجالات ضمان أمن المعلومات الدولي، وحماية المعلومات، ومكافحة الأنماط الجديدة من الجرائم.

وتشير الدول الأعضاء إلى ضرورة ضمان الاستخدام الآمن والمسؤول لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وعدم السماح بإساءة استخدامها عمداً بما يعرض حياة البشر وصحتهم للخطر، أو يضر بسيادة الدول وأمنها وسلامة أراضيها.

وفي هذا السياق، تشدد الأطراف على أهمية توقيع «مذكرة التفاهم بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في مجال الذكاء الاصطناعي».

وبوصفها أطرافاً في «معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية» المؤرخة في الأول من تموز/يوليو عام ألف وتسعمئة وثمانية وستين، تدعو الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون إلى الالتزام بأحكام المعاهدة، والعمل بصورة شاملة ومتوازنة على تنفيذ أهدافها ومبادئها كافة، ودفع عملية نزع السلاح النووي عالمياً، وتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي.

كما تؤكد أن البحث في الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية حق غير قابل للتصرف لجميع الدول، وأن التعاون الدولي المتكافئ والمستدام والقائم على المنفعة المتبادلة في هذا المجال يجب أن يتم من دون تمييز. وتشدد الدول الأعضاء على عدم جواز فرض تدابير تقييدية في هذا المجال تتعارض مع القانون الدولي.

وتشير الدول الأعضاء إلى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من جانب دول المناطق المعنية على أساس الطوعية والتوافق يسهم إسهاماً مهماً في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي ودفع عملية نزع السلاح النووي. وترحب بالذكرى العشرين لتوقيع «معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى»، وتؤكد أن مواصلة تنفيذ هذه المعاهدة تكتسب أهمية كبيرة في تعزيز الأمن والثقة المتبادلة والتعاون في المنطقة.

وفي هذا السياق، تشير الدول الأعضاء إلى أهمية إصدار «إعلان مجلس رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي

للتعاون بشأن تعزيز الشراكة متعددة الأطراف في مجال السلامة والأمن النوويين».

وتدعو الدول الأعضاء أطراف «اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية» إلى التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية، بما يجعلها أداة قانونية فعالة في مجالي نزع السلاح ومنع الانتشار. كما تؤكد الدول الأعضاء مجدداً دعمها لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتشير الدول الأعضاء إلى الأهمية الكبيرة لـ«اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية» في تحسين الحوكمة العالمية للأمن البيولوجي، وتدعو إلى الالتزام بهذه الاتفاقية.

وفي هذا السياق، تؤكد الدول الأعضاء أهمية تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، بما في ذلك بحث إمكانية إنشاء هيئة دولية للأمن البيولوجي.

وتعرب الدول الأعضاء عن بالغ قلقها إزاء تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط ومحيط جمهورية إيران الإسلامية، وتؤكد مجدداً موقف منظمة شنغهاي للتعاون المندد بالضربات العسكرية التي استهدفت الأراضي الإيرانية، والتي أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وألحقت أضراراً جسيمة باقتصاد البلاد.

وتشكل هذه الأعمال انتهاكاً لـ«ميثاق الأمم المتحدة» ولمبادئ وقواعد القانون الدولي، وتسبب مخاطر جسيمة على السلام والأمن والاستقرار في العالم.

وتتقدم الدول الأعضاء بخالص التعازي إلى حكومة وشعب جمهورية إيران الإسلامية في الوفاة المؤسفة للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية علي خامنئي، كما تتقدم بخالص التعازي إلى أسر الضحايا الآخرين.

وتؤكد الدول الأعضاء مجدداً دعمها لسيادة جمهورية إيران الإسلامية وسلامة أراضيها، وتدعو إلى حل النزاع بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وترحب بجميع الجهود التي تساعد على خفض التصعيد في المنطقة.

وتشير الدول الأعضاء إلى أن تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتم إلا من خلال التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية.

وتؤكد الدول الأعضاء مجدداً التزامها بمساعدة أفغانستان على أن تصبح دولة مستقلة ومحايدة وسلمية وخالية من الإرهاب والحرب والمخدرات، وتدعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

وتؤكد الدول الأعضاء مجدداً أن تشكيل حكومة حقيقية شاملة، تضم مشاركة واسعة لممثلي مختلف القوميات والفصائل السياسية في المجتمع الأفغاني، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان.

ثانياً

تؤكد الدول الأعضاء مجدداً عزمها الراسخ على مكافحة الإرهاب والانفصالية والتطرف، وعدم السماح باستخدام الإرهاب والانفصالية والتطرف لتحقيق مصالح خاصة، وتشدد على الدور المحوري للدول ذات السيادة وسلطاتها المختصة في الوقاية من تهديدات الإرهاب والتطرف.

وترى الدول الأعضاء أن وصم الأجهزة والمؤسسات الحكومية في الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون أمر غير مقبول، وتشدد على أن مثل هذه الممارسات تنتهك القانون الدولي، وتقوض مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، المنصوص عليهما في «ميثاق الأمم المتحدة».

وتدين الدول الأعضاء بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتعارض بحزم ازدواجية المعايير في مكافحة الإرهاب، وتدعو المجتمع الدولي إلى الالتزام بـ«ميثاق الأمم المتحدة» ومبادئ القانون الدولي، وإعطاء الأمم المتحدة دورها المركزي، والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة و«استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب»، وتوحيد الجهود لمكافحة الإرهاب وجميع التنظيمات الإرهابية، والحد من انتقال الإرهابيين عبر الحدود. كما تشدد على أهمية اعتماد «الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب» على أساس التوافق.

وتؤكد الدول الأعضاء أن «الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون» أدى دوراً مهماً وإيجابياً في مسيرة بناء المنظمة وتطورها، وتثمن عالياً إسهاماته في تنسيق وتعزيز التعاون بين الدول في مكافحة الإرهاب والانفصالية والتطرف، وتنظيم التدريبات المشتركة لمكافحة الإرهاب وغيرها من العمليات ذات الصلة.

وتشير الدول الأعضاء إلى الأهمية الكبيرة لعمل اجتماع وزراء الأمن العام والداخلية في الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، وترى أن توقيع «البروتوكول المتعلق بتعديل واستكمال اتفاق التعاون بين حكومات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بشأن مكافحة الجريمة، المؤرخ في الحادي عشر من حزيران/يونيو ألفين وعشرة» يسهم في تحسين التصدي للتهديدات والتحديات الجديدة.

وتؤكد الدول الأعضاء مجدداً أهمية تعزيز التعاون في مواجهة مشكلة المخدرات العالمية، وفقاً للقوانين الدولية

النافذة لمراقبة المخدرات، وعدم السماح باستخدام مختلف أنواع المواد المخدرة لأغراض غير طبية أو إضفاء الشرعية على المخدرات. كما ستواصل تعزيز قدراتها في مكافحة المخدرات وبناء «مجتمع خالٍ من المخدرات».

وتدعم الدول الأعضاء، استناداً إلى الوثائق المعتمدة في مجال مكافحة المخدرات ضمن منظمة شنغهاي للتعاون، مواصلة تعزيز التعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها، والعمل بصورة منهجية على الوقاية من المخدرات وتقليل الاعتماد عليها، وإجراء العمليات الخاصة بصورة دورية، ومنها عملية مكافحة المخدرات «شبكة العنكبوت» وحملة الوقاية «عالم خالٍ من المخدرات».

وترحب الدول الأعضاء باعتماد وتنفيذ «برنامج التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج الإدمان حتى عام ألفين وثلاثين»، وكذلك «برنامج تدابير التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون لمواجهة انتشار المخدرات الاصطناعية وسلائفها حتى عام ألفين وثلاثين».

وترحب الدول الأعضاء بتوقيع «مذكرة التفاهم بين أمانة منظمة شنغهاي للتعاون والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق لمكافحة المخدرات في آسيا الوسطى»، وتدعو إلى مواصلة تعميق التعاون الدولي في مكافحة المخدرات.

وتشير الدول الأعضاء إلى ضرورة زيادة تعزيز البناء المؤسسي لآليات منظمة شنغهاي للتعاون في المجال الأمني، ورفع مستوى التنسيق بين الأجهزة المختصة، وتوفير التحليل والدعم اللازمين لاتخاذ مختلف القرارات.

وقد أقرت الدول الأعضاء «لائحة المركز الشامل لمواجهة التهديدات والتحديات الأمنية للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون»، الذي يضم مركزاً لأمن المعلومات ومركزاً لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، كما أقرت «لائحة اللجنة التنفيذية لمركز مكافحة المخدرات التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون». وتعرب الدول الأعضاء عن ثقتها بأن بدء هذه الهيئات الدائمة عملها الفعلي في أقرب وقت ممكن سيسهم في مواصلة تعزيز تعاون منظمة شنغهاي للتعاون في المجالات ذات الصلة.

وترى الدول الأعضاء ضرورة تعميق التعاون بين وزارات الدفاع، ومواصلة إجراء التدريبات المشتركة لمكافحة الإرهاب «مهمة السلام» بصورة دورية، وتنفيذ أشكال أخرى من التعاون العملي في المجال الدفاعي، بما يسهم في ترسيخ السلام والأمن في منطقة منظمة شنغهاي للتعاون.

وتدعم الدول الأعضاء تنفيذ «خارطة الطريق بشأن تعزيز التعاون العسكري بين وزارات الدفاع في الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون»، وترى أن تعزيز الثقة المتبادلة والشفافية يكتسب أهمية كبيرة، وستواصل المشاورات بشأن «اتفاق تدابير بناء الثقة في المجال العسكري بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون».

وستلتزم الدول الأعضاء بمبدأ سيادة القانون، وتحترم النظم القانونية لكل دولة، وتواصل تعميق التعاون القانوني والقضائي، وتعزيز التبادل والحوار بين المحاكم العليا والنيابات العامة العليا والهيئات القضائية في الدول الأعضاء.

ثالثاً

تشير الدول الأعضاء إلى أن منطقة منظمة شنغهاي للتعاون تؤدي دوراً رائداً في الاقتصاد العالمي وفي ضمان التنمية المستدامة عالمياً، وتدعو إلى مواصلة إصلاح وتحسين منظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية. كما ستدافع بحزم عن النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على المبادئ والقواعد المعترف بها دولياً، والذي يتسم بالانفتاح والشفافية والعدالة والشمول وعدم التمييز، وستعمل على تعزيزه، بما يسهم في تنمية الاقتصاد العالمي، وضمان الوصول العادل إلى الأسواق، والمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية.

وتعارض الدول الأعضاء التدابير القسرية الأحادية التي تتعارض مع «ميثاق الأمم المتحدة» وغيره من قواعد القانون الدولي، ومع مبادئ وقواعد منظمة التجارة العالمية، إذ إن مثل هذه الممارسات تلحق الضرر بضمان الأمن الدولي في مجالات الغذاء والطاقة والشؤون الإنسانية وغيرها، وتؤثر سلباً في الاقتصاد العالمي.

وستواصل الدول الأعضاء تنفيذ «استراتيجية التنمية الاقتصادية لمنظمة شنغهاي للتعاون حتى عام ألفين وثلاثين»، وتعميق التعاون الاقتصادي، وتوسيع حجم التجارة، وتعزيز التوازن التجاري، والحفاظ على استقرار سلاسل الصناعة والإمداد في المنطقة، ودفع التنمية المستدامة لاقتصادات الدول، والمساهمة في بناء نمط واسع ومفتوح ومتبادل المنفعة ومتساوٍ للتعاون في المنطقة الأوراسية.

وتؤكد جمهورية بيلاروسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية باكستان الإسلامية، والاتحاد الروسي، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية أوزبكستان مجدداً دعمها لمبادرة «الحزام والطريق» التي طرحتها جمهورية الصين الشعبية، وتثمن الجهود التي تبذلها الأطراف من أجل التنفيذ المشترك لمبادرة «الحزام والطريق»، بما في ذلك الجهود الرامية

إلى تعزيز التكامل بين بناء «الحزام والطريق» والاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون في مجال مكافحة الاحتكار وتعزيز التعاون العملي بين الجهات المختصة.

وترى الدول الأعضاء أن التجارة الإلكترونية تؤدي دوراً إيجابياً في تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري في المنطقة، وستعمل على تحسين البنية التحتية للتجارة الإلكترونية العابرة للحدود، وخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الجهات الاقتصادية العاملة في منطقة منظمة شنغهاي للتعاون، والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتعزيز حماية حقوق المستهلكين، ووضع آلية موحدة لتسوية نزاعات التجارة الإلكترونية العابرة للحدود عبر الإنترنت.

وستواصل الدول الأعضاء تعزيز التعاون في المجالات الجمركية ذات الأولوية، وتحسين نظم الإدارة الجمركية، والتعاون في بناء «الجمارك الذكية».

وتشدد الدول الأعضاء على ضرورة مواصلة تعميق التعاون في مجال النقل، بما في ذلك الاستفادة من إمكانات النقل العابر في الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، وإنشاء طرق دولية وسكك حديدية جديدة وتحديث القائم منها، وبناء ممرات للنقل متعدد الوسائط ومراكز لوجستية، وتشجيع استخدام التقنيات الرقمية والمبتكرة والموفرة للطاقة.

وتدعم الدول الأعضاء توسيع التعاون الشامل والمتبادل المنفعة في مجال الطاقة، والعمل المستمر على تعزيز مرونة سلاسل صناعة الطاقة وإمداداتها، ودفع التنمية المستدامة والمستقرة والمتوازنة لسوق طاقة عالمية غير تمييزية.

وستواصل الدول الأعضاء تنفيذ «استراتيجية تنمية التعاون في مجال الطاقة بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون حتى عام ألفين وثلاثين».

وتشير الدول الأعضاء إلى أن التعاون في المجال الصناعي يؤدي دوراً متزايد الأهمية، وستعمل بصورة مشتركة على تطوير شراكات قائمة على المنفعة المتبادلة في هذا المجال.

وتؤكد الدول الأعضاء أن التعاون في مجال التقييس يكتسب أهمية كبيرة في خفض الحواجز التقنية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتدعم إقامة روابط بين هيئات التقييس في الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون.

وستواصل الدول الأعضاء تعميق التعاون في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، ودعم التبادل في التقنيات الزراعية وتدريب الكوادر الزراعية، والتعاون في مجالات تربية المحاصيل وزراعتها.

وستعزز الدول الأعضاء التعاون في مجالات الحجر الصحي النباتي والحيواني وسلامة المنتجات الزراعية والأغذية، وتوسيع تجارة المنتجات الزراعية، وتعزيز التعاون الدولي في الوقاية من انتشار الأوبئة والأمراض والقضاء على آثارها.

وتؤكد الدول الأعضاء مجدداً التزامها بجعل منطقة منظمة شنغهاي للتعاون في موقع ريادي في مجال الابتكار، وستعمل على بناء منظومة مترابطة للشركات الناشئة في المنظمة، وتحقيق تأثير تكاملي من خلال تطوير البنى التحتية وتطبيق سياسات داعمة للشركات الابتكارية في الدول الأعضاء.

وتؤكد الدول الأعضاء أن التعاون المالي يؤدي دوراً مهماً في النمو الاقتصادي لمنطقة منظمة شنغهاي للتعاون، وأن على الدول الأعضاء المعنية مواصلة العمل لتنفيذ «خارطة الطريق لزيادة حصة التسويات بالعملات الوطنية بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون».

وتدعم الدول الأعضاء إصلاح المؤسسات المالية الدولية بهدف زيادة تمثيل الدول النامية وتعزيز صوتها في هيئات إدارة المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

وستواصل الدول الأعضاء إجراء حوار عملي لتعزيز التعاون المالي في إطار «اتحاد البنوك لمنظمة شنغهاي للتعاون». وتدعو الدول الأعضاء إلى الإسراع في حل مسألة انضمام البنك الإيراني المفوض إلى اتحاد البنوك التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون.

وتلاحظ الدول الأعضاء أنه خلال تولي جمهورية قيرغيزستان الرئاسة الدورية للمنظمة، أحرزت الدول الأعضاء المعنية تقدماً إيجابياً في المناقشات المتعلقة بإنشاء بنك تنمية لمنظمة شنغهاي للتعاون، وتشدد على أهمية مواصلة دفع العمل في هذا المجال.

وتؤكد الدول الأعضاء أهمية مواصلة تعميق التعاون الاستثماري، وتدعو إلى الاستفادة الفعالة من آليات ومنصات التعاون القائمة في منظمة شنغهاي للتعاون.

وستعمل الدول الأعضاء على تعزيز التبادلات بين المناطق والمحليات، والاستفادة الكاملة من إمكانات «منتدى قادة المناطق في منظمة شنغهاي للتعاون».

وستعمل الدول الأعضاء على تعزيز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتثمن عالياً الإسهام المهم لـ«مجلس رجال الأعمال في منظمة شنغهاي للتعاون» في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري داخل المنظمة، وستواصل الاستفادة من إمكاناته لتوسيع التعاون العملي متعدد الأطراف.

رابعاً

تدعم الدول الأعضاء التعاون في مجال حماية البيئة والتصدي للآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ، وترحب باستخدام التقنيات الصديقة للبيئة والحلول المبتكرة، وتنفيذ مشروعات استعادة التنوع البيولوجي والنظم البيئية الطبيعية وحمايتها.

وتشير الدول الأعضاء إلى الأهمية الكبيرة لتوقيع «مبادرة مجلس رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بشأن حماية التنوع البيولوجي وإدارته المستدامة وخطة العمل المشتركة لتنفيذها للأعوام ألفين وستة وعشرين – ألفين وواحد وثلاثين»، وكذلك «مذكرة التعاون بين حكومات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بشأن مواجهة تغير المناخ».

وتحيط الدول الأعضاء علماً بالمبادرة الخاصة بعقد «القمة العالمية الثانية للجبال – بيشكيك + خمسة وعشرون» في عام ألفين وسبعة وعشرين.

وتقيّم الدول الأعضاء إيجابياً التعاون في مجال الإنقاذ والاستجابة للطوارئ والكوارث، وستعمل على تحسين التعاون في مجالات الإنذار المبكر بحالات الطوارئ، والاستجابة المشتركة للطوارئ، وإعادة الإعمار بعد الكوارث.

وتشير الدول الأعضاء إلى الدور المتزايد الأهمية لقطاع السياحة في دفع التنمية الاقتصادية، وإسهامه في توسيع التجارة المتبادلة، ورفع مستوى ترابط شبكات النقل، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص العمل، وتعزيز القدرة التنافسية للمنطقة.

وتثمن الدول الأعضاء عالياً إسهام مدينة تشولبون آتا في جمهورية قيرغيزستان، بوصفها «عاصمة السياحة والثقافة لمنظمة شنغهاي للتعاون للأعوام ألفين وخمسة وعشرين – ألفين وستة وعشرين»، في استكشاف الإمكانات السياحية للمنطقة وتعميق التعاون الثقافي.

وترحب الدول الأعضاء بإعلان مدينة لاهور في جمهورية باكستان الإسلامية «عاصمة السياحة والثقافة لمنظمة شنغهاي للتعاون للأعوام ألفين وستة وعشرين – ألفين وسبعة وعشرين».

وتبدي الدول الأعضاء استعدادها لتعميق التعاون في مجال الصحة والرعاية الطبية، ورفع مستوى التعاون في مجالات طب الطوارئ، والطب عن بُعد، والطب التقليدي، والرعاية الصحية الأولية، والوقاية من تهديدات الأمراض المعدية والأوبئة المحتملة والاستجابة لها، وتوفير خدمات صحية وطبية عادلة ومتاحة ومنهجية ومستمرة وعالية الجودة والكفاءة للشعوب.

وتدعم الدول الأعضاء اقتراح إنشاء منصة للحوار وتبادل الخبرات في مجال الحوكمة الصحية ضمن منظمة شنغهاي للتعاون.

وتؤكد الدول الأعضاء الدور الذي تؤديه آلية اجتماع رؤساء الهيئات الصحية والوقائية من الأوبئة في الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، وترى أن هذه الآلية تسهم في إجراء حوار متكافئ بين دول المنظمة بشأن مواجهة تهديدات الأمراض المعدية في المنطقة.

وتشدد الدول الأعضاء على ضرورة مواصلة تعميق التعاون في مجال التعليم، وتوسيع التبادل بين الجامعات والتبادل الأكاديمي، وزيادة تدريب الكفاءات المتخصصة وفقاً للظروف الوطنية واحتياجات التنمية في كل دولة.

وترى الدول الأعضاء أن من المهم دفع عملية تطوير «جامعة منظمة شنغهاي للتعاون» لتصبح آلية مهمة للتعاون العملي في المجال التعليمي داخل المنظمة.

وتؤكد الدول الأعضاء مجدداً ضرورة تعزيز التعاون في مجالي العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك إشراك الشباب بصورة كاملة من خلال إقامة «منتدى العلماء الشباب لمنظمة شنغهاي للتعاون» بصورة دورية وغيرها من الوسائل.

وترحب الدول الأعضاء بالمقترح الخاص بإنشاء منصة للحوار بين الأكاديميات الوطنية للعلوم والجهات المسؤولة عن البحوث الأساسية والمتقدمة في الدول الأعضاء.

وتؤكد الدول الأعضاء مجدداً عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها واعتماد بعضها على بعض، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعارض اتباع المعايير المزدوجة في قضايا حقوق الإنسان، كما تعارض التدخل في الشؤون الداخلية للدول بذريعة حماية حقوق الإنسان.

وتؤكد الدول الأعضاء مجدداً التزامها بحماية حقوق النساء والأطفال في مجالات التعليم والصحة والمجتمع والحصول على المساعدة القانونية، وتعزيز مؤسسة الأسرة.

وتدعم الدول الأعضاء إقامة تعاون منتظم، على أساس طوعي، بين الإدارات والهيئات الحكومية والمنظمات الأخرى المعنية بشؤون حقوق الإنسان في الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون.

وتؤكد الدول الأعضاء أن منطقة منظمة شنغهاي للتعاون هي مهد الحضارات القديمة والديانات العالمية والتقليدية، ومستودع للإنجازات الثقافية والعلمية البارزة لشعوب الدول

الأعضاء ولتراثها الروحي الغني، وأن هذه الإنجازات أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الثروة التاريخية المشتركة للبشرية.

وتلاحظ الدول الأعضاء التطور المزدهر للتعاون في المجال الثقافي، وتدعم تنظيم مختلف الفعاليات الثقافية الدولية في الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون.

وتشدد الدول الأعضاء على أهمية الذكرى المئتين لميلاد ليف تولستوي والذكرى المئوية لميلاد جنكيز أيتماتوف، وتدعم المبادرة المتعلقة بتنظيم فعاليات في إطار منظمة شنغهاي للتعاون عام ألفين وثمانية وعشرين، إحياءً لذكرى الإسهامات التي لا تقدر بثمن لهذين الكاتبين البارزين في الأدب العالمي، وفي ترسيخ القيم الإنسانية، وتعزيز التبادلات الإنسانية بين الدول.

وتؤكد الدول الأعضاء ضرورة إجراء الحوار بين الحضارات والثقافات، وتعزيز الاحترام المتبادل والتسامح والتعلم المتبادل بين شعوب مختلف الدول، وحماية ونشر التراث الثقافي المادي وغير المادي الغني. وفي هذا السياق، ترحب الدول الأعضاء بعقد «منتدى حضارات منظمة شنغهاي للتعاون» في الهند في خريف عام ألفين وستة وعشرين، وتحيط علماً بأهمية «اليوم الدولي للحوار بين الحضارات».

وتشير الدول الأعضاء إلى أن صون التراث الثقافي المادي وغير المادي والترويج له يجب أن يتم مع الاحترام الكامل لثقافة الدول الأعضاء وتاريخها.

وستواصل الدول الأعضاء توسيع التبادلات الإنسانية وتعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب بصورة مستمرة من خلال الدبلوماسية الشعبية، وإجراء تعاون مثمر.

وستواصل الدول الأعضاء تعميق التبادلات في مجال الشباب، وتثمن عالياً عمل «مجلس شباب منظمة شنغهاي للتعاون».

وتشير الدول الأعضاء إلى أن «منتدى الكتاب الشباب لدول منظمة شنغهاي للتعاون»، و«مؤتمر القادة والمواهب الشباب»، و«المخيم الصيفي الدولي للعلماء الشباب في منظمة شنغهاي للتعاون»، و«معسكر التبادل الشبابي لمنظمة شنغهاي للتعاون ومنتدى تنمية الشباب» تؤدي دوراً إيجابياً في تعزيز التواصل الشعبي بين دول المنظمة.

وتؤكد الدول الأعضاء الأهمية الكبيرة لمواصلة تعزيز التعاون الرياضي، وتدعم تنظيم المنافسات الرياضية الدولية في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، وتعزيز التبادلات الودية بين الاتحادات الرياضية وشعوب الدول الأعضاء. كما تدعم الدول الأعضاء نشر الرياضات التقليدية والوطنية.

وترحب الدول الأعضاء بإقامة الدورة السادسة من «الألعاب العالمية للشعوب الرحّل» في جمهورية قيرغيزستان.

خامسا

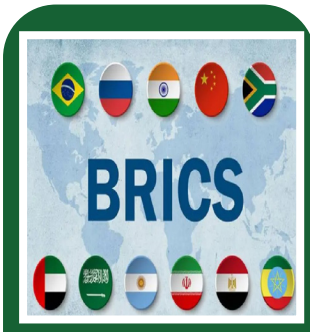
تثمن الدول الأعضاء عالياً النتائج التي حققتها جمهورية قيرغيزستان خلال توليها الرئاسة الدورية لمنظمة شنغهاي للتعاون في الفترة من عام ألفين وخمسة وعشرين إلى عام ألفين وستة وعشرين. وقد أسهمت الدولة الرئيسة، تحت شعار «الذكرى الخامسة والعشرون لمنظمة شنغهاي للتعاون: معاً نحو السلام المستدام والتنمية والازدهار»، إسهاماً مهماً في تعزيز المكانة الدولية للمنظمة، وتقوية قدراتها المؤسسية، وتوسيع التعاون في مختلف المجالات.

وستتولى جمهورية باكستان الإسلامية الرئاسة الدورية المقبلة لمنظمة شنغهاي للتعاون، على أن يعقد الاجتماع المقبل لمجلس رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في باكستان عام ألفين وسبعة وعشرين.

وتعرب الدول الأعضاء عن ثقتها بأن منظمة شنغهاي للتعاون، وهي تدخل مرحلة جديدة من تطورها، ستواصل، استناداً إلى «استراتيجية تنمية منظمة شنغهاي للتعاون للسنوات العشر المقبلة (ألفان وستة وعشرون – ألفان وخمسة وثلاثون)»، إثراء نتائج التعاون في مختلف المجالات بصورة مستمرة، وتعزيز دور المنظمة في الشؤون الدولية.

وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس منظمة شنغهاي للتعاون، يصدر رؤساء الدول الأعضاء هذا الإعلان، ويعلنون رسمياً أن منظمة شنغهاي للتعاون ستواصل التمسك بثبات بمبادئها ورسالتها الأصلية، وستقدم إسهاماً مهماً في صون السلام والاستقرار الإقليميين، وتحقيق الأمن والازدهار لجميع الدول.

رئيس جمهورية بيلاروسيا — ألكسندر لوكاشينكو
رئيس وزراء جمهورية الهند — ناريندرا مودي
رئيس جمهورية إيران الإسلامية — مسعود بزشكيان
رئيس جمهورية كازاخستان — قاسم جومارت توكاييف
رئيس جمهورية الصين الشعبية — شي جين بينغ
رئيس جمهورية قيرغيزستان — صدير جاباروف
رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية — شهباز شريف
رئيس الاتحاد الروسي — فلاديمير بوتين
رئيس جمهورية طاجيكستان — إمام علي رحمان
رئيس جمهورية أوزبكستان — شوكت ميرضيائيف
الأول من أيلول/سبتمبر عام ألفين وستة وعشرين — بيشكيك



١٢ -٠٩- ٢٠٢٦

المصادر:

الموقع الرسمي لرئيس وزراء الهند، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦



إعلان نيودلهي لبريكس: البناء من أجل الصمود والابتكار والتعاون والاستدامة

بريكس يعيد رسم التوازنات

١. نحن، قادة دول بريكس، اجتمعنا في نيودلهي، الهند، من الثاني عشر إلى الثالث عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، من أجل القمة الثامنة عشرة لبريكس، التي عُقدت تحت شعار: «البناء من أجل الصمود والابتكار والتعاون والاستدامة».

٢. نعيد تأكيد التزامنا بروح بريكس المتمثلة في الاحترام والتفاهم المتبادلين، والمساواة في السيادة، والتضامن، والديمقراطية، والانفتاح، والشمول، والتعاون، والتوافق. وبناءً على عقدين من بريكس، نلتزم كذلك بتعزيز التعاون في بريكس الموسعة في إطار الركائز الثلاث للتعاون السياسي والأمني، والاقتصادي والمالي، والثقافي والتعاون بين الشعوب،

وبتعزيز شراكتنا الاستراتيجية لما فيه منفعة شعوبنا من خلال تعزيز السلام، ونظام دولي أكثر تمثيلًا وإنصافًا، ونظام متعدد الأطراف متجدد ومُصلح، والتنمية المستدامة، والنمو الشامل.

٣. ندرك المساهمة القيّمة للدول الشريكة في تعاون بريكس. ونؤكد إيماننا القوي بأن دفع شراكة بريكس مع الأسواق الناشئة والدول النامية (EMDCs) سيسهم بصورة أكبر في تعزيز روح التضامن والتعاون الدولي لما فيه منفعة الجميع. ونعيد تأكيد التزامنا بتعزيز شراكة شاملة ومتبادلة المنفعة وموجهة نحو التنمية مع الدول الشريكة. ونشجع مشاركتها المتزايدة في ارتباطات بريكس والتعاون العملي في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

٤. نثني على الهند لاستضافتها فقرة الحوار الموسع/ بريكس بلس من القمة الثامنة عشرة لبريكس، التي تضخ زخمًا جديدًا لتعزيز التعاون والتضامن الدوليين.

٥. نثني على التقدم الكبير الذي تحقق في ظل رئاسة الهند لبريكس في ٢٠٢٦، تحت شعار «البناء من أجل الصمود والابتكار والتعاون والاستدامة»، الذي يعكس التزامنا المشترك بتعزيز تعاون بريكس في معالجة التحديات المشتركة بنهج متوازن وعملي وقابل للتنفيذ وشامل وموجه نحو التنمية ومتمحور حول الإنسان. ونعيد تأكيد التزامنا بدفع التعاون بشأن الأولويات الموضوعية، ولا سيما من خلال تعزيز القدرات، وتشجيع الابتكار، ودفع التنمية المستدامة والصمود.

٦. نرحب بعقد أكثر من أربعمائة اجتماع وتفاعل على مستوى الوزراء، والبرلمانيين، ورؤساء الوكالات، والمسؤولين، والخبراء، وقطاع الأعمال، والشعوب، في ثلاثين مدينة في أنحاء الهند، في إطار تعاون بريكس، التي أسهمت في تعزيز الشراكة الاستراتيجية لبريكس. ونرحب بالتقدم المحرز في تعزيز الصمود الجماعي، وتشجيع النمو الاقتصادي المدفوع بالابتكار، ودفع التنمية المستدامة، وتعميق التبادلات بين الشعوب، وتعزيز صوت بريكس من أجل تمثيل أكبر في الحوكمة العالمية.
الحوكمة العالمية الشاملة وتعزيز تعددية الأطراف

٧. في المناسبة البارزة للذكرى العشرين لبريكس، نكرر التزامنا بإصلاح الحوكمة العالمية وتحسينها من خلال تعزيز نظام دولي ومتعدد الأطراف أكثر عدلًا وإنصافًا ومرونة وفعالية وكفاءة واستجابة وتمثيلًا وشرعية وديمقراطية وخضوعًا للمساءلة، بروح التشاور الواسع والمساهمة المشتركة والمنافع المشتركة. ومع أخذ الحاجة إلى تكييف البنية الحالية للعلاقات الدولية لتعكس بصورة أفضل الحقائق المعاصرة في الاعتبار، نكرر التزامنا بتعزيز تعددية الأطراف والتعددية القطبية، والتمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بكاملها

وترابطها، بطريقة متوازنة وشاملة، بوصفه حجر الزاوية الذي لا غنى عنه، وبالدور المركزي للأمم المتحدة في النظام الدولي الذي تتعاون فيه الدول ذات السيادة للحفاظ على السلام والأمن، ودفع التنمية المستدامة، وضمان تعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وتعزيز التعاون القائم على روح التضامن والاحترام المتبادل والعدالة والمساواة، مع احترام الظروف الوطنية، وتنوع الأنظمة الوطنية ومساراتٍ التنمية، بهدف بناء مستقبل مشترك أكثر إشراقًا للمجتمع الدولي قائم على التعاون المتبادل المنفعة.

٨.

نكرر التزامنا بضمان مشاركة وتمثيل أكبر وأكثر مغزى للأسواق الناشئة والدول النامية، وكذلك أقل البلدان نموًا، ولا سيما من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في عمليات وهياكل صنع القرار العالمية، وجعلها أكثر مواءمة مع الحقائق المعاصرة.

كما ندعو إلى تحقيق تمثيل جغرافي منصف في أمانة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في الوقت المناسب، ولا سيما من خلال معالجة النقص المستمر في تمثيل الدول النامية، بما في ذلك على المستويات العليا ومستويات صنع القرار، وكذلك زيادة دور وحصة النساء، ولا سيما من الأسواق الناشئة والدول النامية، في جميع مستويات القيادة والمسؤوليات في هذه المنظمات. ونشدد على ضرورة أن تسترشد عملية اختيار وتعيين الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة والمناصب العليا بمبادئ الشفافية والشمول، وأن تُنفذ وفقًا لجميع أحكام المادة مائة وواحد من ميثاق الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتوظيف الموظفين على أساس جغرافي واسع قدر الإمكان ولزيادة مشاركة النساء، والالتزام بالقاعدة العامة القائلة إنه **ينبغي ألا يكون هناك احتكار للمناصب العليا في منظومة الأمم المتحدة من جانب مواطني أي دولة أو مجموعة من الدول.**

كما نأسف للمحاولات، بما في ذلك من خلال الحجب المتعمد للاشتراكات المقررة، الرامية بصورة أحادية إلى تقويض عمل المؤسسات العالمية متعددة الأطراف وإضعاف تنفيذ ولاياتها respective.

٩.

في ضوء عملية الاختيار الجارية للأمين العام المقبل للأمم المتحدة، ومع أخذ الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة في الاعتبار، نلاحظ أنه لم تُنتخب أي امرأة قط لمنصب الأمين العام، وأن مواطنًا واحدًا فقط من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومواطنين اثنين فقط من كل من أفريقيا وآسيا، شغلوا هذا المنصب في أي وقت.

١٠.

نتفق على أنه، في سياق الحقائق المعاصرة للعالم متعدد الأقطاب، من الضروري أن تعزز الدول النامية جهودها لتشجيع الحوار والمشاورات من أجل حوكمة عالمية أكثر عدلًا وإنصافًا وعلاقات متبادلة المنفعة بين الدول. وندرك أن التعددية القطبية يمكن أن توسع الفرص أمام الأسواق الناشئة والدول النامية لتطوير إمكاناتها البنّاءة والتمتع بعولمة اقتصادية وتعاون يعودان بمنفعة عالمية وشاملين ومستدامين ومنصفين. ونبرز أهمية الجنوب العالمي بوصفه محركا للتغيير الإيجابي، ولا سيما في مواجهة التحديات الدولية الكبيرة، بما في ذلك تعمق التوترات الجيوسياسية، والتراجعات الاقتصادية السريعة والتغيرات التكنولوجية، والتدابير الحمائية، وتحديات الهجرة، وتغير المناخ. وستواصل دول بريكس أداء دور محوري في التعبير عن شواغل وأولويات الجنوب العالمي، وكذلك تعزيز نظام دولي أكثر عدلًا واستدامة وشمولًا وتمثيلًا واستقرارًا قائم على القانون الدولي.



صوت الجنوب العالمي

١١. نرحب باعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ثمانين/مائتين وخمسين بشأن إعلان الاتجار بالأفارقة المستعبدين والاستعباد العنصري للأفارقة بوصفه أخطر جريمة ضد الإنسانية. وندعو إلى التنفيذ السريع والكامل لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم تسعة وسبعين/مائة وخمسة عشر الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ من أجل القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره.

١٢. نكرر ضرورة تكثيف مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب، وكذلك التمييز القائم على الدين أو الإيمان أو المعتقد، وجميع أشكالها المعاصرة في أنحاء العالم، بما في ذلك الاتجاهات المقلقة لتزايد خطاب الكراهية والمعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة.

١٣. وإذ نعترف بإعلان قادة جوهانسبرغ الثاني لعام ٢٠٢٣، نكرر دعمنا لإصلاح شامل للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بهدف جعله أكثر ديمقراطية وتمثيلاً وفعالية وكفاءة، وزيادة

تمثيل الدول النامية في عضوية المجلس، بحيث يتمكن من الاستجابة بصورة ملائمة للتحديات العالمية السائدة ودعم التطلعات المشروعة للدول الناشئة والنامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بما في ذلك دول بريكس، للاضطلاع بدور أكبر في الشؤون الدولية، ولا سيما في الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. ونعترف بالتطلعات المشروعة للدول الأفريقية، كما تنعكس في توافق إيزولويني وإعلان سرت. ونشدد على أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يؤدي إلى تعزيز صوت الجنوب العالمي. واستذكارًا لإعلاني قادة بكين لعام ٢٠٢٢ وجوهانسبرغ الثاني لعام ٢٠٢٣، تعيد الصين وروسيا، بصفتهما عضوين دائمين في مجلس الأمن، تأكيد دعمهما لتطلعات البرازيل والهند إلى الاضطلاع بدور أكبر في الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

١٤.

نكرر التزامنا بتزويد الأمم المتحدة بكل الدعم المطلوب الذي تحتاج إليه لتنفيذ ولايتها وتحقيق تقدم ملموس. وينبغي أن نواصل العمل لتنشيط الجمعية العامة وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونتطلع إلى التنفيذ الكامل لمراجعة هيكل بناء السلام لعام ٢٠٢٥.

١٥.

نعيد تأكيد الالتزام بالعمل بلا كلل من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها وغاياتها بعيدة المدى والمتمحورة حول الإنسان بطريقة متوازنة ومتكاملة، بما يتماشى مع السياسات واللوائح الوطنية، وندرك أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، يمثل أكبر تحدٍ عالمي ومتطلبًا لا غنى عنه للتنمية المستدامة.

كما ندرك أهمية دفع خطة ٢٠٣٠ بطريقة مبتكرة ومنسقة وسليمة بيئيًا ومنفتحة ومشتركة. ونحيط علمًا بالمناقشات الجارية رفيعة المستوى بشأن عدم المساواة العالمية، وندرك أن عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها تقع في أصل معظم التحديات التي تعالجها خطة ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال المعالجة المحددة لمحركات عدم المساواة وإعطاء الأولوية للحد منها، وفق الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة، بجميع أشكالها وأبعادها. وإذ نعرب عن عزمنا على العمل بصورة جماعية واتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة عدم المساواة، نحيط علمًا باقتراح جنوب أفريقيا والبرازيل إنشاء فريق دولي معني بعدم المساواة. كما نتطلع إلى التعاون الوثيق والمساهمة الجوهرية لدول بريكس في تشكيل الأجندة العالمية للتنمية المستدامة لما بعد ٢٠٣٠.

١٦.

نستذكر المؤتمر الآسيوي الأفريقي لعام ١٩٥٥ في باندونغ، إندونيسيا، الذي أعلن مبادئ عامة، بما في ذلك المساواة، والاستقلال، وعدم التدخل، والمنفعة المتبادلة. ونشدد على أن روح باندونغ تعمل بوصفها مرجعًا في السعي إلى نظام متعدد الأطراف أكثر عدلًا وشمولًا وتمثيلًا.

إصلاح النظام المالي الدولي

١٧.

مع تزايد حصة الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في الناتج والنمو العالميين، يظل إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية أولوية ثابتة لبريكس. وسنواصل تعزيز التنسيق بين أعضاء بريكس لجعل المؤسسات المالية الدولية أكثر تمثيلا وشفافية وخضوعًا للمساءلة. ونكرر الحاجة الملحة إلى إصلاح مؤسسات بريتون وودز لجعلها أكثر مرونة وفعالية ومصداقية وشمولا وملاءمة للغرض ومحايدة وخاضعة للمساءلة وتمثيلا، من أجل تعزيز شرعيتها. وينبغي إصلاح هيكل حوكمة مؤسسات بريتون وودز ليعكس تحول الاقتصاد العالمي منذ إنشائها. ويجب أن يعكس صوت وتمثيل الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في مؤسسات بريتون وودز موقعها النسبي في الاقتصاد العالمي. كما نكرر دعوتنا إلى تحسين إجراءات الإدارة، بما في ذلك من خلال عملية اختيار قائمة على الجدارة وشاملة وشفافة من شأنها زيادة التنوع الإقليمي وتمثيل الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في قيادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

١٨.
نعيد تأكيد رؤية بريكس في ريو دي جانيرو لإصلاح حصص وحوكمة صندوق النقد الدولي، والحاجة إلى صندوق نقد دولي قوي وقائم على الحصص ومزود بموارد كافية، في مركز شبكة الأمان المالي العالمية، لدعم أعضائه بصورة فعالة، ولا سيما الدول الأكثر ضعفًا. ونحث على دخول زيادات الحصص المتفق عليها في إطار المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص حيز التنفيذ من دون مزيد من التأخير، وندعو إلى تطوير مقاربات لإعادة مواءمة الحصص بصورة ذات مغزى في إطار المراجعة العامة السابعة عشرة للحصص في أقرب وقت. ونرحب بمبادئ الدرعية التوجيهية لإصلاحات الحصص والحوكمة، ونكرر أن إعادة مواءمة الحصص ينبغي أن تعكس المواقع النسبية للدول في الاقتصاد العالمي، وأن تزيد حصص الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية وحصصها التصويتية، وألا تأتي على حساب الدول النامية، مع ضمان أن تحمي صيغة جديدة وبسيطة وشفافة للحصص حصص أفقر الأعضاء، وأن توجه الوصول إلى موارد الصندوق ولكن لا تقيده. ونعتقد أيضًا أن أي مساهمات مالية طوعية ينبغي ألا تؤثر في تخصيص الحصص أو التمثيل في الحوكمة أو القوة التصويتية. وانسجامًا مع رؤية بريكس في ريو دي جانيرو لإصلاح حصص وحوكمة صندوق النقد الدولي، نحن مستعدون للانخراط بصورة بناءة مع أعضاء صندوق النقد الدولي الآخرين لضمان إدراج إعادة مواءمة ذات مغزى لحصص الدول وإصلاحات الحوكمة في المراجعة العامة السابعة عشرة للحصص.

١٩.
نعيد تأكيد أن مراجعة مساهمات البنك الدولي لعام ٢٠٢٥ تمثل أداة حاسمة لتعزيز تعددية الأطراف وتعزيز شرعية مجموعة البنك الدولي، بوصفها مؤسسة لتمويل التنمية أفضل وأكبر وأكثر فعالية. وانسجامًا مع مبادئ ليما، نعيد تأكيد أن دول بريكس ينبغي أن تواصل الدعوة إلى زيادة صوت وتمثيل الدول النامية، استنادًا إلى إعادة مواءمة للمساهمات تصحح نقص تمثيلها التاريخي.

ضد الحمائية والعقوبات

٢٠.
وإذ نستذكر بيان عام ٢٠٢٦ بشأن الحفاظ على النظام التجاري متعدد الأطراف وتنشيطه، وإعلان بريكس لعام ٢٠٢٥ بشأن إصلاح منظمة التجارة العالمية وتعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف، نعيد تأكيد دعمنا الثابت لإصلاح منظمة التجارة العالمية وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف غير تمييزي ومنفتح ومنصف وشفاف وعادل وشامل ويمكن التنبؤ به وقائم على القواعد، تكون منظمة التجارة العالمية في صميمه، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية، مثل معاملة الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الخاصة والتفضيلية للأعضاء النامية، ولا سيما أقل البلدان نموًا. ونظل ملتزمين بالمشاركة الفاعلة في المفاوضات متعددة الأطراف في جنيف، ولا سيما في المناقشات المتعلقة بإصلاح منظمة التجارة العالمية. وسندفع الجهود ونعزز التنسيق في إطار المشاورات غير الرسمية لبريكس بشأن التحديات التي تقوض فعالية منظمة التجارة العالمية ومصداقيتها والحلول لهذه التحديات. وسنضمن تنفيذ نتائج المؤتمر الوزاري الرابع عشر، ونواصل الانخراط بصورة بناءة نحو تسوية المسائل العالقة. وسننخرط بصورة بناءة في إصلاح منظمة التجارة العالمية لتعزيز سلطة المنظمة وفعاليتها وشمولها وأهميتها، وبناء اقتصاد عالمي منفتح. وفي هذا الصدد، ندرك أنه من المهم تحديد مسارات مناسبة للمبادرات متعددة الأطراف المحدودة إلى داخل الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك بشأن القضايا الموجهة نحو التنمية، واستكشاف صياغة قواعد استشرافية في منظمة التجارة العالمية. وندعو

بقوة إلى الاستعادة الفورية لآلية تسوية المنازعات الملزمة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، التي تكون متاحة وفعالة وتعمل بصورة كاملة وعلى مستويين، بوصفها أساسًا للثقة والقدرة على التنبؤ لجميع أعضاء المنظمة، وتعيين أعضاء جدد في هيئة الاستئناف من دون مزيد من التأخير. ونتطلع إلى العمل نحو تعزيز المنظمة من خلال الإصلاح اللازم، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية وتيسير عملية التفاوض داخل إطار المنظمة، واستعادة مصداقية النظام التجاري متعدد الأطراف. وانسجامًا مع تطلعات الجنوب العالمي للاندماج الكامل في النظام التجاري متعدد الأطراف، ندعم بقوة مساعي إثيوبيا وإيران للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ونشيد بالصين لتوسيع معاملتها ذات التعرفة الصفرية لتشمل ثلاثًا وخمسين دولة أفريقية تقيم معها علاقات دبلوماسية.

٢١.

نلاحظ أن النظام التجاري متعدد الأطراف ظل منذ وقت طويل عند مفترق طرق. وإن انتشار الإجراءات المقيدة للتجارة التي لا تتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، سواء في شكل رفع عشوائي للتعريفات والتدابير غير الجمركية، أو الحمائية تحت ستار الأهداف البيئية، يهدد بمزيد من خفض التجارة العالمية، وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية، وإدخال حالة من عدم اليقين في الأنشطة الاقتصادية والتجارية الدولية، بما قد يؤدي إلى تفاقم أوجه التفاوت الاقتصادي القائمة والتأثير سلبًا في آفاق التنمية الاقتصادية العالمية. ونعرب عن قلق بالغ إزاء تصاعد التدابير الجمركية وغير الجمركية الأحادية التي تشوه التجارة ولا تتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وسنعمل معًا لتعزيز استجابة منظمة التجارة العالمية لاضطرابات التجارة ولاحتياجات وأولويات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وكذلك دفع المناقشات بشأن القضايا العالقة، ودعم نتائج متوازنة وشاملة وملموسة تعزز النظام التجاري متعدد الأطراف وتمكنه من معالجة التحديات العالمية المتطورة بصورة أفضل.

٢٢.

ندين فرض التدابير القسرية الأحادية المخالفة للقانون الدولي، ونكرر أن مثل هذه التدابير، من بين أمور أخرى في شكل عقوبات اقتصادية أحادية وعقوبات ثانوية، تنطوي على تداعيات سلبية بعيدة المدى على حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق التنمية والصحة والأمن الغذائي، لعامة سكان الدول المستهدفة، وتؤثر بصورة غير متناسبة في الفقراء والأشخاص الذين يعيشون أوضاعًا هشّة، وتعمق الفجوة الرقمية وتفاقم التحديات البيئية. وندعو إلى إزالة هذه التدابير غير القانونية، التي تقوض القانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. ونعيد تأكيد معارضتنا للتدابير القسرية الأحادية المخالفة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك العقوبات التي لم يأذن بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

السلام والأمن الدوليان والإقليميان

الأمن في عالم منقسم

٢٣.

نلاحظ السياق العالمي الحالي المتمثل في الاستقطاب وانعدام الثقة، ونشجع العمل العالمي لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وندعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة لهذه التحديات والتهديدات الأمنية المرتبطة بها من خلال تدابير سياسية ودبلوماسية لخفض إمكانات النزاع، ونشدد على الحاجة إلى الانخراط في جهود منع النزاعات، بما في ذلك من خلال معالجة أسبابها الجذرية. ونؤكد أن الأمن بين جميع الدول غير قابل للتجزئة، ونكرر التزامنا بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية من خلال الحوار والتشاور والدبلوماسية. ونشجع الدور الفاعل للمنظمات الإقليمية في منع النزاعات وتسويتها، وندعم جميع الجهود المؤدية إلى التسوية السلمية للأزمات. ونبرز، في سياق النزاعات الدولية، أهمية الدبلوماسية الوقائية



والوساطة، بموافقة الأطراف المعنية، بوصفهما أداتين أساسيتين لتجنب الأزمات ومنع تصعيدها، وفقًا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نتفق على استكشاف سبل التعاون بشأن منع النزاعات المسلحة، وبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، والوساطة وعمليات السلام.

٢٤.

نعرب عن القلق إزاء النزاعات الجارية في أجزاء كثيرة من العالم وحالة الاستقطاب والتشرذم الحالية في النظام الدولي. ونعرب عن القلق إزاء الاتجاه الحالي الذي شهد زيادة حرجة في الإنفاق العسكري العالمي، على حساب توفير التمويل الكافي للتنمية للدول النامية. وندعو إلى نهج متعدد الأطراف يحترم وجهات النظر والمواقف الوطنية المتنوعة بشأن القضايا العالمية الحاسمة، بما في ذلك التنمية المستدامة، والقضاء على الجوع والفقر، والمساهمة في الاستجابة العالمية لتغير المناخ، مع الإعراب عن قلق بالغ إزاء محاولات ربط الأمن بأجندة تغير المناخ.

٢٥.

نعرب عن القلق إزاء تزايد مخاطر الخطر النووي والنزاع. ونكرر الحاجة إلى تنشيط نظام نزع السلاح والحد من التسلح وعدم الانتشار، والحفاظ على سلامته وفعاليته لتحقيق الاستقرار العالمي والسلام والأمن الدوليين.

ونشدد على الإسهام الكبير للمناطق الخالية من

الأسلحة النووية في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، ونعيد تأكيد دعمنا واحترامنا لجميع المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية والضمانات المرتبطة بها ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ونعترف بالأهمية القصوى للجهود الهادفة إلى تسريع تنفيذ القرارات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما في ذلك المؤتمر المعقود بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ثلاثة وسبعين/خمسمائة وستة وأربعين. وندعو جميع الأطراف المدعوة إلى المشاركة في هذا المؤتمر بحسن نية والانخراط في هذا الجهد بصورة بناءة. ونحيط علمًا باعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم تسعة وسبعين/مائتين وواحد وأربعين «دراسة شاملة لمسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية من جميع جوانبها»، وكذلك الاختتام الناجح للدراسة، التي اعتمدتها المجموعة بتوافق الآراء.

٢٦.

نكرر التزامنا بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ألف وثلاثمائة وخمسة وعشرين لعام ٢٠٠٠ والقرارات اللاحقة، وبدفع أجندة المرأة والسلام والأمن. ونكرر كذلك أهمية ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والآمنة والهادفة للنساء في صنع القرار على جميع مستويات عمليات السلام والأمن، بما في ذلك منع النزاعات وتسويتها، والإغاثة الإنسانية، والوساطة، وعمليات السلام، وبناء السلام، وإعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات.

٢٧.

وإذ نؤكد طابع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفهما منطقة سلام، مبنية على الاحترام المتبادل، والتسوية السلمية للنزاعات، وعدم التدخل، نعرب عن قلق بالغ إزاء الوضع المتعلق بكوبا بسبب تشديد تدابير الحصار الأحادية ضد البلاد، وآثارها السلبية على الاقتصاد الكوبي، وإمدادات الطاقة، والتأثير الإنساني المقلق على الشعب الكوبي. وفي هذا الصدد، نكرر ضرورة إنهاء التدابير الاقتصادية والتجارية والمالية ضد كوبا وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ثمانين/أربعة.

الشرق الأوسط تحت الضغط

٢٨.

نعرب عن قلق بالغ إزاء استمرار تصاعد التوترات في الشرق الأوسط/غرب آسيا، ومع استذكار مواقفنا الوطنية لكل منا، ندعو إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وكذلك تجنب الإجراءات التي يمكن أن تزيد من تفاقم الوضع. علاوة على ذلك، نحث على ضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بكاملها وترابطها، بما في ذلك احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها. ونشجع زيادة الجهود، من خلال الحوار والدبلوماسية، نحو تفاهم طويل الأمد من شأنه أن يسهم في السلام والأمن والاستقرار الدائم في المنطقة. ونشدد على الحاجة إلى العمل معًا للحفاظ على التدفق السلس للتجارة العالمية، وسلاسل الإمداد، والطاقة، وفقا للقانون الدولي المعمول به.

٢٩.

نعرب عن قلق بالغ إزاء الهجمات المتعمدة على البنية التحتية المدنية والمنشآت النووية السلمية الخاضعة بالكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الوكالة ذات الصلة. ويجب دائمًا الحفاظ على الضمانات النووية والسلامة والأمن النوويين، بما في ذلك أثناء النزاعات المسلحة، لحماية الناس والبيئة من الضرر.

فلسطين في صلب الموقف

٣٠.

نحيط علمًا باعتماد قرار مجلس الأمن رقم ألفين وثمانمائة وثلاثة. وندعو إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، ونحث جميع الأطراف على ضمان الحفاظ على وقف إطلاق

النار والوصول الإنساني الكامل ومن دون عوائق إلى قطاع غزة. وفي هذا السياق، نعرب عن قلق بالغ إزاء استمرار العنف في غزة رغم اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥.

وندعو إلى وقف أي سياسات تهدف إلى التهجير القسري للفلسطينيين من قطاع غزة، ونعرب عن القلق إزاء الترتيبات التي قد تضر بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وتضفي الشرعية على الاحتلال أو تطيل أمده.

٣١.

نعيد التأكيد أن حلًا عادلًا ودائمًا للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني لا يمكن تحقيقه إلا بالوسائل السلمية، ويتوقف على إعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقوق تقرير المصير والعودة. ونؤكد الحاجة إلى تمثيل ملائم لفلسطين في جميع المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات المالية متعددة الأطراف، وإمكانية الوصول إلى مواردها. ونعيد تأكيد دعمنا للعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، في سياق الالتزام الثابت بحل الدولتين، وفقًا للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، التي تشمل إنشاء دولة فلسطين ذات سيادة ومستقلة وقابلة للحياة ضمن الحدود المعترف بها دوليًا لعام ١٩٦٧، التي شملت قطاع غزة والضفة الغربية، وعاصمتها القدس الشرقية، من أجل تحقيق رؤية دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب، في سلام وأمن.

٣٢.

نعرب عن معارضتنا الراسخة للتهجير القسري، المؤقت أو الدائم، تحت أي ذريعة، لأي من السكان الفلسطينيين من الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك لأي تغييرات جغرافية أو ديموغرافية في أراضي قطاع غزة. ونكرر أن القانون الدولي والهيئات القضائية الدولية يطالبان بإنهاء الاحتلال غير القانوني والوقف الفوري لجميع الممارسات التي تقوض القواعد القانونية وتعرقل سلامًا عادلًا ودائمًا.

٣٣.

نكرر قلقنا البالغ إزاء الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الوضع الإنساني في غزة. وندعو إلى الالتزام بالقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وندين جميع انتهاكاتهما، بما في ذلك استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، والهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية وغيرها من البنية التحتية المدنية، وكذلك العرقلة غير القانونية للوصول الإنساني. كما ندين محاولات تسييس المساعدات الإنسانية أو عسْكرتها. ونعيد تأكيد دعمنا الثابت لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا»، ونشدد على الحاجة إلى الاحترام الكامل للولاية التي منحتها لها الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس. وندعو جميع الأطراف ذات الصلة إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، والعمل بأقصى درجات ضبط النفس، وتجنب الإجراءات التصعيدية والتصريحات الاستفزازية. ونحيط علمًا، في هذا الصدد، بالتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية في الإجراءات القانونية التي أقامتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، والتي أعادت، من بين أمور أخرى، تأكيد الالتزام القانوني لإسرائيل بضمان توفير المساعدات الإنسانية في غزة.

٣٤.

نرفض أي تدابير أحادية تسعى إلى تغيير الوضع القانوني والتاريخي للقدس المحتلة.

ونحث على الاحترام الكامل لحرمة جميع المواقع الدينية والأماكن المقدسة في المدينة، ولحقوق الجميع في الوصول إليها وممارسة شعائرهم الدينية من دون عوائق.

لبنان وسوريا والسودان

٣٥.

نرحب بوقف إطلاق النار في لبنان، وندعو جميع الأطراف إلى التقيد الصارم بشروطه والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ألف وسبعمائة وواحد. وندين الانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار ولسيادة لبنان وسلامة أراضيه. **وندعو إسرائيل إلى احترام الشروط المتفق عليها مع الحكومة اللبنانية وسحب قواتها المحتلة من جميع الأراضي اللبنانية التي ما زالت موجودة فيها.**

٣٦.

نسلط الضوء على الدور الحيوي الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان «اليونيفيل»، ونتفق على أنه من الضروري ضمان سلامة وأمن وحرية حركة جميع موظفي الأمم المتحدة ومعداتها، وكذلك احترام حرمة مقار الأمم المتحدة. وندين جميع الهجمات ضد منشآت اليونيفيل وأفرادها، ونؤكد أن مثل هذه الهجمات تمثل انتهاكا للقانون الدولي ولقرار مجلس الأمن رقم ألف وسبعمائة وواحد لعام ٢٠٠٦. كما نتقدم بأعمق تعازينا لفقدان أربعة إندونيسيين، فضلاً عن أفراد آخرين من قوات حفظ السلام العاملين في إطار اليونيفيل، ونعرب عن تضامننا مع جميع الدول المساهمة بقوات والمتضررة. ونعرب عن إدانتنا للحوادث التي أدت إلى هذه الوفيات، ونكرر أن سلامة وأمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة غير قابلين للتفاوض. ونؤكد أهمية احترام دور اليونيفيل وولايتها في دعم حكومة لبنان وفي خلق مساحة لحل سياسي. وفي هذا الصدد، ندعو إلى محاسبة المسؤولين عن هذه الهجمات، كما ندعو جميع الأطراف إلى ضمان سلامة وحرية حركة أفراد اليونيفيل وأصولها، وكذلك حرمة مقار الأمم المتحدة.

٣٧.

نعرب عن قلق بالغ إزاء تدهور الوضع في السودان، بما في ذلك تفاقم الأزمة الإنسانية وتنامي خطر انتشار التطرف والإرهاب. ونكرر مواقفنا في هذا الصدد، وندعو إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار وإلى تسوية سلمية للنزاع عن طريق الحوار. كما نشدد على الحاجة إلى وصول مستدام وعاجل ومن دون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى السكان السودانيين، وزيادة المساعدات الإنسانية إلى السودان والدول المجاورة. ونكرر أن مبدأ «الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية» ينبغي أن يواصل العمل بوصفه أساسًا لتسوية النزاعات، وندعو إلى نهج منسق بين جهود السلام.

٣٨.

نعيد تأكيد التزامنا بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وندعو جميع الأطراف إلى ضمان انتقال سياسي سلمي وشامل، بطريقة تضمن أمن ورفاه السكان المدنيين وتحافظ على حقوق جميع مكونات المجتمع السوري، بما في ذلك الأقليات. ونشجع المجتمع الدولي على دعم إعادة إعمار سوريا وتأهيلها بعد النزاع. ونشدد على استمرار دعمنا للجهود من أجل عملية سياسية شاملة بقيادة وملكية سورية، وميسرة من الأمم المتحدة، وخالية من التدخل الأجنبي، وقائمة على مبادئ قرار مجلس الأمن رقم ألفين ومائتين وأربعة وخمسين لعام ٢٠١٥، بحيث تُمثّل وتُحمى جميع المكونات السياسية والاجتماعية للمجتمع السوري. ونبرز الحاجة الملحة إلى معالجة مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بالنظر إلى الخطر الجسيم الذي يشكلونه على استقرار سوريا وأمنها وعلى الاستقرار والأمن الإقليميين. ونحث سوريا على معارضة جميع أشكال الإرهاب والتطرف بحزم واتخاذ إجراءات ملموسة للاستجابة لشواغل المجتمع الدولي بشأن الإرهاب. كما نعيد تأكيد ضرورة انسحاب القوات المحتلة من سوريا.

٣٩.

نعيد تأكيد التزامنا بتعزيز التعاون متعدد الأطراف لمعالجة الأزمات الإنسانية في أنحاء العالم، ونعرب عن القلق إزاء تراجع الاستجابات الدولية،

بما في ذلك النقص الحاد في الأموال المخصصة للعمل الإنساني، وندعو إلى التعبئة العاجلة للموارد الكافية، ورفع مستوى الجهود المنسقة على مختلف المستويات الإقليمية والدولية لتحقيق هذه الغاية، مع تأكيد الدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة. وندين بشدة جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الهجمات المتعمدة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، وكذلك منع أو عرقلة الوصول الإنساني واستهداف العاملين في المجال الإنساني. ونؤكد الحاجة إلى معالجة المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ونعترف بالجهود الدولية التي يبذلها أعضاء بريكس لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والالتزام به وتنفيذه بصورة فعالة.

الإرهاب والجريمة العابرة للحدود

٤٠.

نعرب عن إدانة شديدة لأي أعمال إرهابية بوصفها إجرامية وغير مبررة، بصرف النظر عن دوافعها، ومتى وأين وأيًا كان مرتكبوها. وندين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي في جامو وكشمير في الثاني والعشرين من نيسان/أبريل ٢٠٢٥، الذي قتل خلاله ستة وعشرون شخصًا وأصيب عدد أكبر بكثير. ونعيد تأكيد التزامنا بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك انتقال الإرهابيين عبر الحدود، وتمويل الإرهاب، والملاذات الآمنة. ونكرر أنه لا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو مجموعة إثنية، وأن جميع المتورطين في الأنشطة الإرهابية ودعمها يجب أن يخضعوا للمساءلة ويقدموا إلى العدالة وفقًا للقانون الوطني والدولي ذي الصلة. ونحث على ضمان عدم التسامح مطلقًا مع الإرهاب، ونرفض المعايير المزدوجة في مكافحة الإرهاب. ونؤكد المسؤولية الأساسية للدول في مكافحة الإرهاب، وأن الجهود العالمية لمنع ومواجهة التهديدات الإرهابية يجب أن تمتثل امتثالًا كاملًا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مقاصده ومبادئه، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء. ونرحب بأنشطة فريق عمل بريكس لمكافحة الإرهاب ومجموعاته الفرعية الخمس استنادًا إلى استراتيجية بريكس لمكافحة الإرهاب، وخطة عمل بريكس لمكافحة الإرهاب، وورقة موقف فريق العمل. ونتطلع إلى مزيد من تعميق التعاون في مكافحة الإرهاب. وندعو إلى الإسراع في استكمال واعتماد الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي في إطار الأمم المتحدة. وندعو إلى إجراءات منسقة ضد جميع الإرهابيين والكيانات الإرهابية المصنفة من جانب الأمم المتحدة.

٤١.

نؤكد أيضًا أهمية مكافحة التطرف والتشدد، ولا سيما بين الأجيال الأصغر سنًا، ونشدد كذلك على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين دول بريكس وسلطاتها المختصة، بما في ذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات.

٤٢.

نعرب عن قلقنا إزاء التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك تمويل الإرهاب، والاتجار بالأسلحة النارية، والاتجار بالأشخاص، وغسل عائدات الجرائم المرتبطة بالمخدرات، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، والتدفقات غير القانونية للأصول الافتراضية، والفساد والأنشطة غير المشروعة ذات الصلة، وغسل الأموال، والاحتيال المالي من خلال الجرائم المنظمة، والتحايل على الأطر التنظيمية المحلية، التي لها تأثير سلبي على الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة وسلامة النظام المالي الدولي والجريمة المنظمة. كما نعرب عن القلق بشأن تمويل الإرهاب. وندرك أن هذه الأنشطة، بما في ذلك الاستخدام غير المشروع

للأصول الافتراضية وانتهاك الأطر التنظيمية المحلية، قد تؤثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة وسلامة النظام المالي الدولي. ونعرب عن قلق بالغ إزاء انتشار شبكات الاحتيال المنظمة، بما في ذلك عمليات الاحتيال العابرة للحدود وما يسمى «مجمعات الاحتيال»، التي تستغل التكنولوجيات الرقمية وأنظمة الدفع والأفراد الذين يعيشون أوضاعًا هشّة. ونؤكد أهمية العمل الدولي المنسق لتفكيك هذه الشبكات غير القانونية، وتتبع واسترداد العائدات الإجرامية، وحماية الضحايا، ومنع إساءة استخدام المؤسسات المالية وأساليب الدفع الناشئة للاحتيال واسع النطاق. كما نشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون العابر للحدود بين سلطات الجمارك، ووحدات الاستخبارات المالية، وأجهزة إنفاذ القانون، والسلطات الضريبية، والهيئات الرقابية، بما في ذلك من خلال فرق العمل القائمة ذات الصلة في بريكس، واستنادًا إلى الوثائق المعتمدة في بريكس، وكذلك الأدوات القانونية الدولية ذات الصلة التي تكون دول بريكس أطرافا فيها، ومزودي خدمات الاتصالات والمنصات التكنولوجية، بما في ذلك من خلال تحسين تبادل المعلومات، والنهج القائم على المخاطر، واستخدام تحليلات البيانات وبناء القدرات، من أجل تحديد وكشف وتعطيل مخططات غسل الأموال التي تشمل السلع والخدمات، بما في ذلك تلك التي تستغل إساءة استخدام ممارسات الفوترة، والخدمات المهنية، والترتيبات التعاقدية العابرة للحدود. ونشجع تعزيز التعاون في تقوية الأمن المالي الرقمي، بما في ذلك منع الاحتيال في أنظمة الدفع العابرة للحدود.

٤٣.

نعيد تأكيد التزامنا بتعزيز تعاون بريكس في منع ومكافحة الفساد، وبمواصلة تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة في هذا الشأن، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي هذا السياق، نعترف بالتقدم المحرز في إطار فريق عمل بريكس لمكافحة الفساد في تعزيز التعاون الدولي بشأن استرداد الأصول ومكافحة الفساد العابر للحدود. ونرحب بإنشاء شبكة خبراء بريكس لاسترداد الأصول لتعزيز التعاون بين نقاط الاتصال والخبراء، ونشجع السلطات المختصة على الاستخدام الفاعل والفعال للأدوات العملية التي طورتها الشبكة. كما نرحب بمستودع بريكس للتعاون غير الرسمي لتعقب الجناة الهاربين المطلوبين بسبب الفساد ودعم تسليمهم. ونحيط علمًا بالمناقشات الجارية بشأن اقتراح تطوير شبكة لممارسي إنفاذ القانون لتعزيز التعاون الدولي بشأن الجناة الهاربين، وفقًا لأطرنا القانونية المحلية لكل منا. كما نعترف بمبادرات دول بريكس الرامية إلى تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة في الحوكمة، وتبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بالحوكمة الأخلاقية والأنظمة المدفوعة بالتكنولوجيا. ونشجع استمرار التعاون بين دول بريكس لتعزيز أطر مكافحة الفساد والقدرات المؤسسية. ونشدد على أهمية الاسترداد الفعال للأصول الإجرامية في مكافحة الفساد، ونشجع دول بريكس على تعزيز التعاون، بما في ذلك من خلال شبكات تعقب الأصول وغيرها من الآليات العملية، بهدف تسهيل استرداد الأصول وإعادتها وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والقوانين المحلية.

٤٤.

نعرب عن القلق إزاء وضع الإنتاج والاتجار والتعاطي غير المشروع للمخدرات في أنحاء العالم، وندرك أنه يهدد بصورة خطيرة الأمن العام، والسلامة الصحية، ورفاه البشرية، ويقوض التنمية المستدامة للدول. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان غواهاتي الصادر عن رؤساء أجهزة مكافحة المخدرات في بريكس، الذي من شأنه أن يسهل التعاون العملياتي والتقني بين أجهزة مكافحة المخدرات في بريكس.

الفضاء والأمن الرقمي

٤٥.

نقدر إنجازات كوكبة أقمار بريكس للاستشعار عن بُعد في تسخير تكنولوجيا الفضاء لمعالجة التحديات العالمية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وندرك أهمية التعاون الدولي في الاستكشاف والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، بما في ذلك الاستخدام السلمي للأنظمة الفضائية، ونكرر التزامنا بالحد من أوجه عدم التكافؤ القائمة في القدرات الفضائية بين دول بريكس. ونرحب بالمناقشات في اجتماع رؤساء وكالات الفضاء في بريكس المنعقد في بنغالورو، التي أكدت أهمية الحد من الحطام الفضائي لضمان الاستدامة طويلة الأمد لأنشطة الفضاء الخارجي. كما نقدر التقدم الكبير في وضع اللمسات النهائية على تعديل اتفاق كوكبة أقمار بريكس للاستشعار عن بُعد لإتاحة انضمام وكالات فضاء جديدة في بريكس، وفي صياغة الاختصاصات المرجعية لمجلس بريكس للفضاء. كما نرحب بحرارة بالذكرى الخامسة والستين لأول رحلة فضائية بشرية للسيد يوري غاغارين في الثاني عشر من نيسان/أبريل ١٩٦١، التي شكلت محطة تاريخية في استكشاف الفضاء الخارجي وفتحت آفاقًا جديدة للبشرية جمعاء.

٤٦.

ندرك الحاجة إلى ضمان استخدام الأنظمة الفضائية، وكذلك إنجازات علوم وتكنولوجيات الفضاء، للأغراض السلمية. ونجدد أيضًا دعمنا لضمان الاستدامة طويلة الأمد لأنشطة الفضاء الخارجي، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وعسكرته، وكذلك التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الفضائية، بما في ذلك من خلال المفاوضات لاعتماد صك قانوني متعدد الأطراف ذي صلة لضمان الأمن العالمي. ونعترف بأن تقديم المشروع المحدث لمعاهدة منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الفضائية، إلى مؤتمر نزع السلاح في ٢٠١٤ يمثل خطوة مهمة نحو هذا الهدف. ونشدد على أن الالتزامات العملية وغير الملزمة، مثل تدابير الشفافية وبناء الثقة، والمعايير والقواعد والمبادئ المتفق عليها عالميًا، قد تسهم أيضًا في منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونحيط علمًا بمبادرة بعض أعضاء بريكس في الجمعية العامة لإنشاء فريق عامل واحد مفتوح العضوية لإتاحة مناقشات متسقة وشاملة وفعالة تخدم هذا الغرض، ونتعهد بالانخراط بصورة بناءة في العملية، استنادًا إلى الإنجازات القائمة، بما في ذلك بشأن العناصر الجوهرية المتعلقة بصك ملزم قانونًا بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

٤٧.

ندرك الأثر التحويلي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها محركًا رئيسيًا للنمو الاجتماعي والاقتصادي والتحول الرقمي في دول بريكس، ونعيد تأكيد التزامنا بمواصلة تعزيز التعاون في هذا الصدد، استنادًا إلى الأولويات الوطنية والالتزامات الدولية لكل دولة.

ونجدد دعمنا لبيئة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تكون منفتحة وآمنة ومأمونة ومستقرة ومتاحة وسلمية وقابلة للتشغيل البيني، مع احترام سيادة كل دولة وأمنها الوطني، ونرحب بتفعيل الآلية العالمية بشأن التطورات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي وتعزيز السلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ونؤكد الدور المركزي للأمم المتحدة في تعزيز الحوار البناء لصياغة تفاهمات مشتركة بشأن الأمن في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك المناقشات بشأن تطوير إطار قانوني عالمي في هذا المجال، ومواصلة مراعاة المعايير والقواعد والمبادئ المتفق عليها عالميًا للسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ونشجع جميع الدول على النظر في توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية والتصديق عليها، وفقًا للقوانين والعمليات والإجراءات المحلية، لضمان دخولها السريع حيز التنفيذ لتعزيز التعاون الدولي في

مكافحة الجريمة السيبرانية. وندعو جميع الدول إلى مواصلة مشاركتها في اللجنة المخصصة، وفقًا لقرارات الجمعية العامة رقم أربعة وسبعين/مائتين وسبعة وأربعين، وخمسة وسبعين/مائتين واثنين وثمانين، وتسعة وسبعين/مائتين وثلاثة وأربعين، بهدف التفاوض بشأن بروتوكول إضافي للاتفاقية يعالج، من بين أمور أخرى، جرائم جنائية إضافية، حسب الاقتضاء، وإعداد مشروع النظام الداخلي لمؤتمر الدول الأطراف.

٤٨.

نقر بالتقدم المحرز في تعزيز تعاون بريكس وفقًا لخريطة طريق التعاون العملي بشأن ضمان الأمن في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتقرير التقدم الخاص بها. ونعترف بالدور المهم لفريق عمل بريكس المعني بالأمن في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز التعاون بين أعضاء بريكس في مجالات مثل تبادل السياسات، وتقاسم أفضل الممارسات بين فرق الاستجابة لطوارئ الحاسوب، والتعاون في إنفاذ القانون، والبحث والتطوير المشتركين. ونؤكد أهمية التبادلات الأكاديمية والبحثية في بريكس. ونشدد على أهمية تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض السلمية والتنموية، وبطريقة أكثر شمولا وإتاحة واستدامة وقابلية للتشغيل البيني، وضمان بقاء تطبيقاتها متمحورة حول الإنسان. وندعو إلى جهود منسقة وشاملة لمعالجة التحديات الناشئة من المجال الرقمي وداخله، مثل التهديد لأمن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والبرمجيات الخبيثة، وأمن البيانات، وإساءة استخدام التكنولوجيا، بما في ذلك الجريمة السيبرانية، والمعلومات الخاطئة، وخطاب الكراهية، والمعلومات المضللة، والتزييف العميق. وندعو إلى نهج شامل ومتوازن وموضوعي لتطوير وأمن منتجات وأنظمة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وكذلك إلى تطوير وتنفيذ قواعد ومعايير مشتركة قابلة للتشغيل البيني عالميًا لأمن سلاسل الإمداد. ونؤكد الأهمية المتزايدة للاتصالات للحفاظ على السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. النمو الاقتصادي العالمي المستدام والشامل

الصحة كأمن جماعي

٤٩.

نلاحظ أن التحديات العالمية الحالية معقدة ومترابطة، وتعيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للدول، مع زيادة حدة فجوات التنمية المستمرة بين الدول والمناطق. وندرك أن الاستجابات العملية والقابلة للتنفيذ، مع مراعاة الأولويات الوطنية والملكية الوطنية والمراحل المختلفة للتنمية، أساسية لمعالجة هذه التحديات، ونكرر الأهمية الخاصة للتنمية المستدامة والنمو الشامل في أجندة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نعيد التأكيد أن بريكس تظل منصة مهمة للحوار والدبلوماسية والتعاون في دفع الحلول العملية للتحديات المشتركة.

٥٠.

نرحب بتعميق التعاون في المبادرات الصحية العالمية، ونعيد تأكيد التزامنا بدفع التغطية الصحية الشاملة من خلال نهج قادرة على الصمود وشاملة ومتمحورة حول الإنسان. وندرك أهمية استمرار التعاون بين أعضاء بريكس وضرورة تقاسم الخبرات القيّمة والابتكارات وأفضل الممارسات لتحسين النتائج الصحية في دول بريكس.

ونكرر قناعتنا المشتركة بأن التعاون متعدد الأطراف في مجال الصحة يجب الحفاظ عليه وتعزيزه، مع التأكيد على الدور التنسيقي الحيوي لمنظمة الصحة العالمية.

وفي هذا السياق، ومع إعادة تأكيد الحقوق السيادية للدول على مواردها البيولوجية، وكذلك الحق السيادي في سن القوانين وتنفيذها، بما في ذلك التشريعات الوطنية المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع، نشجع استمرار المشاركة البناءة في المفاوضات بشأن ملحق الوصول إلى مسببات الأمراض وتقاسم المنافع لاتفاق منظمة الصحة العالمية بشأن الجوائح، دعمًا لإطار متعدد الأطراف آمن ومنصف وشفاف وفعال.

٥١.
نرحب بنتائج الاجتماع السادس عشر لوزراء صحة بريكس المنعقد في شانديغار. وندرك السل بوصفه تحديًا عالميًا حاسمًا للصحة العامة يتطلب عملًا منسقًا واستثمارًا مستدامًا في البحث وآليات فعالة للتعلم المتبادل والابتكارات. ونكرر أن الدول والمؤسسات كل على حدة لها دور رئيسي في الطريق نحو القضاء على السل، وهو أمر ممكن من خلال التعاون المتبادل، والتكنولوجيا المشتركة، وجبهة موحدة لتعزيز أبحاث السل. وإذ ندرك أن تفشي الأمراض المعدية والتهديدات الحيوانية المنشأ ومقاومة مضادات الميكروبات وغيرها من حالات الطوارئ الصحية العامة تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب تعزيز التعاون الدولي، وتبادل المعلومات في الوقت المناسب، والعمل الجماعي المنسق، فإننا نؤكد أهمية تعزيز الأمن الصحي العالمي من خلال أنظمة مراقبة قادرة على الصمود، وآليات فعالة للإنذار المبكر، وقدرات معززة للتأهب والاستجابة. وإذ ندرك الدور المركزي لمنظمة الصحة العالمية واللوائح الصحية الدولية المعدلة لعام ٢٠٠٥، فإننا نؤكد أهمية تعزيز الصحة العالمية من خلال أنظمة مراقبة وإنذار مبكر واستجابة سريعة قادرة على الصمود، والتنسيق. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء فريق عمل فرعي مخصص لدفع نظام بريكس المتكامل للإنذار المبكر للوقاية من الأمراض المعدية الجماعية والاستجابة لها، وباختصاصاته المرجعية.

٥٢.
نشجع تعزيز التعاون بين السلطات التنظيمية للمنتجات الطبية في بريكس من خلال توسيع نطاق مذكرة التفاهم القائمة بشأن التعاون في مجال تنظيم المنتجات الطبية ليشمل السلطات التنظيمية في جميع الدول الأعضاء في بريكس، ونكرر أهمية تعزيز النهج التنظيمية التعاونية لضمان استمرار توافر وإتاحة المنتجات الطبية ذات الجودة والمأمونية والفعالية. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الجماعية للسلطات التنظيمية في بريكس في تطوير الورقة البيضاء لبريكس بشأن GxP، التي تجمع أفضل الممارسات في الخبرات التنظيمية والمقاربات التقنية.

٥٣.
نعيد كذلك تأكيد التزامنا بتعزيز التعاون بشأن أنظمة الرعاية الصحية الرقمية المتمحورة حول الإنسان، ونرحب بموجز بريكس بشأن بنية الصحة الرقمية لاستمرارية الرعاية، بما في ذلك الوصول إلى الرعاية الصحية في المناطق النائية، بوصفه موردًا معرفيًا قيّمًا.

٥٤.
ندرك أن السمنة والأمراض غير السارية برزت بوصفها تحديات عالمية كبرى للصحة العامة، ونعيد تأكيد التزامنا بتعزيز الرعاية الصحية الوقائية والتعزيزية من خلال نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله. وفي هذا الصدد، **نؤيد إطلاق مهمة بريكس لنمط الحياة الصحي وخريطة طريق بريكس للمبادرة المشتركة لتعزيز نمط الحياة الصحي للفترة ٢٠٢٦ـ٢٠٢٩**.
كما نرحب بموجز أفضل الممارسات القابلة للتكرار بشأن نمط الحياة الصحي. وندرك تعزيز الرفاه النفسي بوصفه ركيزة حيوية للصحة والتنمية المستدامة، وندعم إنشاء شبكة مراكز تدريب لبريكس وشبكة بريكس لمراكز التميز، على أن يكون المعهد الوطني للصحة العقلية وعلوم الأعصاب مركز التميز المنسق. ويمكن لشبكة مراكز التميز أيضًا أن تعمل بوصفها منصة لتيسير البحث التعاوني، والحوار بشأن السياسات، وتبادل أفضل الممارسات، والتطوير المشترك لاستراتيجيات تعزيز الصحة النفسية القائمة على الأدلة في دول بريكس. وتتولى مجموعة محددة من ممثلي كل دولة عضو في بريكس بصورة مشتركة إدارة تنسيق مركز التميز/شبكة مراكز

التميـز، بما يضمن صنع قرار متوازنًا ومسـاءلة مشتركة لتحقيق تعاون علمي وتقني عميق وضمان الدمج المسـتدام والقابل للتوسـع للرفاه النفسي في الرعاية الصحية الأولية. كما نرحب بموجز أفضل الممارسات بشأن تعزيز الرفاه النفسي.

.٥٥

نؤكد أهميـة معالجة آثار الأزمـات على الصحة النفسـية، ونلتزم بتوفير تدخلات للصحة النفسـية والدعم النفسـي والاجتماعي في الوقت المناسب، ويمكـن الوصـول إليهـا، ومسـتدامة، للسـكان المتضررين، ولا سـيما الأشخاص الذين يعيشون أوضاعًا هشّة، بما في ذلك الأطفال والمراهقون.

.٥٦

نقر بالأهمية المتزايدة للطـب التقليدي والتكميلي والتكاملـي في تعزيز الأنظمة الصحية والإسـهام نحو التغطية الصحية الشـاملة. ونرحب بالاقتراح القاضي بإنشـاء فريق خبراء عامل لبريكس بشأن الطب التقليدي والتكميلي والتكاملي في إطار مسار الصحة في بريكس بوصفه منصة للحوار والتعاون والتبادل بين الـدول الأعضاء. ونؤكد قيمة البحث المنسـق بشـأن النباتات الطبية والمسـتحضرات العشـبية ذات الاستخدام العلاجي والوقائي، بحيث يمكن لدسـاتير الأدوية التقليدية المشـتركة للدول الأعضاء أن تعمل أساسًا لتطوير منتجات علاجية آمنة وفعالة وميسـورة التكلفـة. ونعيد تأكيد أهمية ضمان جودة وسلامة وفعالية ممارسات ومنتجات الطـب التقليـدي والتكميلي والتكاملـي من خلال نهج مسـتنيرة بالأدلة وأطر تنظيمية مناسـبة وفقًا للسياقات الوطنية.

.٥٧

نؤكد أهمية تعزيز القوى العاملة الصحية لضمان نظام صحي قـادر على الصمود ومتقدم في الدول النامية وأقل البلدان نمـوًا. وفي هذا الصدد، ندعو إلـى توسـيع تعـاون بريكـس فـي بنـاء القدرات والتدريب والبحث، من بين أمور أخرى.

.٥٨

نقر بالدور الحيوي لمعاهد الصحة العامة الوطنية في تعزيز أنظمة الصحـة العامة من خلال توجيه السياسـات، وتطويـر القـوى العاملـة، ومراقبـة الأمراض، والتأهب والاستجابة، وأنظمة مختبرات الصحة العامة، والبحوث التطبيقية. وندرك أهمية معالجة الأمراض المدفوعة بالمحددات الاجتماعية للصحـة من خـلال التعـاون المتعـدد القطاعات، وتبـادل أفضـل الممارسـات، والتكنولوجيـات الصحيـة المبتكرة، بما في ذلـك الصحة الرقمية، لتعزيز القدرات الجماعية وتسريع التقدم نحو الحد من أوجه عدم المساواة في النتائج الصحية. ولذلك نؤيـد «الأطر التشـغيلية» بشـأن معاهـد الصحة العامـة الوطنية والأمـراض المدفوعة بالمحددات الاجتماعية للصحة بوصفها منصات تعاونية وفقا للسـياقات الوطنية لتعزيز العمـل الجماعي للدول الأعضاء في بريكس. وندعم أنشطة مركز بريكس للبحـث والتطويـر في مجـال اللقاحـات، وندرك أهمية التعاون في الطب النووي. ونرحب بأنشطة فريـق عمل بريكـس للطـب النـووي، لمواصلة تعزيز التعـاون بين الدول الأعضـاء في بريكس ودفع استمرار التعاون في المجال. ونلاحظ أهمية مجلة بريكس الصحية لنشر نتائج البحوث وتعزيز التعـاون العلمـي ضمن إطـار بريكس، ونشـجع استمرار مشاركة دول بريكس في تطويرها.

.٥٩

نؤكـد أهمية تعزيز البنية التحتية الصحية والإنتاج المحلـي للمنتجـات الطبيـة، وتعزيـز الاسـتعداد لحالات الطـوارئ الصحية المسـتقبلية من خلال أنظمـة مراقبـة أقـوى، وشـبكات مختبـرات، والاسـتفادة من تكنولوجيا الصحة الرقمية والذكاء الاصطناعـي، ودمج الطب التقليـدي في الأنظمة الصحيـة، والتعـاون التقنـي بين معاهـد الصحة العامـة، وتطوير أطر تنظيمية قوية، وقوى عاملة صحية ماهرة، والبحث والتطوير التعاونيين، وبناء القـدرات والتدريب، لضمـان الوصول في الوقت المناسب وبأسـعار ميسـورة وبصورة عادلة إلى خدمـات الرعاية الصحية واللقاحـات والعلاجات ووسائل التشخيص.

الغذاء والزراعة والأمن الاستراتيجي

٦٠. ندرك أن دول بريكس جهات فاعلة رئيسية في إنتاج الغذاء العالمي، وبصفتها هذه، لها دور حاسم في تعزيز الإنتاجية الزراعية والاستدامة وضمان الأمن الغذائي والتغذية عالميًا. ونؤكد أهمية ضمان الأمن الغذائي والتغذية والتخفيف من آثار التقلبات الحادة في أسعار الغذاء، وكذلك أزمات الإمداد المفاجئة، بما في ذلك نقص الأسمدة. **وفي هذا الصدد، نقر بأهمية استمرار تطوير مبادرة إنشاء منصة لتجارة الحبوب داخل بريكس «بورصة بريكس للحبوب»، ونرحب بالمزيد من المناقشات بشأن طرائق عملها وتطويرها اللاحق، والتوسع إلى منتجات وسلع زراعية أخرى.** وندعم المزيد من المناقشات بشأن السياسات الوطنية والتنسيق الدولي الذي يعزز توافر الغذاء، وإمكانية الوصول إليه، واستخدامه، واستقراره، والقدرة على تحمل تكلفته، وكذلك المدخلات ذات الصلة بالإنتاج الزراعي والغذائي في بريكس وغيرها من الدول النامية، بما في ذلك تلك التي تعزز القدرات الوطنية على الاستجابة لاضطرابات الإمداد، مثل أنظمة الاحتياطيات الغذائية الوطنية، وأنظمة البذور المقاومة للجفاف والمتكيفة مع المناخ. واستنادًا إلى مبادئ الدكن رفيعة المستوى بشأن الأمن الغذائي والتغذية، نعترف أيضًا بالتحالف العالمي ضد الجوع والفقر بوصفه مبادرة مهمة لتعزيز التعاون الدولي. كما نتطلع إلى مناقشات بشأن تسهيل التجارة داخل بريكس في المنتجات الزراعية، ومدخلات الإنتاج الزراعي والغذائي، بما في ذلك من خلال تعزيز سلاسل إمداد قادرة على الصمود وغير تمييزية، وتحسين سلاسل القيمة والممارسات الزراعية المستدامة. وندرك أيضًا أن المزارعين الأسريين، بما في ذلك صغار الحائزين، والرعاة، والصيادون الحرفيون وصغار الصيادين، ومنتجو تربية الأحياء المائية، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والشباب وفقًا للتشريعات الوطنية، هم أصحاب مصلحة أساسيون في الزراعة والنظم الغذائية.

٦١. نرحب بنتائج الاجتماع السادس عشر لوزراء الزراعة في بريكس المنعقد في إندور. ونتفق على إنشاء شبكة بريكس AGRIN للمدخلات الزراعية والموارد الوراثية والمعلومات، على أساس تعاوني وغير ملزم ومتمحور حول المزارعين، بالاستفادة من الممارسات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة. كما نرحب بإطلاق منتدى عالمي لحقوق المزارعين في أنظمة البذور لمعالجة التحديات المشتركة، وتعزيز السياسات الفعالة، وتشجيع توثيق وتبادل المعارف التقليدية المتعلقة بالزراعة وأنظمة البذور.

٦٢. نرحب كذلك بتعزيز التعاون في الزراعة من خلال إنشاء شبكة بريكس لمراكز التميز في الإيكولوجيا الزراعية والزراعة التجديدية من أجل الصمود المناخي والإنتاجية، وشبكة بريكس للزراعة الرقمية، بما في ذلك الحراجة الزراعية، ومصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية. كما نشجع المزيد من التعاون في إطار حوار بريكس بشأن تنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

٦٣. نعيد تأكيد التزامنا بدفع المفاوضات الزراعية في منظمة التجارة العالمية، وفقًا للولايات الوزارية القائمة واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، بهدف تحقيق تقدم في المسائل التي طال أمدها والمشمولة بالولايات، وتعزيز نظام تجاري زراعي عادل ومتوازن وموجه نحو التنمية، مع الإقرار بأن تطورات السياسات والأطر التنظيمية

المتغيرة تؤثر بصورة متزايدة في الإنتاج الزراعي والتجارة والأمن الغذائي وسبل عيش صغار الحائزين والمزارعين الأسريين. كما نرحب بالجهود الجارية لتعزيز الاستدامة والشمول وإتاحة الوصول العادل إلى الأسواق في قطاع الزيوت النباتية المستدامة عالميًا.

٦٤.

ندرك أن أمن الطاقة يمثل أساسًا حاسمًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والأمن الوطني، ورفاه جميع الدول. ونبرز الحاجة إلى تعزيز أمن الطاقة من خلال ضمان استقرار أسواق الطاقة والحفاظ على تدفقات الطاقة من مصادر متنوعة دون انقطاع، وتعزيز سلاسل القيمة، وضمان صمود وحماية البنية التحتية الحيوية للطاقة، بما في ذلك البنية التحتية العابرة للحدود. ونقر بأن الوقود الأحفوري سيواصل أداء دور مهم في مزيج الطاقة العالمي، ولا سيما بالنسبة إلى الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وندرك الحاجة إلى تعزيز انتقالات عادلة ومنظمة ومنصفة وشاملة في مجال الطاقة، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة بما يتماشى مع أهدافنا المناخية ومع مراعاة الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، ومبادئ الحياد التكنولوجي والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة والقدرات الخاصة بكل دولة، مع مراعاة الظروف والاحتياجات والأولويات الوطنية. ونرحب بعمل منصة بريكس للتعاون في بحوث الطاقة وعقد قمة بريكس الشبابية للطاقة لتسهيل مشاركة أكبر للنساء والشباب في مناقشات الطاقة في بريكس.

٦٥.

نبرز الدور المتزايد للرقمنة في أنظمة الطاقة، بما في ذلك تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات المتقدمة التي توفر إمكانات كبيرة لتحسين تخطيط الأنظمة، وإدارة الشبكات، ودمج مصادر الطاقة المتجددة، والكفاءة التشغيلية، وبنية تحتية للطاقة معززة وقادرة على الصمود سيبرانيًا. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادئ التوجيهية لبريكس بشأن الشبكات الذكية وتخزين الطاقة. ونحيط علمًا بمبادرة الرئاسة لإنشاء مركز بريكس الرقمي



للتميز في الشبكات الذكية وتخزين الطاقة ضمن مسار عمل الشبكات الذكية لمنصة بريكس للتعاون في بحوث الطاقة، بوصفه آلية حوار طوعية تمكينية لدفع التعاون.

٦٦.

نؤكد أهمية وجود مزيج متوازن ومتنوع من مصادر الطاقة يعكس الظروف الوطنية، وندرك أن أوسع مجموعة من مصادر الطاقة والتكنولوجيات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الطاقة المتجددة، والطاقة الحيوية، والوقود الأحفوري، والطاقة النووية، والطاقة الكهرومائية، والهيدروجين، والتكنولوجيات منخفضة الكربون، وتكنولوجيات تخزين الطاقة، تؤدي دورًا مهمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأمن الطاقة. ونؤكد دور جميع مصادر الطاقة المتاحة، وسلاسل إمداد الطاقة القادرة على الصمود، وتعزيز التعاون بين دول بريكس من خلال المداولات في مسار الطاقة. وفي هذا الصدد، نشجع تعاون بريكس بشأن معايير وأطر اعتماد قابلة للتشغيل البيني للهيدروجين ذي الانبعاثات الصفرية/المنخفضة، ونقدر العمل الجاري بشأن التقرير المشترك لبريكس حول سلاسل قيمة الهيدروجين في هذا الصدد.

٦٧.

نؤكد الحاجة إلى تعزيز سلاسل إمداد للمعادن الحيوية تكون موثوقة ومسؤولة ومتنوعة وقادرة على الصمود وعادلة ومستدامة ومنصفة، لضمان تقاسم المنافع، وإضافة القيمة، والتنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد، مع الحفاظ الكامل على حقوقها السيادية على مواردها المعدنية، وكذلك حقها في اعتماد التدابير اللازمة لتحقيق أهداف مشروعة للسياسة العامة والحفاظ عليها وإنفاذها. وندرك الدور الرئيسي للمعادن الحيوية في تطوير تكنولوجيات الطاقة ذات الانبعاثات الصفرية والمنخفضة، وأمن الطاقة، وصمود سلاسل إمداد الطاقة.

سباق الصناعة والابتكار

٦٨.

نعيد التأكيد على أهمية تعزيز التعاون في إطار الشراكة بشأن الثورة الصناعية الجديدة، التي تعمل بوصفها منصة توجيهية لتحديد المصالح والتحديات والفرص في المشهد الصناعي سريع التطور. ونؤكد الدور المهم لاقتصادات بريكس في تعزيز الابتكار، ودفع التعاون التكنولوجي، بما في ذلك في المجالات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة، وتعزيز مشاركة أعمق بين الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المبادرات والتبادلات داخل بريكس. ونجدد دعمنا للجهود الجارية التي تبذلها فرق العمل القطاعية ضمن إطار الشراكة بشأن الثورة الصناعية الجديدة. ونشجع أعضاء بريكس على الاستفادة من الآليات القائمة لدفع التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ونقدر جهود مركز بريكس للابتكار في إطار الشراكة بشأن الثورة الصناعية الجديدة في تنظيم فعاليات في ٢٠٢٦، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر منتدى بريكس بشأن الشراكة حول الثورة الصناعية الجديدة. ونرحب بإنشاء شبكة حاضنات بريكس، وبمواصلة النظر في صندوق بريكس لابتكار الشركات الناشئة، بوصفه آلية محتملة لتحفيز الشركات الناشئة من أجل نمو يقوده الابتكار. كما نقدر تعزيز مركز بريكس لمعارف الشركات الناشئة ومنتدى بريكس للشركات الناشئة.

٦٩.

ومع إدراك الدور الرئيسي للقطاع الصناعي في تحقيق النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي، نتفق على تعزيز ريادة الأعمال والابتكار الذي تقوده الشركات الناشئة، بما في ذلك من خلال تطوير المناطق الصناعية وغيرها من المبادرات الوطنية للتصنيع، لتسهيل ترابط المدخلات، وزيادة صادرات الصناعة التحويلية، والوصول إلى الأسواق للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ونقل التكنولوجيا والتعاون، والإنتاجية، وضمان الاستدامة البيئية.

٧٠. نقـر بعمل سـبعة فرق عمل متخصصـة للتعاون الصناعي في بريكس ونشـيد بإنجازاتها. ونرحب باعتمـاد الاختصاصات المرجعيـة وخطة العمل لفريـق عمـل صناعـة الخلايـا الكهروضوئيـة، ونشـجع كل عضو في بريكـس على تطوير بوابة المعرفـة الخاصة بـه لتبادل تحديثات السياسـات وأفضل الممارسات، وندعم تطوير خريطة طريق بريكس للتعاون في الطاقة الشمسية الكهروضوئية لتحديد المجالات ذات الأولوية للتعاون التكنولوجي والتمويل وبناء القدرات. ونقر بالجهود التي يبذلها فريق عمل التصنيع الذكـي والروبوتات لصياغة خطة عملـه لتحديد المبـادرات المتعلقـة بتطوير المصانع الذكية، وتبادل الحلول، والتعاون بشـأن المعايير، وتنمية المواهب. ونعترف بأهمية تعزيز الرقمنـة والاسـتدامة والابتكار في قطـاع الإنتاج الكيميائـي ضمـن فريق العمل المعنـي بالصناعة الكيميائية لما فيه منفعة دول بريكس.

٧١. نقر بالمبادرات التـي اتخذها فريق العمل المعني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونشيد بالرئاسة الهندية لعقدهـا منتدى بريكس الأول للمؤسسـات الصغيرة والمتوسطة في أغرا، وبتقريره المعنون «تعزيـز القـدرة التنافسـية للمؤسسـات المتناهية الصغـر والصغيـرة والمتوسـطة فـي بريكـس: تعزيز الوصول إلـى التمويل والتكنولوجيا والنمو المسـتدام»، مـع الاعتـراف بنطاقـه فيمـا يتعلق بتعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسـات والنمو الشامل بين المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسـطة في دول بريكس، وندعم عقد المنتدى الثاني للمؤسسـات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصـدد، نرحب بإطـار التعاون فـي فريق العمل المعني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٧٢. نقـدر تفعيل مركـز بريكس للكفـاءات الصناعية المنشـأ بالتعاون مع منظمة الأمـم المتحدة للتنمية الصناعية، والعمل المنجز لدعم شركات التصنيع، بما فـي ذلك المؤسسـات الصغيرة والمتوسـطة، فـي دول بريكس لاعتماد تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وتقنيات الإنتاج الرقمي المتقدمة. ونلاحظ أن المنصة تسـهل تبادلات موجهة بشأن التصنيع الجديد من خلال التكنولوجيات الناشـئة والرائدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، حسـب الاقتضاء ووفقاً للأولويات الوطنية لكل دولة عضو. ونحيط علمًـا بمبـادرة المركز الصيني لكفـاءات بريكس الصناعية لإصدار موجز بشأن التعاون الصناعي فـي بريكـس، ونرحـب بإنشـاء المركـز الهندي لكفاءات بريكس الصناعية. ونشجع مركز بريكس للكفـاءات الصناعية علـى تعزيز تفاعله مع جميع دول بريكس.

٧٣. نؤكـد أهميـة التعـاون فـي العلـوم والتكنولوجيا والابتكار بوصفه محركا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المسـتدامة، ونشيد بعمل فرق العمل الموضوعيـة الأربعـة عشـر في بريكـس للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، واللجنة التوجيهية لبريكس للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في هذا الصدد. ونجدد التزامنا بالتنمية المسـتدامة، وتطوير قوى إنتاجية جديدة عاليـة الجودة، وتعزيز نمو أكثر قدرة على الصمـود وعالـي الجودة، والشـمول الاجتماعي، وتشـجيع الابتكار والتكنولوجيا بوصفهما محفزين لتحسـين رفـاه وجـودة حياة الشـعوب فـي دول بريكـس. ونرحـب بالإعـلان المشـترك لتوافـق تشـيناي الصادر عن وزراء العلـوم والتكنولوجيا والابتـكار، ونعتـرف بمسـتودع بريكـس للعلوم والبحوث المتصور بوصفه منصة منظمة لتخزين المعرفـة وتبادلها بيـن دول بريكس على أسـاس طوعي ووفقاً للقوانين واللوائح الوطنية، مع احترام أمـن البيانات وحقوق الملكية الفكرية والسياسـات الوطنية ذات الصلة، ونحيط علمًا بمشروع وثيقته الإطارية. كما نقدر التعاون في المجالات الناشـئة مثل التكنولوجيـات الكمية. ونرحب باعتماد خطة عمل فريق بريكس المعنـي بالبنية التحتية البحثية ومشـروعات العلـوم الضخمة، وباقتراح إنشـاء مراكز شبكة بريكس العالمية للبنية التحتية البحثية المتقدمة ولجنة تنسيق مشتركة.

٧٤.
نقر بأن البنية التحتية للكابلات البحرية لدول بريكس تمثل أساسًا مهمًا للاتصال الرقمي الدولي وصمود الشبكات. ونقدر تنسيق فريق عمل مخصص أنجز الوثيقة «متطلبات كابلات بريكس: موجز توجيهي»، في أعقاب إعلان ريو دي جانيرو لعام ٢٠٢٥، الذي رحب بمناقشة إجراء «دراسة جدوى تقنية واقتصادية» لإنشاء شبكة اتصالات عالية السرعة عبر كابلات بحرية بين دول بريكس. وفي هذا الصدد، ندعم استمرار الحوار والتعاون على أساس طوعي بين دول بريكس، وفقًا للظروف والأولويات الوطنية. كما نشجع اللجنة التوجيهية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في بريكس على مواصلة هذا الحوار داخل فريق العمل، واقتراح الخطوات التالية لدراسة الجدوى مع احترام الأولويات واللوائح الوطنية، ونتطلع إلى تعزيز التنسيق بين مسار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومسار العلوم والتكنولوجيا والابتكار في بريكس، ومنع ازدواجية العمل من أجل مزيد من التقدم.

٧٥.
نحتفل بمرور عشر سنوات على البرنامج الإطاري لبريكس للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، الذي يعمل بوصفه الآلية الرئيسية لتمويل البحث العلمي المشترك. ونحيط علمًا بالفعالية المخصصة في روسيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦ للاحتفال بهذه المناسبة. كما نرحب بإطلاق الدعوة الأولى للابتكار، والدعوة التجريبية للمشروعات الرائدة، وكذلك الدعوة العادية السابعة لمشروعات البحث، ونتطلع إلى نتائجها.

٧٦.
وإذ ندرك الدور المهم للشباب في دفع الابتكار والإسهام في ازدهارنا الجماعي، والنمو الاقتصادي، والقدرة التنافسية المستقبلية، نشجع أعضاء بريكس على تعزيز مشاركة الباحثين الشباب والشركات الناشئة من خلال الآليات القائمة، بما في ذلك منتدى العلماء الشباب وجائزة المبتكرين الشباب. كما نقر بالمبادرات الرامية إلى تعزيز منظومات الابتكار وتشجيع النمو المستدام والشامل، بما في ذلك المنصة الافتراضية المقترحة للشركات الناشئة الشبابية في بريكس لتمكين المشاركة والتواصل بين خريجي برامج العلماء الشباب والمبتكرين الشباب في بريكس، وتسهيل الحوار والتواصل والتبادل الطوعي بينهم.

السيادة الرقمية والذكاء الاصطناعي

٧٧.
ندرك أن المنظومات الرقمية ومنظومات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تمثل أساسًا حاسمًا للتنمية الاقتصادية، والشمول الاجتماعي، وتحسين تقديم الخدمات، والنمو المستدام، والصمود، والابتكار، ونؤكد تعميق تعاون بريكس نحو منظومة رقمية ذات سيادة وقادرة على الاعتماد على الذات. وفي هذا الصدد، نؤكد الإمكانات التحويلية للبنية التحتية العامة الرقمية والسلع العامة الرقمية القادرة على الصمود والآمنة والمأمونة والشاملة والقابلة للتشغيل البيني، استنادًا إلى الأولويات والظروف الوطنية، لتعزيز المنظومات الرقمية، وتقديم الخدمات على نطاق واسع، وزيادة الفرص الاجتماعية والاقتصادية للجميع. ونحيط علمًا باقتراح إطلاق مستودع للبنية التحتية العامة الرقمية لدول بريكس، ومشروعات تجريبية لحلول البنية التحتية العامة الرقمية للتحول الرقمي في دول بريكس.

٧٨.
ندرك أن البحث والتطوير في شبكات المستقبل يكتسب أهمية كبيرة لتعزيز التحول الرقمي والاتصال بين دول بريكس، ونشجع جميع أعضاء بريكس على تسمية فرع وطني لشبكة BIFN. وفي هذا الصدد، نحيط علمًا باقتراح إنشاء شبكة للتعاون في المنظومة الرقمية لدول بريكس، بما

في ذلك اقتراح بشأن بوابة معلومات ذات صلة.

٧٩. نشجع تعزيز التعاون في المهارات الرقمية، والتعاون البحثي، وبناء القدرات من خلال نهج قابلة للتوسع ومستجيبة للسياق وتعاونية. وفي هذا الصدد، نحيط علمًا باقتراح إنشاء مراكز لبناء القدرات للدول الأعضاء في بريكس بوصفه جهدًا جديرًا بالتقدير نحو تعزيز قوة عاملة مستعدة للمستقبل. كما نقدر الجهود المبذولة في إعداد موجز بشأن الاتصال الرقمي الشامل والقادر على الصمود لتبادل خبرات السياسات مع دول بريكس. ونرحب كذلك بعقد منتدى بريكس الرقمي لعام ٢٠٢٦. كما نحيط علمًا بعقد اجتماع مجموعة التركيز المعنية بالبنية التحتية العامة الرقمية.

٨٠. نؤكد التزامنا بضمان بيئة رقمية آمنة للأطفال، بما في ذلك من خلال التدابير الاستباقية، والتوعية، والوقاية، وتبادل أفضل الممارسات، وبناء القدرات، والحماية المتمحورة حول المستخدم. كما نؤكد التزامنا بضمان بيئة رقمية آمنة لكبار السن، وكذلك للأشخاص الذين يعيشون أوضاعًا هشّة، الذين تتطلب أوضاعهم تدابير وقائية وتوعوية موجهة.

٨١. ندرك أن الذكاء الاصطناعي يقدم فرصة هائلة لتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للجميع. ونلاحظ كذلك أن التعاون الدولي في تعزيز إمكانية الوصول إلى موارد الذكاء الاصطناعي، مع ضمان سلامته وأمنه وشموله وموثوقيته، من أجل تعزيز كفاءة الطاقة لأنظمة الذكاء الاصطناعي، ودعم علوم الذكاء الاصطناعي والابتكار، وتطوير تقنيات ذكاء اصطناعي جديرة بالثقة، والاستفادة من الذكاء الاصطناعي للنمو الاقتصادي والمنفعة الاجتماعية، والتخفيف من المخاطر المحتملة، سيكون أساسيًا لتعزيز مستقبل عادل ومنصف ومزدهر لجميع الدول، ولا سيما دول الجنوب العالمي. ونهنئ الهند على النجاح في عقد قمة تأثير الذكاء الاصطناعي في شباط/فبراير ٢٠٢٦، وندرك أن القمة ستسهم في تعزيز التعاون الدولي لدفع الأولويات المشتركة. كما نقر بالمؤتمر العالمي للذكاء الاصطناعي والاجتماع رفيع المستوى بشأن الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي في شنغهاي، وبإسهامهما في تعزيز التعاون الدولي في الذكاء الاصطناعي من أجل الخير وللجميع. ونلتزم بتنفيذ بيان قادة بريكس بشأن الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي.

اقتصاد أكثر صمودًا

٨٢. مع الإقرار بالتعقيد المتزايد لمخاطر الكوارث، بما في ذلك تلك المرتبطة بتغير المناخ، ولا سيما بالنسبة إلى الجنوب العالمي، نعيد تأكيد التزامنا بتعاون بريكس لتحسين أنظمة وقدرات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني، لخفض الأضرار المرتبطة بالكوارث وحماية البنية التحتية والأرواح وسبل العيش؛ وتقاسم المعارف التقليدية والأصلية والمحلية والنهج القائمة على المجتمع لضمان التأهب والاعتماد على الذات؛ وكذلك تعبئة تمويل كاف ويمكن التنبؤ به ويسهل الوصول إليه، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص، من أجل تطوير شامل للبنية التحتية. وفي هذا السياق، نرحب بإرشادات بريكس لدمج بيانات الإنذار المبكر في إدارة الكوارث، والمبادئ الطوعية لبريكس للبنية التحتية الحضرية القادرة على الصمود أمام تغير المناخ.

٨٣. نؤكد أن تعزيز قدرة أنظمة البنية التحتية على الصمود أمام مخاطر المناخ والكوارث أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نقر بدور التحالف من أجل البنية التحتية القادرة على الصمود أمام الكوارث بوصفه شراكة دولية لدعم الدول الأعضاء والشريكة في دمج الصمود عبر أنظمة البنية التحتية من خلال المساعدة التقنية،

وتبادل المعرفة، وتمكين السياسات، ومقاربات التمويل. ونؤكد أهمية الاستثمار في بناء صمود مستدام، وإعطاء الأولوية للوقاية، واتخاذ إجراءات استباقية، مستندة إلى صنع السياسات القائم على الأدلة. كما نؤكد أهمية تعزيز أنظمة الإنذار المبكر والتخطيط المستنير بالمخاطر لتعزيز قدرات التأهب والاستجابة.

٨٤.

نقر بأن أعضاء بريكس يمثلون تنوعًا واسعًا من المجتمعات والحضارات التي تتأثر بصورة مختلفة بالتدابير الحمائية الأحادية غير المبررة وغير المتوافقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وأن بريكس ينبغي أن تركز على تعزيز بيئة عادلة ومنصفة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها من أجل التنمية المستدامة المتبادلة المنفعة. ونؤكد أهمية إنشاء سلاسل إمداد أكثر قدرة على الصمود وموثوقية واستقرارًا، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الدول النامية في جهودها للتحديث. وفي هذا الصدد، نتفق على أن تعمل بريكس نحو مشاركة أوسع وأكثر إنصافا للدول النامية والأسواق الناشئة في القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى من التصنيع والإنتاج العالميين، بما في ذلك من خلال تعزيز مبادرات التجارة والاستثمار، والتعاون التقني، وتعزيز القدرات الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا، بما يتماشى مع قوانين ولوائح وسياسات كل عضو.

٨٥.

نعيد تأكيد التزامنا بتعزيز تدويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بوصفه محركًا للنمو الاقتصادي والازدهار. ونقر بأن الوصول إلى التمويل الميسور لا يزال يمثل اختناقًا رئيسيًا وقيدًا هيكليًا يحد من مشاركة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التجارة واندماجها في سلاسل القيمة العالمية. ونرحب بالمبادئ التوجيهية لبريكس لأطر تقييم الائتمان للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو التصدير، التي تستفيد من مصادر بيانات متنوعة وذات صلة للحد من عدم تماثل المعلومات، وتحسين تقييم المخاطر، وتوسيع الوصول إلى التمويل الرسمي للمؤسسات المحرومة من الخدمات. وندرك أهمية تعزيز آليات التمويل المبتكرة، بما في ذلك الحلول الرقمية والقائمة على المنصات ومتعددة أصحاب المصلحة، لتسهيل الوصول إلى التمويل التجاري للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ونرحب بتوافق جايبور لدراسة إنشاء آلية لخصم الفواتير لأعضاء بريكس، بهدف تسهيل خصم الفواتير، وتمكين المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من تحرير رأس المال العامل، وتعزيز مشاركتها في التجارة الدولية.

٨٦.

نكرر أهمية التعاون لضمان أن تكون سلاسل القيمة العالمية قادرة على الصمود وفعالة ويمكن التنبؤ بها ومنتجة وشفافة وآمنة وعادلة ومستقرة وشاملة. ونرحب بالجهود نحو الرقمنة في سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا الصدد، نشجع التعاون التقني لتعزيز فرص تيسير التجارة، وبناء القدرات، والبنية التحتية الحيوية، والقدرات الصناعية، وتعزيز الاتصال، وحماية الملكية الفكرية، وتشجيع وتسريع الوصول الآمن والمأمون والميسور إلى التكنولوجيا بطريقة تسهم في النمو المستدام وتتسق مع الأولويات المحلية والقوانين الوطنية والالتزامات الدولية لكل عضو، حسب الاقتضاء. ونعتزم استكشاف إمكانات أدوات السياسات المتعاضدة لتعزيز التجارة داخل بريكس. وندعم تنفيذ خطة العمل بشأن الفهم المشترك لبريكس لسلاسل القيمة العالمية، ونرحب بمواصلة تطوير خطة عمل بريكس لسلاسل القيمة العالمية للفترة ٢٠٢٦–٢٠٣٠ وجميع المبادرات المذكورة فيها. كما نؤكد الحاجة إلى أن تعالج خطة العمل هذه بصورة محددة التحديات التي تواجهها الأسواق الناشئة والدول النامية في الارتقاء ضمن سلسلة القيمة.

٨٧.

نتشارك الرغبة في تسخير إمكانات المناطق الاقتصادية الخاصة لأعضاء بريكس بوصفها آليات راسخة لتعزيز التجارة والاستثمار والتعاون الصناعي والابتكار والاندماج في سلاسل قيمة

عالمية قادرة على الصمود ومستدامة، من خلال توفير بيئة أعمال تمكينية للمؤسسات، وبنية تحتية فعالة، وإجراءات تنظيمية مبسطة، وغيرها من التدابير التيسيرية التي تعزز سهولة ممارسة الأعمال. ونهدف إلى بناء التعاون في الاتصال وتيسير التجارة، بما في ذلك رقمنة الوثائق التجارية، لتمكين أصحاب المصلحة من العمل في بيئة أكثر كفاءة وشفافية وسلاسة، مع مراعاة اختلاف قدرات كل عضو في بريكس.

٨٨.

نعيد تأكيد دعمنا لعملية كيمبرلي بوصفها نظام الاعتماد الحكومي الدولي العالمي الوحيد الذي ينظم التجارة في الماس الخام، ونؤكد التزامنا بمنع دخول ماس النزاعات إلى الأسواق.

ونرحب برئاسة الهند لعملية كيمبرلي في ٢٠٢٦. ونحيط علمًا بمنصة التعاون غير الرسمية لبريكس بمشاركة الدول الأفريقية المنتجة للماس لضمان التجارة الحرة في الماس الخام والتنمية المستدامة لصناعة الماس العالمية. وسنواصل دراسة الآليات القابلة للتطبيق لتعزيز التجارة في الماس والمعادن الثمينة داخل بريكس وفي السوق العالمية.

٨٩.

نعيد تأكيد التزامنا بتعميق التعاون الاقتصادي العملي ودفع شراكة اقتصادية أوثق بين أعضاء بريكس. وندرك أن استراتيجية الشراكة الاقتصادية لبريكس تواصل العمل بوصفها الإطار الشامل الذي يوجه تعاوننا، وتوفر الأساس لمزيد من تطوير الاستراتيجيات والبرامج وخرائط الطريق القطاعية تحت ملكية الدول الأعضاء. وإذ نقر بالتقدم المحرز نحو استكمال استراتيجية الشراكة الاقتصادية لبريكس أثناء رئاسة البرازيل في ٢٠٢٥، فإننا نشيد بالهند لقيادتها في ٢٠٢٦ في تنفيذ الولاية التي منحها القادة في ٢٠٢٥، من خلال توجيه التقدم في استراتيجية الشراكة الاقتصادية لبريكس ٢٠٣٠ بنجاح.

العملات المحلية والمدفوعات الجديدة

٩٠.

نقر بجهود فريق عمل بريكس للمدفوعات نحو استكشاف حلول عملية لآليات دفع فعالة عابرة للحدود، استنادًا إلى التوجيه الذي قدمناه في إعلاني قازان وريو بشأن مبادرة بريكس للمدفوعات العابرة للحدود. وفي هذا الصدد، نقر بالعمل المنجز لدراسة قابلية التشغيل البيني عبر الحدود لقنوات الدفع والمراسلة، والمناقشات بشأن تعزيز تسويات التجارة والاستثمارات باستخدام العملات المحلية لدول بريكس، مع احترام الأولويات الوطنية والإقرار بعدم وجود نهج واحد يناسب الجميع. ونشجع فريق عمل بريكس للمدفوعات على مواصلة المناقشات، استنادًا إلى العمل الجاري، لتسهيل حلول عملية للمدفوعات العابرة للحدود بين دول بريكس تكون سريعة ومنخفضة التكلفة وأكثر إتاحة وكفاءة وشفافية وأمانًا.

٩١.

نرحب بعمل فريق العمل المعني بالشراكات بين القطاعين العام والخاص والبنية التحتية. ونرحب بالتقرير التقني للفريق بشأن نماذج وطرائق الشراكات بين القطاعين العام والخاص وآليات خفض المخاطر، الذي سيعمل بوصفه موردًا معرفيًا قيّمًا للدول الأعضاء في تعزيز منظومات الشراكة لديها وتحسين أطر توزيع المخاطر.

٩٢.

ندرك الحاجة إلى تسخير الإمكانات الجماعية لبريكس لبناء منظومة تأمين لبريكس أكثر اعتمادًا على الذات لدعم التجارة بين الأعضاء، ومزيد من المناقشة بشأن تعزيز قدرات إعادة التأمين. واستنادًا إلى عمل الرئاسات السابقة، نرحب باستمرار المناقشات بين الأعضاء المهتمين لاستكشاف مفهوم مركز بريكس لصمود التأمين بوصفه منصة طوعية للقدرات المشتركة من أجل تطوير نماذج مشتركة للمخاطر، وتبادل أفضل الممارسات، وبناء قدرات متخصصة. وفي هذا الصدد، أعرب الأعضاء عن اهتمامهم بالمضي قدمًا في المناقشات بشأن اقتراح الهند استضافة

مختبر بريكس للمخاطر، المفتوح لمشاركة الأعضاء المهتمين، في مركز الخدمات المالية الدولية بمدينة GIFT في غوجارات. ونتطلع إلى مزيد من المناقشات بشأن تعزيز قدرة أعضاء بريكس في التأمين وإعادة التأمين، بمشاركة طوعية لأصحاب المصلحة المعنيين، بما يشمل الجهات التنظيمية وشركات إعادة التأمين من دول بريكس.

٩٣.

نكرر تشجيعنا على مواصلة الجهود على المستوى التقني بشأن منصة الاستثمار الجديدة، واستنادًا إلى المبادئ التوجيهية التي وُضعت بصيغتها النهائية في ظل الرئاسة البرازيلية. كما نرحب بالتقدم المحرز في ظل الرئاسة الهندية في دفع المناقشات بشأن منصة الاستثمار الجديدة. ونحيط علمًا بالمناقشات التقنية البناءة التي جرت بين الأعضاء بشأن إنشاء فريق دراسة مخصص في إطار المسار المالي لبريكس بوصفه منصة للحوار التقني وتبادل المعرفة. ونقر بالدعم الواسع الذي أعرب عنه الأعضاء لمواصلة العمل وفق نهج قائم على التوافق، وتدريجي، وتقوده الدول الأعضاء، مع احترام السيادة الوطنية، وتنوع الأطر التنظيمية، والولايات المؤسسية القائمة. ونشجع استمرار المشاركة التقنية، بما في ذلك المزيد من تنقيح اختصاصات فريق الدراسة، لدفع الفهم المشترك بشأن طرائق التشغيل ودور مؤسسات بريكس ذات الصلة.

٩٤.

وإذ نكرر تشجيعنا على استكشاف صيغ مناسبة محتملة للحوار بشأن البنية التحتية للتسوية والإيداع، نحيط علمًا بورشة العمل التقنية التي استكشفت الأبعاد القانونية والمؤسسية والتنظيمية والتقنية المتنوعة لأنظمة التسوية والإيداع لدى الأعضاء، التي ستعمق الفهم عبر ولايات بريكس القضائية وتوفر أساسًا لاستمرار التبادل الطوعي للمعرفة والخبرات والحوار التقني والتعاون بين أصحاب المصلحة المهتمين.

٩٥.

نرحب بتبادل الخبرات بشأن مجالات تطورات واتجاهات الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيات الناشئة مثل الحوسبة الكمية للقطاع المالي. ونقر بالعمل المنجز في إطار قناة بريكس السريعة لأمن المعلومات وفريق عمل بريكس للتكنولوجيا المالية في اعتماد نهج متمحور حول الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية لتقييم الفرص والمخاطر التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة. وندرك أهمية إجراء تمارين وتدريبات بريكس السيبرانية على أساس سنوي، التي تؤكد أهمية النهج الجماعية والمنسقة، والتعلم المتبادل، والتعاون العملي في تعزيز الصمود السيبراني في القطاع المالي. ونرحب بمركز المصارف المركزية لبريكس لبناء القدرات، الهادف إلى بناء الخبرة في المجالات الناشئة للعمل المصرفي المركزي.

٩٦.

ندرك العبء غير المتناسب الذي يفرضه تغير المناخ عبر الدول، مع مواجهة الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تحديات خاصة في معالجة المخاطر وأوجه الهشاشة المرتبطة بالمناخ، وكذلك الفجوات الكبيرة في الاحتياجات التمويلية، ولا سيما لتدابير التكيف. وفي هذا السياق، نرحب بالتقرير المعنون «دور المصارف المركزية نحو تحسين التمويل المستدام والأخضر، بما في ذلك التكيف»، الذي يدرس تدابير المصارف المركزية واتجاهات التمويل المستدام، بما في ذلك الجهود الرامية إلى استكشاف إمكانية جعل مشروعات تمويل المناخ أكثر قابلية للتمويل المصرفي، عالميًا وكذلك داخل دول بريكس.

٩٧.

نقر بجهود الفريق التقني لترتيب الاحتياطي الطارئ لبريكس نحو تعزيز الصمود التشغيلي للترتيب وجعله أكثر استجابة أثناء أوقات الأزمات. وستساعد التعديلات على معاهدة ترتيب الاحتياطي

الطـارئ الترتيب علـى العمل بمرونة واسـتجابة أكبر بوصفه شـبكة أمان ماليـة لبريكس. ونتطلع إلـى اسـتكمال الاختبار التجريبي التاسـع لترتيب الاحتياطي الطارئ في الوقت المناسـب، وإصدار الطبعة السـابعة مـن النشـرة الاقتصادية لبريكس تحـت عنوان «حـالات عـدم اليقيـن الاقتصادي العالمي وتداعياتها على بريكس». ونقدر مشاركة الأعضـاء الجـدد في بريكـس الذيـن أعربوا عن اهتمامهـم بالانضمـام إلـى ترتيـب الاحتياطـي الطارئ، ونتطلع إلى اسـتكمال المناقشـات بشأن انضمامهم إليه في الوقت المناسـب وعلى أسـاس طوعي ووفقا للظروف الخاصة بكل دولة.

بنية مالية لبريكس

.٩٨

نعيد تأكيد التزامنا بنظام ضريبي دولي عادل وشامل ومسـتقر وفعال، وبتعزيز التعاون بين أعضاء بريكس في معالجة التحديات الضريبيـة الدولية المتطورة.

ونعيـد كذلـك تأكيـد التزامنـا بتعزيـز التعـاون الضريبي في بريكس من خلال الصمود والابتكار والتعاون والاسـتدامة، مع تعزيز تبـادل المعرفة وبنـاء القـدرات والمشـاركة البناءة فـي المحافل الدوليـة، مثـل الاتفاقيـة الإطارية للأمـم المتحدة بشـأن التعاون الضريبي الدولـي وبروتوكولاتها. ونرحـب بالمبـادرات المتخذة أثناء رئاسـة الهند لتعميق التعاون المؤسسي بين السلطات الضريبية فـي بريكـس، بما فـي ذلك من خلال إنشـاء فرق عمل بشـأن الضرائب الدولية وتسـعير التحويل، وبشـأن إحصاءات الإيرادات. ونرحـب ببرنامج بنـاء القـدرات الحضـوري للمهنيين الشـباب في مجال الضرائب، وبتقدم شـبكة نسـاء بريكس في الضرائـب. كمـا نقدر اسـتمرار الجهـود لتعزيز الابتـكار وتبادل المعرفة من خلال الآليات القائمة والجديدة، ونرحب بمبادرات إنشـاء شبكة بريكس للدعـم الضريبي وإطـلاق مختبر بريكـس للتعلم المتبـادل في مجـال الضرائب، وكذلـك مواصلة تطوير أداة بريكس للتعاون الضريبي.

.٩٩

نقر بتعميـق التعاون الجمركي بيـن دول بريكس منـذ انطلاقه في ٢٠١٢. ونشـجع مراكز بريكس للتميـز الجمركي على تنفيذ برامج تدريب وتعاون تقنـي موجهـة تسـتجيب لاحتياجـات الأعضاء. ونرحـب بالتقارب المحرز بشـأن اتفـاق بريكس للتعاون والمسـاعدة الإدارية المتبادلة في الشؤون الجمركية، واسـتعدادِ الأعضاء الجاهزين للمضي قدمًا في توقيعه، رهناً باسـتكمال العمليات الوطنية اللازمة والجهود الرامية إلى ضمان مشاركة جميع دول بريكـس. ونقـر بالجهود المبذولـة لمواصلة تعزيز التعاون بشأن برامج المشغلين الاقتصاديين المعتمديـن من خلال التنفيـذ الطوعي لخطة عمل بريكس للمشـغل الاقتصادي المعتمد لعام ٢٠٢٦، وتبـادل المعلومات، وبناء القدرات، وتبادل أفضل الممارسـات، والاعتـراف المتبادل، مـع مراعاة الأطـر والأولويـات الوطنية؛ والعمـل نحو تنفيذ عملية بريكس المشتركة لإنفاذ القوانين الجمركية، بوصفها مبادرة سـنوية، عند الاقتضاء، بالتشاور مع أعضاء بريكس، وبتنسـيق من رئاسة بريكس المعنية، استنادًا إلى اتجاهات التهريب العابر للحدود المحددة بصورة مشتركة، والأولويات المشتركة، والجدوى التشـغيلية؛ والاسـتناد إلـى تجربة أول عملية مشـتركة لإنفاذ القوانين الجمركية لتحسين التنسـيق العملياتي ومعالجـة التهديدات الجمركية المحددة بصورة مشتركة والناشئة.

.١٠٠

نرحـب بمبـادرة الرئاسـة الهندية لإنشـاء فريق عمل لبريكس بشـأن النمو والتنمية بوصفه منصة مخصصة لمعالجة تحديات النمو والتنمية المشتركة ذات الصلة ببريكس وغيرها من الأسـواق الناشئة والاقتصـادات الناميـة. ونعتـرف بفريـق العمل بوصفه منصة توفر لدول بريكس مسـاحة لمناقشة نمـاذج نمو ملائمة لسـياقاتها الوطنيـة وأولوياتها التنمويـة. ونحيط علمًا مع التقديـر بالعمل المنجز في مساري عمل فريق العمل اللذين يغطيان ركائز الصمود والابتكار والتعاون والاسـتدامة. ونرحب

بملخص الرئيس لفريق العمل والمذكرات التقنية التي تحدد مجالات التقارب بشأن أجندة إصلاح بنية تمويل التنمية، وتسهل الفهم المشترك للتداعيات الاقتصادية الكلية والمالية للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والإصلاح الهيكلي، وتثري مشاركة أعضاء بريكس في المحافل متعددة الأطراف ذات الصلة. ونحيط علمًا بالمذكرة النقاشية التي تعكس وجهات نظر مشتركة بشأن تمويل المناخ، استنادًا إلى مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. ونشجع استمرار عمل فريق العمل بما يتماشى مع مسارات عمل وزارات المالية والمصارف المركزية. كما نحيط علمًا بموجز آليات التمويل لنمط الحياة من أجل التنمية المستدامة، ومراجعة أوجه الهشاشة المرتبطة بالمناخ التي تبرز مقاربات دول بريكس لتعبئة التمويل من أجل التنمية المستدامة. ونرحب كذلك بورقة المناقشة بشأن الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الأخضر، التي تبرز فرص الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحقيق نمو مستدام.

١٠١.

وإذ ندرك تحديات شيخوخة السكان والقوى العاملة غير الرسمية الكبيرة، نرحب بورش العمل التي عُقدت أثناء رئاسة الهند في منتدى بريكس للجهات التنظيمية والرقابية للمعاشات التقاعدية، لتعزيز التعاون بشأن تنظيم المعاشات وأمن دخل التقاعد.

١٠٢.

نرحب بالتقدم المحرز في دفع مبادرة الضمانات متعددة الأطراف لبريكس بما يتماشى مع التوجيه المقدم في إعلان ريو في ٢٠٢٥. وندرك إمكانات المبادرة في تعبئة رأس المال الخاص، وتحسين الجدارة الائتمانية، وخفض تكاليف التمويل لمشروعات التنمية في بريكس والجنوب العالمي. ونشجع استمرار العمل التقني وتطوير معاملات تجريبية.

١٠٣.

وإذ ندرك دورها في بحوث السياسات وتبادل الموارد الفكرية، نرحب باستمرار مساهمة شبكة مراكز الفكر المالية في بريكس أثناء رئاسة الهند في الاستفادة من التكنولوجيا المالية لتحقيق التنمية الشاملة وتمويل البنية التحتية القادرة على الصمود. وندعم الجهود الرامية إلى تعزيز إنتاجها البحثي ونشره.

النقل والمدن الجديدة

١٠٤.

نرحب بنتائج اجتماع وزراء النقل في بريكس المنعقد في ناغبور، ونتطلع إلى مواصلة تعزيز الحوار بشأن النقل، بما في ذلك الطيران المدني، لتلبية طلب جميع أصحاب المصلحة وتعزيز إمكانات النقل لدى دول بريكس، مع احترام سيادة جميع الدول الأعضاء وسلامة أراضيها أثناء تنفيذ التعاون في مجال النقل. ونعيد تأكيد التزام دول بريكس بتعميق التعاون في مجالات سياسة النقل، والاستثمار، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، بهدف تطوير بنية تحتية للنقل مستدامة وقادرة على الصمود، مع إدراك دورها الحاسم في النمو الاقتصادي، والاتصال، والاستدامة البيئية. وفي هذا الصدد، نقر بأهمية دمج مبادئ الاقتصاد الدائري في تطوير وصيانة البنية التحتية للنقل في دول بريكس، وتعزيز وقود الطيران المستدام ووقود الطيران منخفض الكربون بوصفهما وسيلتين لخفض انبعاثات الكربون في الطيران الدولي. ونرحب بمنتدى بريكس لوقود الطيران المستدام، وإطار بريكس للتعاون في تبادل المعرفة بشأن إزالة الكربون من قطاع النقل مع الاستفادة من إمكاناتنا في الطاقة المتجددة، وإنشاء مركز بريكس للتنقل الحضري لتبادل المعرفة والتعاون بشأن حلول النقل الحضري المتاحة والميسورة والشاملة والذكية. ونرحب بإنشاء إطار بريكس للتعاون في سلاسل الإمداد اللوجستية، ونشجع مناقشة اقتراح شبكة بريكس لبحوث السكك الحديدية.

١٠٥.
نرحب بدخول تعديل عام ٢٠١٦ للمادة خمسين (أ) من اتفاقية الطيران المدني الدولي حيز التنفيذ، بما يوسع عضوية مجلس منظمة الطيران المدني الدولي من خلال إضافة أربعة مقاعد للمناطق ناقصة التمثيل، بما في ذلك أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، ونرحب بترشيحي إثيوبيا، التي أيدها الاتحاد الأفريقي بوصفها المرشح الأفريقي الوحيد، وإندونيسيا لشغل المقاعد الإضافية في المجلس في الانتخابات المقبلة التي ستجرى أثناء الدورة الثالثة والأربعين «الاستثنائية» لجمعية منظمة الطيران المدني الدولي.

١٠٦.
نرحب بعقد منتدى بريكس للتحضر في نيودلهي واعتماد الإعلان الوزاري. ونعيد تأكيد التزامنا بدفع التنمية الحضرية المتمحورة حول الإنسان، وإنشاء مدن شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود وصالحة للعيش، من خلال تعزيز التعاون بشأن الإسكان الملائم والآمن والميسور، والمياه والصرف الصحي، والتنقل المستدام، والتنقل المنسق والفعال، وإدارة النفايات، وغيرها من الخدمات الحضرية الأساسية. كما نشيد بإنشاء شبكة بريكس للبحوث والمعرفة الحضرية بوصفها منصة للبحوث التطبيقية، وتبادل المعرفة، وبناء القدرات، لدعم التنمية الحضرية المستدامة والقادرة على الصمود.

المناخ والموارد تحت الضغط

١٠٧.
نكرر التزامنا بالتمسك بتعددية الأطراف باعتبارها ضرورية لمعالجة التحديات التي تهدد كوكبنا ومستقبلنا المشترك، مثل تغير المناخ. ونعقد العزم على البقاء متحدين في السعي إلى تحقيق غرض ومبادئ وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وندعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها القائمة بوصفها أطرافا في هذين الصكين، والحفاظ على جهودها لمكافحة تغير المناخ وتوسيعها. ونعيد كذلك تأكيد التزامنا الثابت، في سبيل تحقيق هدف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بمواجهة تغير المناخ من خلال تعزيز التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بالتخفيف والتكيف والخسائر والأضرار وتوفير وسائل التنفيذ للدول النامية، بما يعكس الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة والقدرات الخاصة بكل دولة، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة. وندرك أيضًا أن أعباء الديون المرتفعة تزيد من تقييد الاستثمار في المناخ والتنمية في كثير من الدول النامية، وندعو إلى عمل دولي منسق لتعزيز استدامة الديون، وتوسيع الحيز المالي، ودعم التنمية المستدامة والتمويل المناخي. ونشجع تعاون بريكس في هذا الشأن ضمن فريق الاتصال المعني بتغير المناخ والتنمية المستدامة. ونشيد بالاختتام الناجح لرئاسة البرازيل لمؤتمر الأطراف الثلاثين، ونعرب عن دعمنا لرئاسة إثيوبيا لمؤتمر الأطراف الثاني والثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٠٨.
نعارض التدابير الأحادية والعقابية والتمييزية والحمائية التي لا تتماشى مع القانون الدولي، مثل آليات تعديل الكربون على الحدود، ونعرب عن القلق من أن مثل هذه التدابير تقوض جهود الدول، ولا سيما الدول النامية، الرامية إلى معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ، وزيادة القدرة على التكيف والصمود.

١٠٩.
نسلط الضوء على إمكانات منصة بريكس لبحوث المناخ ومختبر بريكس للتجارة وتغير المناخ والتنمية المستدامة لتعزيز العمل المناخي وبناء الصمود في الدول الأعضاء في بريكس، ونتطلع إلى مواصلة تطويرهما. واستذكارًا للإعلان الإطاري لقادة عام ٢٠٢٥ بشأن تمويل المناخ، ندعم تعزيز التعاون في مجال أسواق الكربون، مع تركيز محدد على بناء القدرات وتبادل الخبرات، ونتطلع إلى تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن شراكة أسواق الكربون في بريكس بوصفها نهجًا تعاونيًا لدعم الأعضاء في استراتيجياتهم المناخية، بما في ذلك

استكمال جهود التخفيف وتعبئة الموارد اللازمة. ونقدر تبادل المعرفة من خلال الحوار رفيع المستوى لبريكس بشأن نهج التكيف المتمحورة حول الإنسان والقائمة على المجتمع، والحوار بشأن مواءمة أسواق الكربون مع أهداف التكيف.

١١٠. نشجع تعزيز التعاون بين دول بريكس بشأن التكيف المتمحور حول الإنسان والقائم على المجتمع بوصفه مسارًا مهمًا لتعزيز الصمود المناخي والتنمية المستدامة. وينبغي للدول المتقدمة أن توفر موارد مالية إضافية وكافية ويمكن التنبؤ بها ويسهل الوصول إليها، ودعمًا لبناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها إلى الدول النامية من أجل التكيف. وندرك قيمة أنظمة المعرفة التقليدية، وممارسات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والابتكارات المحلية، وتجارب المجتمعات، في تعزيز القدرة على التكيف والتصدي للتحديات المناخية، ونشجع تبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات، بما في ذلك بشأن دمج المعرفة التقليدية مع المعرفة العلمية والابتكار التكنولوجي. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادئ بريكس لدفع الصمود المناخي من خلال التكيف المتمحور حول الإنسان والقائم على المجتمع والمستند إلى المعرفة التقليدية. ونؤكد أهمية التحولات العادلة المحددة وطنيًا، وإجراءات التخفيف والتكيف المتوازنة. كما نبرز أهمية جميع الحلول والتكنولوجيات المتاحة والتي يمكن الوصول إليها والتي تسهم في خفض الانبعاثات وتعزيز القدرة على التكيف، بما في ذلك الدور الحاسم للأنظمة البيئية بوصفها مخزونات ومصارف للكربون، ومزودة لخدمات النظم البيئية، ومساهمة في الصمود المناخي.

١١١. نؤكد أهمية حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية، والتنفيذ الفعال لاتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكولاتها وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. ونقدر إنشاء صندوق كونمينغ للتنوع البيولوجي والمساهمة التي قدمتها الصين، ونعترف بدوره الكبير في دعم الدول النامية في حفظ تنوعها البيولوجي. كما نحيط علمًا بمبادرات دول بريكس، بما في ذلك مبادرة العمل الخاصة بإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. ونحث الدول المتقدمة على ضمان توفير موارد مالية كافية وفعالة ويمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب ويسهل الوصول إليها للدول النامية، وكذلك تحسين بناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها إلى الدول النامية، من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام التنوع البيولوجي. وإذ نقدر جهود دولنا في الحفاظ على الأنواع النادرة ونشير إلى شدة هشاشة القطط الكبيرة، نحيط علمًا بمبادرة جمهورية الهند لإنشاء التحالف الدولي للقطط الكبيرة، ونشجع دول بريكس على العمل معًا للحفاظ على القطط الكبيرة.

١١٢. نؤكد الدور الحاسم لجميع أنواع الغابات، بما في ذلك الغابات الشمالية والاستوائية، في حفظ التنوع البيولوجي وأحواض المياه والتربة، وتوفير المنتجات الخشبية وغير الخشبية ذات القيمة العالية للقطاعات الاقتصادية، وتنظيم الدورات الهيدرولوجية، وكذلك مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، والعمل بوصفها مصارف حيوية للكربون. ونشجع تبادل أفضل الممارسات الداعمة للإدارة المستدامة للغابات واستعادتها. كما نؤكد دورها في دعم سبل العيش، بما في ذلك سبل عيش الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، من خلال الاستخدام المستدام. ونرحب أيضًا باعتماد مبادئ بريكس للتخضير المتكامل واستعادة الأراضي على أساس المناظر الطبيعية، والتفاهم المشترك بشأن التأهب لحرائق الغابات والاستجابة لها في دول بريكس. ونرحب بإطلاق مرفق الغابات الاستوائية إلى الأبد في قمة بيليم للمناخ، ونعترف به بوصفه آلية مبتكرة مصممة

لتعبئة تمويل طويل الأجل وقائم على النتائج للحفاظ على الغابات الاستوائية. ونشجع الدول المستثمرة المحتملة على الإعلان عن مساهمات طموحة لضمان رسملة المرفق وتشغيله في الوقت المناسب. كما نحيط علمًا بمبادرة «متحدون من أجل غاباتنا»، ونعترف بالمبادرات الوطنية واسعة النطاق للتخضير التي تعزز حفظ هذه النظم البيئية الاستوائية الأساسية وإدارتها المستدامة واستعادتها. ونحيط علمًا بتحالف القرم من أجل المناخ، الذي تشارك الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا في قيادته، بوصفه منصة للتعاون الدولي.

١١٣.

نقر بالتحديات البيئية الحاسمة، مثل توافر المياه، والتصحر، والجفاف، وتدهور الأراضي، وكذلك العواصف الرملية والترابية، وحرائق الغابات، وما لها من تداعيات كبيرة على النظم البيئية والزراعة وسبل عيش الأشخاص الذين يعيشون أوضاعًا هشّة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونلتزم بالحماية المتكاملة والإدارة المنهجية للجبال والموارد المائية والغابات والأراضي الخثية وأشجار القرم والأراضي الزراعية والمراعي والصحارى من أجل استعادة شاملة للنظم البيئية. ونعترف بدور مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام ٢٠٢٦، الذي تشترك في استضافته الإمارات العربية المتحدة وجمهورية السنغال، والمقرر عقده في أبوظبي من الثامن إلى العاشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٦، ونتطلع إلى دفع التقدم والمناقشات لتسريع تنفيذ الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، أي ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، بشأن المياه النظيفة والصرف الصحي.

١١٤.

نلاحظ تزايد حجم وتعقيد توليد النفايات الناجم عن التحضر والتصنيع وتغير أنماط الاستهلاك. ونؤكد أهمية تعزيز الأطر المتكاملة لإدارة النفايات، بدعم من أدوات السياسات الوطنية، مثل المسؤولية الممتدة للمنتِج، والتصميم البيئي، والمشتريات العامة المستدامة، وآليات رصد معززة، والاستثمارات في البنية التحتية لإعادة التدوير والاسترداد، وفقًا للأولويات والقدرات الوطنية، بهدف تحسين دائرية المواد وكفاءة استخدام الموارد. ونرحب بمبادرة إنشاء شبكة لمؤسسات بريكس لتعزيز تبادل المعرفة والبحث والابتكار في أنماط الحياة المستدامة. ونرحب بإمكانية تنظيم أسبوع بريكس لنمط الحياة المستدام في ٢٠٢٦.

بنك التنمية وصعود الجنوب

١١٥.

مع دخول بنك التنمية الجديد عقده الذهبي الثاني من التنمية عالية الجودة، ندرك وندعم دوره المتنامي بوصفه عاملاً قويًا واستراتيجيًا للتنمية والتحديث في جميع الدول المساهمة وفي الجنوب العالمي. ونؤكد الدور المتزايد لبنك التنمية الجديد في تلبية أولويات التنمية واحتياجات البنية التحتية للأسواق الناشئة والدول النامية. ونشجع المزيد من الجهود من جانب البنك لتوسيع قدرته بصورة مطردة على تعبئة الموارد، وتعزيز الابتكار، وتوسيع التمويل بالعملات المحلية، وتنويع مصادر التمويل، ودعم المشروعات ذات الأثر التي تدفع التنمية المستدامة، وتحد من عدم المساواة، وتعزز استثمارات البنية التحتية والتكامل الاقتصادي. ونعترف ببنك التنمية الجديد بوصفه مؤسسة حاسمة لبريكس لتعزيز التنمية المستدامة، والحد من أوجه عدم المساواة، ودعم الصمود في الاقتصادات الناشئة. كما نشجع بنك التنمية الجديد على اتباع مبدأ القيادة من جانب الأعضاء والاستجابة للطلب، وعلى مواصلة تعزيز إطار حوكمته، بما يعزز صمود البنك المؤسسي وفعاليته التشغيلية، لمواصلة تنفيذ غرضه ووظائفه بطريقة عادلة وغير تمييزية. ونكرر دعمنا لمزيد من توسيع عضوية بنك التنمية الجديد والنظر العاجل في طلبات الدول المهتمة من دول

بريكس، بما يتماشى مع الاستراتيجية العامة للبنك وسياساته ذات الصلة. ونعرب عن تقديرنا لروسيا لاستضافتها الاجتماع السنوي الحادي عشر لبنك التنمية الجديد في موسكو في الرابع عشر والخامس عشر من أيار/مايو ٢٠٢٦، بصفتها رئيسة مجلس محافظي بنك التنمية الجديد. ونرحب بإطلاق بوابة بريكس-بنك التنمية الجديد للمعرفة في ظل الرئاسة الهندية، التي طورت بالتعاون مع البنك. وتجمع البوابة تجارب التنمية وأفضل الممارسات وابتكارات السياسات والدروس من البرامج الوطنية والمشروعات الممولة من بنك التنمية الجديد عبر أعضاء بريكس. وقد صُممت البوابة لتعمل بوصفها مستودعًا لنتائج مسارات عمل المسار المالي لبريكس، بما يدعم الاستمرارية وتبادل المعرفة عبر الرئاسات. ونشجع المزيد من تطوير البوابة بهدف جعلها أداة عملية ومتاحة لدول بريكس.

١١٦.

مع التأكيد على الحاجة إلى استمرار إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية لضمان مشاركة أكثر فعالية وإنصافا وتمثيلا للاقتصادات النامية والناشئة، نؤكد الدور الرئيسي لمجموعة العشرين بوصفها المنتدى العالمي الأول للتعاون الاقتصادي الدولي، الذي يوفر منصة للحوار لكل من الاقتصادات الناشئة والمتقدمة على قدم المساواة وعلى أساس متبادل المنفعة، للسعي بصورة مشتركة إلى حلول مشتركة للتحديات العالمية، وتعزيز عالم متعدد الأقطاب، وضمان نظام اقتصادي دولي وسلاسل قيمة منفتحة وغير تمييزية وعادلة وشاملة. ونعيد تأكيد استعدادنا للعمل بصورة جماعية للحفاظ على إرث الرئاسات المتعاقبة لدول بريكس في مجموعة العشرين، وهي إندونيسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا في ٢٠٢٢–٢٠٢٥، ومواصلة تعزيز صوت الجنوب العالمي في نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية، بحيث تعكس مجموعة العشرين بصورة ملائمة الوزن المتزايد للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي وتدمج أولوياتها في جدول أعمالها. ونحيي تعزيز صوت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في مجموعة العشرين من خلال انضمام الاتحاد الأفريقي أثناء رئاسة الهند لمجموعة العشرين في ٢٠٢٣، ودعوة بنك التنمية الجديد أثناء الرئاستين البرازيلية والجنوب أفريقية، بما في ذلك من خلال تفاعلهما ومواءمتهما بصورة أوثق. وندرك أهمية استمرار مجموعة العشرين في العمل بصورة منتجة، استنادًا إلى ولايتها الاقتصادية، واتخاذ القرار بالتوافق، والعمليات المنزوعة التسييس، والنزاهة، وعدم جواز المراجعة التعسفية لعضويتها. وفي هذا الصدد، نؤكد وضع جنوب أفريقيا بوصفها دولة مؤسسة في مجموعة العشرين وعضوًا كامل العضوية، مع التأكيد على أن أي تغيير في العضوية ينبغي أن يقوم على توافق جميع الأعضاء، وأن يعكس التوازن الجغرافي والحصة المتزايدة لدول الجنوب العالمي من الناتج العالمي.

قواعد اقتصاد المستقبل

١١٧.

نعيد تأكيد التزامنا بتعميق التعاون في مجال قانون وسياسة المنافسة بين دول بريكس لتعزيز بيئات سوقية عادلة وتنافسية وقادرة على الصمود عبر القطاعات، بما في ذلك المجالات الحاسمة والناشئة، مع احترام الأولويات والقوانين واللوائح الوطنية لكل دولة. ونحيط علمًا بالمناقشة تحت عنوان «تعزيز التعاون لتشجيع المنافسة العادلة، بما في ذلك في أسواق الطاقة المتجددة»، بهدف دعم التحولات المستدامة في مجال الطاقة. ونشجع كذلك استمرار التعاون بين سلطات المنافسة في بريكس لتحديد تحديات المنافسة الناشئة ومعالجتها بفعالية، بهدف حماية الأسواق القابلة للمنافسة والتي تعمل بصورة سليمة، بما يدعم الابتكار ويعزز رفاه المستهلك.

١١٨.

نقر بالتعاون بين هيئات المعايير الوطنية في بريكس، ونرحب بالتقدم نحو توقيع مذكرة تفاهم لبريكس بشأن التعاون في مجال التقييس بوصفها محطة في تعزيز التعاون، وزيادة تبادل المعلومات،

وإنشاء آليات للحوار المنتظم والأنشطة المشتركة، وتعزيز المشاركة المنسقة في عمليات التقييس الدولية ذات الصلة بمختلف القطاعات. كما نرحب بالمبادرات الرامية إلى دفع التعاون في المجالات الناشئة للتقييس وبناء القدرات، بما في ذلك الجلسة التقنية لبريكس بشأن الاتجاهات الناشئة في تقييس الذكاء الاصطناعي، وجلسة بريكس لتبادل المعرفة لبناء القدرات، ومنتدى بريكس الاقتصادي والتجاري تحت موضوع تنمية التجارة والتعاون في التقييس. ونشجع استمرار التبادلات بين هيئات المعايير الوطنية في بريكس بشأن الخبرات الوطنية، وأفضل الممارسات، والنهج المبتكرة في تطوير المعايير واعتمادها وتنفيذها، وتقاسم الخبرة التقنية والموارد لتعزيز التعاون والقدرات المؤسسية عبر دول بريكس.

١١٩. نعيد تأكيد أهمية تعزيز التعاون الإحصائي بشأن صنع السياسات في منظومة البيانات المتطورة. ونشجع استمرار التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تحديث الأنظمة الإحصائية، واعتماد منهجيات ومصادر بيانات مبتكرة. ونشير كذلك إلى الحاجة إلى تجميع المعلومات وتحديثها بصورة دورية بشأن الإصلاحات الإحصائية الوطنية، بما في ذلك استخدام مصادر البيانات الإدارية والبديلة، والذكاء الاصطناعي، ومبادرات بناء القدرات، لدعم تبادل المعرفة والتعاون بين الدول الأعضاء. ونشجع تعزيز تبادل المعرفة وبناء القدرات داخل بريكس. وندعم استمرار الإصدار السنوي للنشرة الإحصائية المشتركة لبريكس والنسخة الموجزة من النشرة الإحصائية المشتركة لبريكس بوصفهما أداة قيّمة للشفافية والتعلم المتبادل والتعاون بين أعضاء بريكس.

١٢٠. نؤكد الدور المحوري للملكية الفكرية في دعم التنمية الاقتصادية عالية الجودة، ونشجع التعاون الجوهري بين مكاتب الملكية الفكرية في بريكس، ونرحب بتحديث إطار المبادئ التوجيهية التشغيلية في ٢٠٢٦ لتوجيه تنفيذ التعاون بصورة أفضل، ولمواصلة توسيع التبادلات والتعاون في مجالات تعزيز الوعي بالملكية الفكرية، وبناء القدرات، وتسويق الملكية الفكرية، وعملية فحص براءات الاختراع، والمعارف التقليدية، وتسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية، وتطبيق الذكاء الاصطناعي بين مكاتب الملكية الفكرية في بريكس وفق شروط متفق عليها بصورة متبادلة. وندرك أهمية التعاون في تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية المستخدمة في البيئة الرقمية، بما في ذلك لأغراض تدريب الذكاء الاصطناعي، وكذلك التعويض العادل لأصحاب الحقوق، مع احترام احتياجات وأولويات الدول النامية. ومع تزايد تطبيق الذكاء الاصطناعي، ندرك المخاطر المتعلقة بالاستيلاء غير المشروع والتحريف للمعارف والتراث والقيم الثقافية غير الممثلة بصورة كافية في مجموعات البيانات ونماذج الذكاء الاصطناعي.

١٢١. نبرز الدور المهم لمؤسسات التدقيق العليا في تعزيز المساءلة والشفافية والفعالية والحوكمة الرشيدة في الإدارة العامة. كما نقر بتطور مؤسسات التدقيق العليا من خلال استكمال التدقيق المالي وتدقيق الامتثال بنهج أكثر توجهًا نحو النتائج، وقائمة على البيانات، ومركزة على الأثر. ونرحب باستمرار تبادل المعرفة والخبرات والممارسات الجيدة بين مؤسسات التدقيق العليا في دول بريكس، بما في ذلك التعاون في تدقيق أنظمة التنقل الحضري. واستذكارًا لإعلان بنغالورو المعتمد في الاجتماع الخامس لرؤساء مؤسسات التدقيق العليا في بريكس، نقدر الجهود الرامية إلى تعزيز أهمية وتأثير ومصداقية مؤسسات التدقيق العليا في الإسهام في تحسين الحوكمة وتسهيل حياة المواطنين في دول بريكس، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة عمل مؤسسات التدقيق العليا لبريكس للفترة ٢٠٢٧–٢٠٢٨.

تعزيز التعاون الثقافي والتعاون بين الشعوب

المرأة والتعليم والعمل

١٢٢. نعيد تأكيد أهمية التبادلات والمبادرات بين شعوب بريكس في تعزيز التفاهم المتبادل والصداقة والتعاون بين دولنا وشعوبنا. وفي هذا الصدد، نرحب بعقد ارتباطات مهمة مثل المنتدى البرلماني، واجتماع وزراء السياحة في بريكس، ومجلس الأعمال، ومنتدى الأعمال، وتحالف سيدات الأعمال، ومجلس الشباب، وقمة الشباب، واجتماع عمداء الأكاديميات الدبلوماسية، ومجلس مراكز الفكر، والمنتدى الأكاديمي، والمجلس المدني، والمنتدى المدني. وندعو إلى مزيد من الجهود لاحترام تنوع الثقافات، والتقدير العالي للميراث والابتكار والإبداع، والدعوة بصورة مشتركة إلى تبادلات وتعاون دوليين قويين بين الشعوب، ونستذكر اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ثمانية وسبعين/مائتين وستة وثمانين المعنون «اليوم الدولي للحوار بين الحضارات».

١٢٣. نرحب بنتائج الاجتماع الوزاري للمرأة في بريكس المنعقد في كوتشي، والمرتكز على رؤية التنمية التي تقودها المرأة والتنمية الشاملة للمرأة. وندرك النساء بوصفهن قائدات وصانعات قرار ومحركات للنمو الاقتصادي والتحول الاجتماعي. **ونؤكد أن مشاركة النساء في الحوكمة؛ وشمولهن المالي والرقمي؛ وبناء قدراتهن؛ ووصولهن إلى تنمية المهارات وفرص ريادة الأعمال؛ ودعم ريادة الأعمال؛ والوصول إلى الخدمات الإنتاجية والاجتماعية؛ ودورهن الحاسم في العمل المناخي والأمن الغذائي والتغذية، وهي مترابطة، أمر أساسي للتنمية المستدامة.** وندرك الدور الحيوي للمرأة في عملية بناء السلام وفقًا للأجندة العالمية للمرأة والسلام والأمن. ونرحب بتطوير المبادئ التوجيهية لبريكس لبناء القدرات الرقمية للمرأة، ونحيط علمًا بمبادرة الرئاسة الهندية لإنشاء مستودع رقمي طوعي وغير ملزم لأفضل الممارسات. كما ندرك أهمية السياسات التي تدعم المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة الاقتصادية، بما في ذلك من خلال سياسات رعاية مناسبة، وفقًا للظروف الوطنية.

١٢٤. نرحب بنتائج الاجتماع الثالث عشر لوزراء التعليم في بريكس المنعقد في بوبانسوار، ونعيد تأكيد التزامنا بتعزيز التعاون في التعليم بوصفه محركًا رئيسيًا للتنمية المستدامة، والنمو الشامل، والتبادلات بين الشعوب. ونقدر بدرجة عالية الدور المهم الذي يؤديه تحالف بريكس للتعاون في التعليم والتدريب التقني والمهني في بناء منصة متعددة الأطراف للتعاون في المشروعات،



وتشجيع تبادل المعلومات، وتقاسم الموارد، ودفع التطوير المشترك للتعليم والتدريب التقني والمهني بين الدول الأعضاء. ونتطلع إلى التقرير المرحلي الذي يصدر كل سنتين عن تحالف بريكس للتعليم والتدريب التقني والمهني، وإلى موجز مبادرات المهارات المستدامة. ونعيد تأكيد التزامنا بتعزيز أنظمة تنمية المهارات، ومحو الأمية الرقمية، وتحسين استعداد القوى العاملة عبر دول بريكس، مع تعزيز مواءمة برامج التدريب مع متطلبات السوق المتطورة وأولويات التنمية المستدامة من خلال تعزيز الربط بين مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني والصناعات.

١٢٥.

ندعم كذلك استمرار التعاون من خلال آليات التعليم القائمة في بريكس، بما في ذلك جامعة شبكة بريكس، ونحيط علمًا مع التقدير بمبادرة الهند لتعميم المبادئ التوجيهية لبريكس بشأن تعزيز التعاون الأكاديمي في أنظمة المعرفة التقليدية والأصلية، ونشجع جامعة شبكة بريكس على النظر في إمكانية إدراج أنظمة المعرفة التقليدية والأصلية والمحلية بوصفها مجموعة موضوعية دولية إضافية، وفقا لإجراءات الحوكمة المعتمدة وبما يتفق مع القوانين والسياسات الوطنية لدول بريكس. ونشجع تبادل أفضل الممارسات، والتعاون في رعاية وتعليم الطفولة المبكرة، ومحو الأمية والحساب الأساسيين، والاعتراف المتبادل بالمؤهلات، والتنقل الأكاديمي والمهني، ومحو الأمية الرقمية، والاستخدام الآمن والأخلاقي والمتمحور حول الإنسان للتكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، في التعليم، وتعزيز الشراكات المؤسسية. كما نشجع الجهود التعاونية لتحسين الحوكمة المؤسسية، وتعزيز الجودة وإمكانية الوصول في التعليم، وتشجيع برامج التبادل والمنح الدراسية على مستويي الدراسات الجامعية والدراسات العليا، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والربط بين التعليم والتدريب التقني والمهني والصناعة لتعزيز الابتكار وتوسيع فرص العمل، والابتكار وتبادل المعرفة لتمكين المتعلمين والمؤسسات من معالجة الفرص والتحديات المستقبلية. ونشجع استمرار تنظيم منتدى رؤساء جامعات بريكس، وعقد مناقشات بشأن أولمبياد التعليم لبريكس، ومواصلة الاستكشاف لتطوير نظام عالمي لتصنيف وتقييم جامعات بريكس.

١٢٦.

نشجع تعزيز تعاون بريكس في مجال العمل في تكثيف الجهود لحماية وتحسين سبل عيش الناس، وتعزيز العمالة عالية الجودة والكاملة والمنتجة، والاستثمار في رأس المال البشري، ودفع تنمية سكانية عالية الجودة من خلال التنمية المستدامة وأسواق عمل شاملة ومتمحورة حول الإنسان. وفي هذا الصدد، ندرك الدور التحويلي للتكنولوجيات الرقمية في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتعزيز الشمول وإمكانية الوصول إلى رفاه العمال، ونقر بأهمية استكشاف نهج سياسات مبتكرة ومصممة وفقًا للظروف الوطنية لزيادة تغطية الحماية الاجتماعية للعاملين في اقتصاد العمل المؤقت واقتصاد المنصات. ونلتزم بتعزيز التعاون في استشراف احتياجات المهارات من خلال تحليل اتجاهات سوق العمل في القطاعات الرقمية والخضراء وقطاع الرعاية وغيرها من القطاعات ذات الأولوية. ونرحب باعتماد BRICS CONNECT، شبكة بريكس للتعاون من أجل بناء القدرات وقابلية التوظيف والمهارات والتكنولوجيات الجديدة، إضافة إلى مكتب الاتصال الافتراضي القائم لبريكس للتعاون في الضمان الاجتماعي. وندرك أهمية حماية حقوق العمال الذين ينتقلون عبر الحدود، وضمان قابلية نقل المنافع، وتجنب التغطية المزدوجة لاشتراكات الضمان الاجتماعي. ونعيد تأكيد التزامنا الجماعي ببناء أسواق عمل قادرة على الصمود ورسمية وشاملة ومستجيبة وممكّنة رقميًا ومستعدة للمستقبل، بما يضمن عدم ترك أي عامل خلف الركب. ونحيط علمًا بمبادرة إنشاء «المنصة الرقمية الدولية للعمل عن بُعد» لدول بريكس.

الثقافة والسياحة والشباب

١٢٧. نرحب باعتماد إعلان بوبال في الاجتماع الحادي عشر لوزراء الثقافة في بريكس، الذي يعيد تأكيد الدور المهم للثقافة في تعزيز التعاون بين الشعوب وتقوية الروابط بين دول بريكس. وندعو إلى حماية التراث الثقافي، بما في ذلك في المناطق المتأثرة بالنزاعات، لمنع تدمير الممتلكات الثقافية والاتجار غير المشروع بها، وهو أمر حيوي للحفاظ على تاريخ وهوية المجتمعات المتضررة، وكذلك إلى الحاجة إلى ضمان استرداد وإعادة التراث الثقافي، والآثار، والأشياء ذات القيمة الروحية والأسلافية والتاريخية والثقافية، إلى بلدها الأصلي. كما نشجع التعاون بين دول بريكس من خلال تبادل المعلومات، والوثائق، والتعاون المؤسسي بين المتاحف، والأرشيفات، والمكتبات، وغيرها من المؤسسات الثقافية ذات الصلة. ونشجع تبادل المعلومات وتقاسم أفضل الممارسات في الصناعات الثقافية والإبداعية، بما في ذلك في مجالات التدريب وبناء القدرات للفنانين والممارسين الثقافيين. ونحيط علمًا بمبادرة إنشاء وتطوير سجل للفنانين على أساس تجريبي للأعضاء المشاركين طوعًا. وفي هذا الصدد، نقر بمبادرات مثل منصة الصناعات الثقافية والإبداعية والاقتصاد الإبداعي، وتحديد وتوثيق أنظمة المعرفة التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ونشجع استكشاف فرص تقديم ترشيحات مشتركة متعددة الجنسيات في إطار اتفاقيات وبرامج اليونسكو ذات الصلة على أساس طوعي. ونشجع المزيد من التعاون بين دول بريكس، بما في ذلك داخل المحافل متعددة الأطراف ذات الصلة، لتطوير الصناعات والموارد الثقافية.

١٢٨. نرحب بتنظيم مهرجان بريكس الثقافي و WAVES Bazaar. ونقدر تنظيم مهرجان بريكس المسرحي ومهرجان بريكس السينمائي بوصفهما منصتين مهمتين لعرض التنوع الثقافي لدولنا، وتشجيع تداول الأعمال الثقافية والإبداعية، وتعزيز الروابط بين الشعوب. ونشجع توسيع هذه المنصات، بما يخلق فرصًا أكبر للتبادل الثقافي والتعاون بين دول بريكس. ونرحب باستمرار تطوير وتعزيز تحالفات بريكس بهدف إثراء وتوسيع التبادلات الثقافية بين شعوب دول بريكس.

١٢٩. مع الاعتراف بالسياحة بوصفها محركًا مهمًا للنمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، وعائدات النقد الأجنبي، والتنمية الشاملة والمستدامة، وسبل العيش المحلية، والتنويع الاقتصادي، والحفاظ على التراث، وبناء الصورة الوطنية، والتفاهم الثقافي، والتبادلات بين الشعوب، نقر بأن دول بريكس تمتلك إمكانات هائلة في قطاع السياحة وتوفر فرصًا كبيرة لنمو وتطوير سياحة مستدامة وقادرة على الصمود، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تعزيز السياحة البيئية. ونشجع تبادل المعرفة بشأن نماذج السياحة المسؤولة والمستدامة والتجديدية. ونرحب بالمبادرات الرامية إلى تسخير الذكاء الاصطناعي والأدوات الرقمية من أجل أنظمة سياحية أكثر ذكاء وكفاءة؛ مثل أنظمة الدفع الرقمية؛ وتعزيز نماذج السياحة الصديقة للبيئة والتي تقودها المجتمعات والمستدامة والقادرة على الصمود أمام تغير المناخ؛ وتعزيز رأس المال البشري، والتدريب، وتشجيع الاستثمار، والقدرات المؤسسية عبر القطاع؛ وتيسير تدفقات السياحة بسلاسة. ونرحب ببيان اجتماع وزراء السياحة المنعقد في جايبور بشأن تعزيز التعاون داخل بريكس لتعزيز التنمية السياحية المستدامة والشاملة والذكية والقادرة على الصمود عبر دول بريكس، وزيادة القدرة التنافسية الدولية للسياحة. كما ندعم تطوير وتعزيز منتجات سياحية متنوعة بين الدول الأعضاء، بما في ذلك السياحة التاريخية والثقافية والطبيعية وسياحة فن الطهو والسياحة الصحية.

١٣٠.
نؤكد أهمية الرياضة بوصفها وسيلة للتنمية الاجتماعية، والتبادلات بين الشعوب، وتعزيز المجتمعات الصحية والنشطة. ونشيد بالتقدم الذي أحرزه فريق عمل بريكس للرياضة، بما في ذلك تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال الثقافة البدنية والرياضة. وفي هذا الصدد، نقدر تنظيم ألعاب بريكس بوصفها منصة للتعاون في مجال رياضة الأداء العالي، والرياضة للجميع، والرياضات الترفيهية، وكذلك تطوير الرياضات الوطنية والتقليدية والأصلية وغير الأولمبية في دول بريكس للاحتفاء بتنوعنا المشترك. ونشجع تعزيز التعاون لدفع الرياضة بين الشباب والطلاب في الرياضات الشعبية، وكذلك الرياضات الوطنية والتقليدية والأصلية. ونشجع الدول الأعضاء في بريكس على تسهيل التعاون في تكنولوجيا الرياضة في شكل تبادل الممارسات الجيدة، والخبرات المؤسسية، والمعلومات التقنية، والمدخلات البحثية. ونرحب باقتراح ملتقى بريكس لتصنيع السلع الرياضية لتعزيز التعاون في تصنيع السلع الرياضية والبحث والابتكار. كما ندرك الدور المتزايد للتكنولوجيا في تحسين جودة الأداء، والرفاه، والحوكمة، والشمول في الرياضة، ونشجع المناقشات بشأن تشكيل فريق عمل لتكنولوجيا الرياضة. ونرحب بحوار بشأن إطار بريكس للتعاون الرياضي، ونتطلع إلى مواصلة النظر فيه من خلال عملية التشاور المعتمدة بين الدول الأعضاء وفقًا لإجراءاتها الداخلية المعتمدة.

١٣١.
نعيد تأكيد الدور المهم للشباب بوصفهم محركات للصمود، والابتكار، والشمول، والتنمية المستدامة. ونرحب بالمناقشات في الاجتماع الوزاري لبريكس لشؤون الشباب، ونشيد بدور مجلس شباب بريكس وقمة شباب بريكس في تعزيز تعاون بريكس والمشاركة الهادفة للشباب.

ونشجع المزيد من التعاون بين شباب دول بريكس في التعليم والتدريب والمهارات؛ وريادة الأعمال الشبابية؛ والعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ والمشاركة الاجتماعية والثقافية؛ والعمل الاجتماعي والتطوع؛ والتنمية؛ ومكافحة الفقر والجوع وعدم المساواة؛ والصحة والشباب والرياضة؛ والشباب والبيئة والاستدامة؛ والحوار الشبابي بين الأديان؛ والتبادل الشبابي؛ وإدماج الشباب.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم بشأن إطار بريكس للتعاون الشبابي، الذي من شأنه تعزيز تعاون بريكس بشأن الأولويات المشتركة للتعاون الشبابي.

العدالة والدبلوماسية البرلمانية

١٣٢.
ندرك الحاجة إلى تعزيز التعاون في مجال العدالة، ونحيط علمًا باجتماع وزراء العدل في بريكس، واجتماع رؤساء المحاكم العليا في بريكس، واجتماع رؤساء أجهزة الادعاء العام في بريكس. وندعم كذلك تعاونًا أكبر في معالجة النزاعات التجارية العابرة للحدود. وندرك أهمية آليات تسوية المنازعات الفعالة والموثوقة لضمان اليقين القانوني، وتعزيز ثقة المستثمرين، وتيسير التجارة والاستثمار الدوليين، ونعترف بالدور المتزايد لآليات تسوية المنازعات البديلة، بما في ذلك الوساطة والتحكيم، بوصفها مكملات فعالة للعمليات القضائية الرسمية. ونشجع دول بريكس على دفع تسوية المنازعات البديلة بوصفها آلية متاحة ومتمحورة حول الإنسان، وندعم مبادرات بناء القدرات لأصحاب المصلحة ذوي الصلة عبر الدول الأعضاء.

١٣٣.
نتطلع إلى عقد المنتدى البرلماني الثاني عشر لبريكس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، بما في ذلك اجتماع البرلمانيات واجتماع رؤساء لجان الشؤون الدولية، نحو تعزيز التبادلات والتعاون بين

برلماناتنا. ونؤكد أهمية هذه الارتباطات بوصفها منصات مفيدة لتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين بين الدول، ودفع الابتكار، وتعزيز الصمود المؤسسي نحو بناء مستقبل شامل ومستدام ومنصف للجميع.

قطاع الأعمال والمجتمع المدني

١٣٤. نرحب بعقد منتدى أعمال بريكس لعام ٢٠٢٦، الذي سهل التفاعلات المباشرة بين الشركات بين أعضاء بريكس. ونرحب كذلك بمبادرات مثل جوائز حلول بريكس لعام ٢٠٢٦ وجوائز بريكس للشركات الناشئة النسائية لعام ٢٠٢٦، التي شجعت حلولاً مبتكرة وقابلة للتوسع وذات أثر في تحقيق التنمية المستدامة، والتقدم التكنولوجي، والنمو الشامل في بريكس.

١٣٥. نشيد بالجهود المتواصلة لمجلس أعمال بريكس نحو تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول بريكس، ونرحب بالتقرير السنوي لمجلس أعمال بريكس وتوصياته المتعلقة بالسياسات الهادفة إلى تعزيز التجارة والاستثمار وسلاسل الإمداد القادرة على الصمود، بما في ذلك من خلال مشاركة أكبر لقطاع الأعمال بين أعضاء بريكس. ونرحب كذلك بإطلاق شبكة التنمية المستدامة.

١٣٦. نشيد بالدور المهم لتحالف سيدات الأعمال في بريكس في تعزيز ريادة الأعمال والقيادة والمشاركة الاقتصادية للمرأة عبر دول بريكس. ونرحب بالتوصيات الواردة في التقرير السنوي لتحالف سيدات الأعمال، التي تهدف إلى تحسين الوصول إلى التمويل، والأسواق، والتكنولوجيا، وتنمية المهارات، والفرص الرقمية للمؤسسات التي تقودها النساء. ونحيط علمًا بالمشاركة القوية التي تحققت حتى الآن عبر دول بريكس في برامج التحالف لعام ٢٠٢٦. ونشجع الفروع الوطنية لتحالف سيدات الأعمال في بريكس على مواصلة تعزيز التعاون داخل بريكس بشأن المشاركة الاقتصادية للمرأة، بما في ذلك من خلال تبادل المعرفة والمبادرات المشتركة.

بريكس بعد التوسع

١٣٧. نحيط علمًا بنتائج اجتماعات مجلس مراكز الفكر في بريكس، والمجلس المدني لبريكس، والمنتدى الأكاديمي لبريكس، والمنتدى المدني لبريكس، وبالتقدم المحرز نحو تعزيز الحوار والتبادل بين المجتمعات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

١٣٨. **نلاحظ أن توسع بريكس يعكس نفوذها ومصداقيتها وجاذبيتها بوصفها منصة مهمة للحوكمة العالمية الشاملة. ونؤكد الحاجة إلى تعزيز التنسيق الموجه نحو النتائج، والاستمرارية، ودعم التنمية المؤسسية طويلة الأجل.**

ونعيد تأكيد أن التنمية المؤسسية عملية مستمرة وديناميكية ينبغي أن تعكس احتياجات وأولويات دول بريكس. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم بشأن إنشاء قاعدة بيانات أرشيفية إلكترونية لبريكس، ونتطلع إلى مزيد من المناقشات بشأن تشغيلها المبكر، وكذلك النظر في مبادرة الرئاسة لإجراء مراجعة شاملة لمذكرات التفاهم بما يسهم في تعزيز التنمية المؤسسية.

١٣٩. نشيد برئاسة الهند لبريكس في ٢٠٢٦، ونعرب عن امتناننا لحكومة وشعب الهند لعقد القمة الثامنة عشرة لبريكس في مدينة نيودلهي.

١٤٠. نعرب عن دعمنا الكامل للصين في رئاستها لبريكس في ٢٠٢٧، وعقد القمة التاسعة عشرة لبريكس في الصين.